

وزارة الاعلام

الهيئة العامة للاستعلامات

اليوبيل الذهبي لثورة يوليو

١٩٥٢ - ٢٠٠٢

اهداءات ٢٠٠٣

أ.د/اسماعيل عبد الفتاح

القاهرة

وزارة الإعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

اليوبيـل الذهبـى
لثــورة يوليــو

١٩٥٢ - ٢٠٠٢



« إن هذه الثورة التى قام بها الجيش ممثلا لإرادة الشعب قامت لتحقيق آمال مصر وأهدافها ، وهذه الأهداف لن نتمكن من تحقيقها فى وقت قصير ، لأن هذه الأهداف تستلزم القضاء على الأنانية والحقد والبغضاء حتى نتمكن من إيجاد مجتمع سليم يكون الغنى فيه سندا للفقير ويكون القوى فيه عونا للضعيف .

فهذه هى الوسيلة التى نستطيع بها الوصول إلى أهدافها وإننا لنطالبكم بأن تعملوا جميعا متحدين حتى نستطيع تحقيق أهداف الثورة فى تهيئة حياة كريمة لنا ولأبنائنا من بعدنا » .

جمال عبد الناصر

١٩٥٣/١١/٦



« إن ثورة ٢٣ يوليو التى قادها جمال عبد الناصر تستحق بالفعل أصدق التهانى وأخلصها وأكثرها صفاء وحرارة ذلك لأن هذه الثورة كانت نقطة تحول فاصلة فى تاريخ الشعب المصرى والأمة العربية وحركة التحرر الوطنى عامة » .

محمد أنور السادات

٢٢ يوليو ١٩٧٢



« إنجازات ثورة ٢٣ يوليو التى بدأت منذ عام ١٩٥٢ ولاتزال ماضية فى طريق واقع الحياة هى الدليل الذى لن يجحده أحد على مبادئ ٢٣ يوليو ، قد ولدت لكى تبقى وتستمر وتتفاعل مع كل تطور ولكى تكون إنعكاسا طبيعيا لمطالب الجماهير التى تتجدد وتتغير وذلك بتقدم الأيام، فلسنا فى جزيرة منعزلة ولم نكن أبدا منفصلين عن ركب التطور العالمى وكل تطور جديد له مشاكلة الجديدة ومواجهاته المختلفة »

حسنى مبارك

٢٢ يوليو ١٩٨٤

هـذا الكتـاب

تصدر الهيئة العامة للاستعلامات هذا الكتاب بمناسبة ذكرى مرور خمسين عاما على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهو واجب لا تفرضه علينا تلك المناسبة فحسب، إنما هو يوم غير تقليدى، نلتف فيه جميعا حول مصرنا العزيزة بكل فخر واعتزاز .. إنه ذلك اليوم الذى أصبح يحكم فيه مصر واحد من أبنائها لأول مرة منذ قرون طويلة ، وهو الرئيس جمال عبد الناصر ، واستمرت الثورة في مسيرتها مع قائد نصر أكتوبر الرئيس محمد أنور السادات وتواصلت مع قائد مسيرة التنمية والاستقرار والديمقراطية الرئيس محمد حسنى مبارك ، وأصبح الحاكم المصرى معبرا عن آمال وإرادة شعبها ومنفذا لرغبات وإرادة هذا الشعب .

نقدم هذا الكتاب للأجيال الجديدة التى لم تعاصر أمجاد ثورة يوليو لتتعرف على جذور النهضة التى نعيشها الآن والتى تقوم على أكتاف آبائهم الرجال الذين نشأوا على مبادئ ثورة يوليو ويمثلون جيلها .. نقدمه أيضا للأجيال التى عايشت الثورة

وشبت على نضالها لتنتعش ذاكرة الأمة ونتذكر جميعا أمجاد ثورتنا وكفاحنا من أجل بناء مصرنا فى مراحل الثورة المتعاقبه ومجالات النهضة التى حققناها رغم كل المحن التى تعرضت لها المسيرة، ومن أجل أن نستعيد مبدأ عظيما من مبادئ ثورة يوليو وهوالاتحاد والنظام والعمل بروح الفريق كرجل واحد من أجل رفعة ونهضة مصر .

الهيئة العامة للاستعلامات

مقدمة

إن ثورة ٢٣ يوليو التى قادها ابن مصر البطل «جمال عبدالناصر» كانت تجربة وطنية تتميز بالخصوصية المصرية، سطر فيها شعب مصر وثيقة خالدة فى سجل الكفاح الإنسانى ضد القهر والاستعمار من أجل الحرية والاستقلال، وكانت تتويجا لأهداف النضال والكفاح الطويل للشعب المصرى فى مسيرته الوطنية التى خاضتها أجيال متعاقبة قدمت أغلى التضحيات على مر التاريخ بدأت تتوهج وطنيتها منذ وقفة أحمد عرابى ضد حكم الطاغية، وقيام طوائف الشعب الأعزل بمقاومة الاحتلال، ونضال مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول .. كما كانت الثورة انعكاسا لفكر وطنى صاغته رموز الثقافة المصرية عبر تاريخنا المعاصر، وكان قيامها استجابة طبيعية للأوضاع المتأزمة فى مصر ، فقد كان النظام الملكى غير قادر على مواجهة المشاكل الكبرى وكانت مطالب الشعب بالاستقلال والحرية أحد أهم أسبابها .

عندما تحركت الطلائع الشابة لجيش مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبدالناصر .. خرج شعب مصر كله ومنح تأييده الجارف

لحركة الضباط الأحرار لأنه أدرك أنهم يمثلون شعب مصر بأكمله فى تحقيق هدف الكفاح والنضال الوطنى عبر أجيال متتالية، وبهذا الإجماع الشعبى اكتسبت الحركة الوطنية للجيش صفتها كثورة وأصبحت مولودا شرعيا لكفاح أبناء مصر وبإرادة الشعب، ولأن هذه الثورة مصرية فقد اكتست بثياب بيضاء تعبر عن معدن وحضارة هذا الشعب، فقد قامت ثورة ولم ترق فيها نقطة دم واحدة .

غيرت ثورة يوليو وجه الحياة فى مصر على نحو جذرى، حققت الاستقلال للوطن وصانت كرامة الشعب وقامت بنهضة شاملة، فصلت بين حقبة مصر ما قبل يوليو ١٩٥٢ وحقبة ما بعدها .. حققت ثورة ٢٣ يوليو إنجازات تاريخية فى عصرنا الحديث .. قامت فى مصر لأول مرة منذ قرون طويلة سلطة حاكمة مصرية بإرادة شعب مصر، أرست مبادئ التخطيط القومى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضعت لبنات ممارسة الديمقراطية .. أقامت الصناعات الوطنية، أعادت توزيع الملكية الزراعية، وحققت مكاسب العمال، أنشأت القطاع العام لأول مرة فى مصر .. تم تأميم قناة السويس وإنشاء السد العالى .. شهدت مصر المشروعات الكبرى وغزو الصحراء وتحديث الزراعة ، ظهرت مجتمعات جديدة فى مديرية التحرير والوادى الجديد .. جعلت الثورة مهمة الحكم الأساسية هى تحقيق أمن ورخاء المواطن وحفظ سلامة واستقرار الوطن .

هذه الانجازات الداخلية للثورة سارت متواكبة مع إنجاز تاريخى ضخم وهو إذكاء شعلة الاستقلال والتحرر من الاستعمار فى كل بقعة فى العالم الثالث وكان من الطبيعى أن يكون الوطن العربى هو الساحة الأولى التي إمتدت إليها رياح ثورة يوليو كذلك هبت نسماتها فى أفريقيا وآسيا ، كان جمال عبدالناصر هو المخطط والمفجر لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وظل زعيما لها وأصبحت ثورة يوليو من أعظم ثورات التاريخ الإنسانى ومثالا يحتذى للأحرار فى كل مكان .

ومنذ اللحظة الأولى التى أبحرت فيها « سفينة ثورة يوليو » فى منتصف ليلة ٢٢ يوليو عام ١٩٥٢ إلى محيط العالم وهى تواجه الأمواج العاتية والرياح العاصفة والأجواء الشرسة ، تحيطها قوارب الأعداء تهدد سلامتها أو تبغى وقف مسيرتها .. ولكن بعد كل مواجهة كانت السفينة تخرج من منطقة الخطر بسلام وتكمل مسيرتها، تمخر عباب البحر فى شموخ وكبرياء مرفوعة راياتها عالية صواريها، بفضل قيادة ربان ماهر وبحارة متمرسين على مواجهة المحن والأهوال ، مستعدين جميعا للتضحية بأرواحهم من أجل أن تصل السفينة إلى بر الأمان .. حاملين فى جعبتهم وذخيرتهم حصيلة آلاف السنين من حضارة مصر .

استطاعت ثورة يوليو مواجهة كل التحديات ولم تنجرف وراء أفكار عقائدية جامدة أو تنحاز لأى من المعسكرين طرفى الحرب الباردة .. شقت الثورة لنفسها طريقا يحفظ هوية مصر الوطنية

والقومية .. تزعمت حركة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ونبذت سياسة الأحلاف العسكرية ورفضت مبدأ تواجد القواعد العسكرية داخل أراضيها، ومع ذلك لم تكن ثورة يوليو منعزلة عن الأحداث والقضايا الدولية بل تفاعلت معها فى إطار الحفاظ على المصالح القومية العليا للوطن وسيادة واستقلال القرار المصرى .

كان التحدى الحقيقى لثورة يوليو عندما فقدت مصر الزعيم « جمال عبدالناصر » شهيدا للكفاح والنضال من أجل مصر والأمة العربية . لم تتوقف مسيرة ومبادئ ٢٣ يوليو رغم إرتباط الثورة بجمال عبدالناصر . ولكن لأن هذه المبادئ وهذه الثورة كانت نابعة من وجدان وضمير الشعب والأمة فقد بقيت واستمرت وتسلم الراية رفيق كفاح عبدالناصر وأحد الضباط الأحرار الرئيس الراحل « محمد أنور السادات » بدأ استكمال المسيرة بتطبيق سيادة القانون وعمل على تطوير المسار الديمقراطى والانفتاح الاقتصادى والفكرى، وكان الانجاز الأكبر لثورة يوليو فى عهده قرار حرب اكتوبر المجيد والعبور إلى النصر عام ١٩٧٣ ثم مبادرته التاريخية للسلام فى الشرق الأوسط وإستعادة سيناء، وعندما سقط شهيدا تسلم الراية الرئيس « محمد حسنى مبارك » عام ١٩٨١ فى ظل متغيرات جديدة واختلاف الأوضاع الدولية والاقليمية فحافظ على جوهر ثورة يوليو وعمل على صون ثوابتها التاريخية التى تقوم على التنمية الشاملة والمتواصلة

والتأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية والحفاظ على استقلال القرار الوطنى والانحياز إلى سلام عادل تصونه قوة ردع وطنية .

ورغم مرور نصف قرن على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فإن جذورها التى أثمرت باقية فى أرض بلادنا ومازالت مبادؤها راسخة فى قلوب شعبنا جيلا وراء جيل، ومازال التاريخ يذكرها بأنها واحدة من أبرز أحداث التاريخ المعاصر وأكثرها تأثيرا فى محيطها الاقليمى والدولى .

●●●

الفصل الأول
أسباب ودوافع الثورة
وحركة الضباط الأحرار

الفصل الأول
أسباب ودوافع الثورة وحركة الضباط الأحرار

• **خلفية تاريخية :**

تميز حكم أسرة "محمد على (١٨٠٥ - حتى قيام الثورة ١٩٥٢) فى مصر بالاستبداد واستغلال الأغلبية الساحقة من الشعب لنفوذ قلة صغيرة من الصفوة على رأسها الأسرة الحاكمة. كما إنتشرت الامتيازات للرعايا الأجانب الذين سيطروا على التجارة والصناعة وتملكوا الكثير من العقارات والاراضى والشركات التجارية، وكانت القروض والديون الخارجية سببا فى التدخل المباشر فى شئون مصر الداخلية، إقتصاديا وسياسيا وخاصة فى فترة حكم الخديوى سعيد ومن بعده إسماعيل بسبب استدانته نفقات حفر قناة السويس، وكان من أسوأ مظاهر هذا التدخل تشكيل لجنة فرنسية انجليزية عام ١٨٧٦ لإدارة شئون الديون الخارجية على مصر وتبع ذلك رقابة على مالية مصر، ثم اتخذت مظهرا سافرا بتعيين وزير انجليزى للمالية ووزير فرنسى للأشغال فى الحكومة المصرية .

انتهزت انجلترا قيام حركة الجيش بقيادة أحمد عرابى وقامت باحتلال البلاد عام ١٨٨٢ وسيطرت على الحكم وكافة شؤون مصر الداخلية بالاتفاق مع فرنسا عام ١٩٠٤ وعندما قامت الحرب العالمية الأولى عام

١٩١٤ أعلنت انجلترا الحماية على مصر، وقامت سلطات الاحتلال بإلغاء الدستور وحلت مجلس النواب وأنشأت هيئتين استشاريتين ليس لهما أى نشاط فعلى .

وأصبحت إدارة البلاد والسلطة الفعلية فى يد السلطات البريطانية التى عملت على تقييد الحريات العامة وقيدت النشاط السياسى وألقت بالوطنيين فى السجون، كما قامت سلطات الاحتلال بتعيين مستشار مالى لإدارة موازنة الدولة التى خصص نصفها لسداد الديون الأجنبية، وتوفيرا للنفقات تم خفض عدد الجيش وعدم الاهتمام بتسليحه كما سيطرت العناصر الانجليزية على صفوف الجيش وقوات البوليس . أهملت سلطات الاحتلال الحاجات الأساسية للشعب من الخدمات خاصة التعليم الذى ألغيت مجانيته، وأصبح القطن فقط هو عماد الاقتصاد المصرى .

سادت الحياة السياسية حالة من الفوضى والارتباك بسبب تناحر الأحزاب السياسية على الحكم وفقد المصريون الثقة فى النظام القائم.

- **الحركات الوطنية المناهضة للاحتلال :**

ظلت الحركات الوطنية فى أعماق وجدان شعب مصر ولم تنقطع الثورات الوطنية فى مصر على مدى فترات الحكم العثمانى والمملوكى مثل نضال عمر مكرم وثورات الرأى العام ضد الخديوى. واعتقل الشعب

رئيس الوزراء الجركسى (نوبار باشا) ووزيريه الانجليزى والفرنسى وتدخل الخديوى وأطلق سراحهم، تزعم أحمد عرابى الحركة الوطنية فى الجيش وأخذ مع رفاقه مهمة الدفاع عن مصالح الشعب الذى أيده ووقف معه ضد الخديوى فى سبتمبر ١٨٨١ فى قصره وعرض عليه مطالب الأمة. ورغم تصفية الثورة العرابية واحتلال مصر عام ١٨٨٢. إلا أن الحركة الوطنية لم تخمد فأخذ مصطفى كامل على عاتقه الدعوة إلى جلاء الاستعمار وإعلان الدستور، ومن بعده محمد فريد. وكانت الثورة الشعبية بقيادة سعد زغلول عام ١٩١٩ الذى أجبر سلطات الاحتلال على إنهاء الحماية على مصر عام ١٩٢٢ وصدر دستور ١٩٢٣ وتم افتتاح أول برلمان مصرى عام ١٩٢٤ ورأس سعد زغلول أول وزارة أطلق عليها "وزارة الشعب" .

عملت سلطات الاحتلال على إجهاض الحركة الوطنية، وأبرمت معاهدة ١٩٣٦ مع الحكومة المصرية تم بموجبها الاتفاق على إنهاء الاحتلال مع بقاء بعض القوات الانجليزية فى منطقة القناة . وعقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية رفضت إنجلترا الجلاء عن مصر، فأعلنت الحكومة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانبها وأصابت البلاد حالة من الفوضى وأخذت الأمور تهيئ لقيام ثورة حتمية .

- **الأحداث التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ :**

سادت البلاد حالة من الفوضى والارتباك بسبب تنافس الاحزاب على الحكم، وكان النظام الملكى متعاونا مع الانجليز وهدفه الوحيد هو

استقرار العرش على حساب مصلحة الشعب وتفشى الفساد وسادت حالة من السخط بين الأوساط الشعبية، وفى قطاعات كبيرة من البلاد ساد الفقر وأهملت الخدمات العامة، كما فشل النظام الملكى الحاكم فى تحقيق هدف جلاء المستعمر الإنجليزى عن مصر وغاب البعد القومى العربى، ولم تكن هناك سياسة داخلية واضحة للعمل على تنمية البلاد، فكانت المشروعات الاقتصادية إرتجالية وخضع الاقتصاد المصرى للسيطرة الاستعمارية التى عملت على توجيه هذا الاقتصاد لخدمة مصالحها، فكانت الزراعة وهى عماد الاقتصاد المصرى خاضعة لسياسة اقطاعية . وامتلك الأجانب المؤسسات المالية والتجارية .

وكان من نتيجة تلك الأحوال السياسية والاجتماعية التى سادت مصر أن تشكل داخل صفوف الجيش تنظيم وطنى عام ١٩٤٤ هو تنظيم "الضباط الأحرار" وكان أول بيان أصدره عام ١٩٤٦ طالب فيه بأن تكون مهمة الجيش تحقيق استقلال البلاد لا أن يستخدم للقضاء على الحركات الوطنية وكان الهدف من هذا التنظيم إصلاح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

وكانت أهم الأحداث التى عاشتها مصر قبل الثورة مباشرة هى محاصرة القوات البريطانية لقصر عابدين فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وأجبرته على تشكيل وزارة برئاسة "مصطفى النحاس" ، ثم جاءت نتائج حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وكشفت مدى الفساد الذى استشرى فى القيادات

السياسية والعسكرية ثم جاء حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ وحادث إعتداء الجيش البريطانى بالدبابات على موقع للشرطة المصرية بالاسماعيلية ٢٥ يناير ١٩٥٢ فى حادث أثار الرأى العام الدولى .



أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو يتوسطهم
اللواء / محمد نجيب أول رئيس لمصر

- **تنفيذ خطة تنظيم الضباط الأحرار (الثورة) :**

كانت خطة تنفيذ الثورة تحمل فى طياتها عوامل نجاحها وتحقق السيطرة الكاملة على القوات المسلحة والاستيلاء على سلطة السيادة فى البلاد وذلك عن طريق إحتلال مبنى القيادة العامة للجيش والسيطرة على الجهاز المدنى للحكومة، والعمل على منع الملك وحاشيته من الاتصال بأى من وحدات الجيش المتعاونه معه أو الاتصال بوحدات الجيش البريطانى الموجودة بمنطقة قناة السويس .

حدد تنظيم الضباط الأحرار منتصف ليلة ٢٢ يوليو ساعة الصفر لبدء التحرك وفى فجر ٢٣ يوليو اتخذت وحدات الجيش المواقع التى حددت لها وقامت القوات الجوية المصرية بالسيطرة على الأجواء المصرية وللتأكد من عدم تحرك القوات البريطانية الموجودة فى القناة .

فى فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قام تنظيم الضباط الأحرار بمشاركة كافة أفرع القوات المسلحة بالإستيلاء على مبنى أركان الجيش ومراكز القيادة ومبنى الإذاعة، كما حاصرت المرافق الاستراتيجية والقصور الملكية بالقاهرة والاسكندرية، وتم التحفظ على كبار الساسة المتعاونين مع القصر والذين أفسدوا الحياة السياسية فى مصر.

وفى الساعة السابعة والنصف صباحا استيقظت الجماهير المصرية على صوت أحد الضباط الأحرار "محمد أنور السادات" يذيع أول بيان للثورة يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ونصه كالآتى :

"اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولابد أن مصر كلها ستلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .

أما من رأينا إعتقالهم من رجال الجيش السابقين، فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب، وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور، مجردا من أية غاية، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة أن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف، لأن هذا ليس فى صالح مصر وأن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل، وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونا مع البوليس، وإنى

أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً مسئولية كاملة عن أمن أشخاصهم وممتلكاتهم ومصالحهم» .

والله ولى التوفيق .

لواء أركان حرب محمد نجيب

القائد العام للقوات المسلحة

وكان ذلك ايذاناً بيوم مجيد انبرى فيه خيرة أبناء مصر البررة .. طليعة زحف شعب عظيم في مسيرة مقدسة هب نافضاً غبار التخلف الذي فرض عليه ظلماً وقهراً .. رافضاً كل صنوف الاستعباد والتسلط والحرمان .. ساعياً بخطى حثيثة ليلحق بركب التقدم .. ليتبوأ مكانه اللائق بين الأمم في عصر سريع الحركة .. فى ملحمة عمل وطنى غيرت وجه الحياة على أرض مصر الكنانة .

الفصل الثانى

ثورة يوليو فى عهد

الرئيس جمال عبدالناصر

مرحلة الشرعية الثورية

وإرساء مبادئ يوليو

• شرعية ثورة ٢٣ يوليو :

أيد الشعب حركة الجيش تأييدا ساحقا منذ اللحظات الأولى .. لقد لبى جمال عبدالناصر وزملاؤه الأوفياء من أبناء مصر نداء الوطن وكان تأييد الشعب الكاسح بمثابة تكليف لقادة الحركة بالاستمرار والتغيير وبذلك استمدت ثورة يوليو شرعيتها لأنها عبرت عن الواقع المصرى والآمال التى تجيش فى صدور شعب مصر، كانت هذه الآمال هى الاستقلال والكرامة الوطنية والقضاء على الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية وعدم الرضوخ لأى نفوذ أجنبى .. كل هذا كان فى مجمله أهدافا ومبادئا كتبت للثورة النجاح لأنها جعلت ثورة ٢٣ يوليو مولودا شرعيا لكفاح شعب مصر .

إختار تنظيم الضباط الأحرار برئاسة البكباشى جمال عبدالناصر اللواء محمد نجيب لرئاسة مجلس قيادة الثورة المكون من ١١ عضوا وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ وجه الجيش إنذارا إلى الملك "فاروق" بالتنازل عن العرش ومغادرة البلاد نفس اليوم . ونفذ الملك ذلك وبهذا طويت صفحة حكم أسرة محمد على من تاريخ مصر الحديث وبدأت صفحة جديدة ناصعة يحكم فيها المصريون أنفسهم .

فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ تم إعلان الجمهورية وتعيين اللواء محمد نجيب أول رئيس للجمهورية فى مصر، وفى مارس ١٩٥٣ عين جمال عبدالناصر رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية، فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ أعلن مجلس قيادة الثورة

تنحية "محمد نجيب" عن ممارسة سلطاته كرئيس للجمهورية وأن البكباشى "جمال عبدالناصر" سيقوم باختصاصاته، وظل منصب رئيس الجمهورية شاغرا بناء على قرار من مجلس قيادة الثورة حتى أجرى إستفتاء على شخص رئيس الجمهورية بعد حوالى عام ونصف، وانتخب جمال عبدالناصر رئيسا للجمهورية فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ .

●●●

مبادئ ثورة ٢٣ يوليو

حددت ثورة يوليو أهدافها بوضوح فى النقاط التالية والتى عرفت بمبادئ الثورة الستة وهى :

١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه .

٢ - القضاء على الاقطاع ومساوئه .

٣ - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ - إقامة عدالة اجتماعية .

٥ - إقامة جيش وطنى قوى .

٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وهذه الأهداف التى طرحتها ثورة يوليو لم تكن عملا عقائديا أو فكرا نظريا صاغه ثوار يوليو، ولكنها كانت تعبر عن حصيلة أهداف النضال الوطنى المصرى عبر تاريخ كفاحه الطويل، ومن أجل ذلك أيد الشعب ثورة ٢٣ يوليو تأييدا ساحقا منذ لحظات نشوبها الأولى، لأن الملايين رأت بوعيها الوطني أن مبادئ الثورة هى التعبير الأمين الشجاع عن نبضها وآمالها، ومن الواضح أن هناك تداخلا وترابطا بين هذه الأهداف التى عملت الثورة على تحقيقها، وتحددت من خلالها أبعاد الثورة الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

كما كان هناك تأثيرها المتبادل على المعارك التى خاضتها، وقد

خرجت منها الثورة بانجازات باهرة سجلها التاريخ فى صفحات النور والخلود .

أولا : القضاء على الاستعمار وأعوانه :

كان أول أهداف ثورة يوليو هو التخلص من الاستعمار الذى جثم على صدر البلاد ردحا طويلا من الزمن يستنزف خيراتها ويهدر كرامة الانسان المصرى ويسخر اقتصاد مصر لخدمة أغراضه ومصالحه، وقد حققت الثورة هذا الهدف بأن وجهت أول ضرباتها ضد أعوان الاستعمار وعلى رأسهم الملك حيث بدأت فور قيامها بعزله عن الحكم ثم طرده خارج البلاد، ثم ألغت النظام الملكى برمته وأعلنت قيام الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣. كما ضربت الاقطاع وعملت الثورة على تأمين الجبهة الداخلية وتطهيرها من بقايا جيوش الاحتلال البريطانى المتواجدة فى منطقة القناة وذلك بقطع الاتصالات بين هذه القوات والمدن المصرية وتضييق الحصار على السفارة البريطانية، واستمرت مهاجمة الفدائيين المصريين لمواقع هذه القوات بلا توقف، وتحت الضغط السياسى الذى قامت به حكومة الثورة والمقاومة الشعبية المسلحة تم توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا فى ٢٧ يوليو عام ١٩٥٤، وقعها عن الجانب المصرى جمال عبدالناصر، وتم تنفيذها على عدة مراحل وكان آخر جندى بريطانى قد رحل عن مصر فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ لتحقق الثورة أول أهدافها .



جمال عبد الناصر يوزع عقود تمليك الأراضي على الفلاحين
بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢

ثانيا : القضاء على الاقطاع :

كان الهدف الثانى الذى من أجله قامت ثورة يوليو هو القضاء على الاقطاع الذى سيطر على الغالبية الساحقة من فلاحى مصر، ولذلك اصدرت حكومة الثورة فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ قانون الإصلاح الزراعى وذلك بهدف إعادة توزيع الملكية الزراعية وتحديد العلاقة بين المستأجر ومالك الأرض الزراعية ورفع مستوى معيشة العمال الزراعيين والعمل على زيادة إنتاجية الأرض الزراعية وتحرير الفلاح من استغلال الإقطاع .

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ اعادة تكوين المجتمع الزراعى فى مصر بمنع تحكم كبار الملاك وتحرير قوى الانتاج الزراعى وانشاء تعاونيات الانتاج وتحديث إسلوب السياسية الزراعية وانشاء نقابات العمال الزراعيين .

وقد أدت سياسة الاصلاح الزراعى إلى زيادة عدد ملاك الأرض الزراعية من ٢٨٠١ ألف مالك قبل صدور قانون ١٩٦١ ثم إلى ٣٢١١ ألف فى عام ١٩٦٥ وهو ما يعنى أن عدد الملاك قد زاد بنسبة ١٤,٦٪ فى الفترة من ١٩٥٣-١٩٦٥ . كما ارتفع مستوى معيشة الفلاح نتيجة زيادة دخله، وحقق قانون تحديد الإيجارات زيادة فى مجموع دخول المستأجرين وحصل المستأجرون على قروض من بنك التسليف الزراعى بدون فوائد تقدر بنحو ٦٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٦٣(*) .

ثالثا : القضاء على الإحتكار - وسيطرة رأس المال على الحكم :

لتحقيق هذا الهدف قامت حكومة الثورة بالاتجاه نحو إقامة وحدات إنتاج قوية يملكها الشعب وذلك بغرض القضاء نهائيا على الاقطاع الذى تمثل في تنفيذ مشروعات ذات طابع إحتكارى استغلالى، وأصدرت الحكومة عدة تشريعات وإجراءات فى الفترة بين عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ للتحول الاشتراكى أهمها العمل على تنظيم الاقتصاد القومى وفق خطط مرسومة .

(*) سيد حامد ، مصر وظاهرة الثورة ، دراسة فى تاريخ الثورات المصرية، دار النهضة الحديثة، القاهرة .

وعندما أعلن جمال عبدالناصر تأميم الشركة العالمية لقناة السويس شركة مساهمة مصرية قامت كل من انجلترا وفرنسا ومعهم إسرائيل بمهاجمة وغزو مصر عسكريا، وخرجت مصر من تلك المعركة منتصرة وفرضت الحراسة على أموال رعايا الدول المعتدية وكانت تشمل نحو ١٥٠٠ مؤسسة تجارية ومالية تسيطر على كافة نواحى أنشطة الحياة فى مصر .

فى عام ١٩٥٧ أصدرت حكومة الثورة قرارات التمصير (التأميم) وشمل ذلك البنوك والوكالات التجارية التى كانت بمثابة مراكز للسيطرة الاجنبية على الاقتصاد المصرى وتم تأميم البنك الأهلى وبنك مصر فى فبراير ١٩٦٠ .

رابعا : إقامة عدالة إجتماعية :

بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بدأت الثورة بإلغاء الرتب والألقاب المدنية عام ١٩٥٢ وأخذت بمبدأ تحقيق الفرص المتكافئة للجميع تحقيقا للمبادئ الاشتراكية التي أخذت بها الثورة وذلك للقضاء على التفاوت الطبقى فى المجتمع .

وكان لقانون الاصلاح الزراعى وقرارات يوليو الاشتراكية الأثر الأكبر فى إعادة ترتيب البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى والعمل على التقريب بين الطبقات الاجتماعية، فقد شهد عام ١٩٥٢ صدور القرار الوزارى رقم ٦٥ لعام ١٩٥٢ والخاص بتحديد الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة بقصد

تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية مع حمايتهم من أى استغلال، كما صدر القانون رقم ٣١٨ لعام ١٩٥٢ بشأن تنظيم عملية التوفيق والتحكيم فيما يقوم بين العمال وأصحاب الأعمال من منازعات تخص العمل وتتعلق به، وقد حرص هذا القانون على إصدار حقوق العمال كاملة وبما يحفظ كرامتهم. ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣١٩ لعام ١٩٥٢ وهو أول قانون يصدر فى مجال العمل النقابى فى عهد الثورة وذلك بقصد تنظيم هذا العمل وإضفاء الأهمية والشرعية والتنظيم اللازم له ولقد جاء هذا القانون مشتملا على الكثير من المزايا والحقوق النقابية التي أتاحت للنشاط النقابى لأول مرة فى مصر العمل فى حرية، وقد تشكلت فى إطار هذا القانون نقابات عمالية زراعية .

وبنهاية عام ١٩٥٦ تكونت ٥٢ نقابة وشكل منها ٣٦ اتحاد العمال الزراعة وكان مجموع النقابيين حوالى ٣٠ ألف عامل .

فى سبتمبر ١٩٥٣ أنشئ المجلس الاستشارى الأعلى للعمل وكان يختص ببحث مشكلات العمل والعمال، وتم انشاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى يناير ١٩٥٧ .

وفى عام ١٩٦١ صدرت قوانين تحدد الحد الأعلى للمرتبات والدخول الفردية بغرض التقريب بين الطبقات الاجتماعية .

اهتمت الثورة بتعليم المرأة ومنحها القدرة على ممارسة حقوقها ومسئولياتها حتى تؤدى دورها وواجبها نحو التنمية الشاملة، كما

اهتمت بالتعليم الجامعى والعالى للمرأة وكان لها مكان ملحوظ فى جميع البعثات العلمية التى تم ايفادها للخارج .

كما حرصت حكومة ثورة يوليو على الاهتمام بالطفل ورعايته صحيا والعمل على زيادة دور الحضانة التى بلغ عددها فى فترة ٦٠-١٩٦٥ نحو ٦٨٤ دار حضانة تستوعب معظمها متوسطى الدخل، كما أقيمت المؤسسات الإيوائية والاصلاح الاجتماعى لرعايا الأحداث . كما أدركت حكومة الثورة دور الشباب فى بناء الوطن فاهتمت برعاية الشباب وبدأت بإنشاء إدارة الشباب عام ١٩٥٢ هدفها توفير احتياجات الشباب من كل النواحى العملية والصحية والاجتماعية، وتوعيتهم بأهم الخدمات التى يجب أن يؤدوها للوطن مثل الخدمة العسكرية والخدمة العامة .

خامسا : تكوين جيش وطنى قوى :

كان الهدف الخامس لثورة يوليو هو إقامة جيش وطنى قوى وفى سبيل ذلك حددت مهمة القوات المسلحة وهى حماية الوطن ضد أى اعتداء خارجى وأن تكون بمثابة القوة الرادعة فى أى مكان من الأمة العربية برا وبحرا وجوا وأن تتميز بالقدرة على الحركة السريعة وتملك الأسلحة الرادعة وأن تساير التطور العلمى .

بدأت أولى خطوات بناء جيش قوى بكسر إحتكار السلاح عام ١٩٥٥ وذلك بعقد صفقه أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ثم مع الاتحاد السوفيتى، وبدأت عملية تنظيم الجيش وتزويده بالأسلحة الحديثة،

وشمل التطوير إنشاء وحدات حديثة خاصة مثل وحدات المظلات والصاعقة وإدارة الحرب الكيمائية وتحديث وسائل الاتصال مع الارتقاء بمستوى التدريب وانشاء مدارس إعداد الفنيين العسكريين والكلية الفنية العسكرية، المدرسة الثانوية الجوية والدراسات العسكرية العليا، كما وضعت خطة بتكوين القوات الاحتياطية ونظام للتعبئة .

كذلك تم إنشاء المصانع الحربية لمد القوات المسلحة بما تحتاجه من ذخائر وساهمت هذه المصانع فى الوفاء بقدر كبير من بعض أنواع الاسلحة والذخائر لمصر وبعض الدول العربية والافريقية، وامتد نشاطها إلى الانتاج المدنى .

سادسا : إقامة حياة ديمقراطية سليمة :

سادت قبل ثورة يوليو أوضاع اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تجعل الشعارات الديمقراطية والحقوق والحريات السياسية المنصوص عليها فى الدستور مجرد واجهات تخفى وراءها واقعا بعيدا عن الديمقراطية ونظامها الدستورى السليم، ولم تنجح تجربة الديمقراطية البرلمانية فى الفترة التى بدأت بصدور دستور ١٩٢٣ إلى قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وذلك بسبب عدم استقرار الحكم وتعطيل الدستور عدة مرات ولم تكمل جميع البرلمانات المدد الدستورية المحددة لها باستثناء برلمان ١٩٤٥ .

وكان هدف إقامة حياة ديمقراطية سليمة أحد أهداف الثورة التي

أدركت أن أزمة الديمقراطية كما كانت في مرحلة ما قبل قيامها يكمن في عدم استطاعة الشعب ممارسة الحريات السياسية نتيجة عزله وإنعزاله عن ممارسة الحريات ممارسة فعلية لمدة طويلة، وأن حل مشكلة الديمقراطية لابد وأن يسبقه توفير المناخ المناسب ابتداء من تحرير الشعب من القهر والاستغلال إلي تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل السياسي، وكان سبيل الثورة في ذلك إجلاء الانجليز عن منطقة القناة وإصدار قانون الاصلاح الزراعي وتطبيق قرارات يوليو الاشتراكية، وحينما أصدر جمال عبدالناصر الميثاق في ٢١ مايو ١٩٦٢ ظهرت معالم جديدة للديمقراطية السليمة، فقد تضمن الربط الكامل بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، والعمل على ضمان جماعية القيادة وحرية المناقشة في ظل وحدة وطنية يصيغها تحالف قوى الشعب العامل، وقد حدد الميثاق في بابه الخامس "الديمقراطية السليمة" إن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية .. إن الديمقراطية هي سلطة مجموع الشعب وإرادته .. هي توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق أهدافه .

كانت الخطوة الأولى التي قامت بها الثورة في سبيل إقامة حياة ديمقراطية سليمة تتفق مع الواقع المصري هو حل جميع الأحزاب السياسية القائمة وذلك عام ١٩٥٣ ثم إنشاء "هيئة التحرير" وهو بمثابة

أول تنظيم سياسى أقامته الثورة وكان هدف إنشائه تحقيق الاهداف والمصالح القومية الأساسية للشعب وشعاره إجلاء المستعمر عن كل شبر من أرض مصر. وعندما تحقق ذلك باتفاقية الجلاء وإنسحاب آخر جندى عام ١٩٥٦ تم إلغاء "هيئة التحرير" وأنشئ تنظيم جديد هو الاتحاد القومى على اعتبار أنه يجمع قوى الشعب ومختلف طبقاته ويمكن من الوحدة الوطنية فى سبيل البناء الاجتماعى والسياسى. وفى أعقاب إقرار الميثاق الوطنى أنشئ "الاتحاد الاشتراكى العربى" محل الاتحاد القومى ليعبر عن تحالف قوى الشعب العامل وهو يمثل أعلى السلطات فى المجتمع على اعتبار أنه يمثل السلطة الشعبية، وهو تنظيم سياسى يحاسب جهاز الحكم ويقومه ويخطط له ويوجهه .

عبدالناصر ومنهج عمل ثورة يوليو (الميثاق)

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كان هدفها تصحيح الأوضاع السائدة فى المجتمع المصرى وكان مقررا أن يعود الجيش إلى ثكناته العسكرية بعد إجبار القائمين علي السلطة بتنفيذ المبادئ والأهداف التى حددها الجيش غير أن قيادة الثورة رأت أن تحمل أمانة الحكم لتحقيق هذه المبادئ والأهداف. واستدعى ذلك وجود إطار يحدد سياسة الحكومة فى مجال العمل الداخلى والخارجى مما دفع قيادة الثورة أن تعمل على وضع (دليل العمل الشعبى) يكون بمثابة الاطار النظرى للحكم ويحدد معالم العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى للبلاد .

قدم جمال عبدالناصر مشروع الميثاق إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى أقره فى ٣٠ يونيو ١٩٦٢ ويتكون الميثاق من عشرة أبواب هى كما وردت به :

١ - نظرة عامة على تاريخ النضال المتواصل للشعب المصرى للحصول على الاستقلال .

٢ - حتمية الطريق الثورى للخلاص من الرواسب الاستعمارية وتعويضا للتخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

٣ - إرتباط مصر الحتمى بالعالم العربى عبر التاريخ .

٤ - التجارب المستفادة من ثورة ١٩١٩ .

٥ - الديمقراطية السليمة .

٦ - حتمية الحل الاشتراكى كطريق للحرية الإجتماعية .

٧ - الانتاج والمجتمع .

٨ - مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله .

٩ - الوحدة العربية .

١٠- السياسة الخارجية .

التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى عهد الثورة :

كان الهيكل الاقتصادى فى مصر قبل الثورة موجها لخدمة الدول التى تسيطر رؤوس أموالها على الحياة الاقتصادية فى البلاد. بالاضافة إلى الفساد الادارى وغلبة المصالح الفردية للأداء الحكومى هذه الأمور أفقدت

البلاد فرص إرساء قواعد التقدم الاقتصادى والاجتماعى ولم يكن يصلح لإحداث نهضة اقتصادية وطنية حقيقية .

وقبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وطوال النصف الأول من القرن العشرين لم يزدد قط دخل الفرد فى مصر بإستثناء العقد الأول بسبب استغلال مياه أسوان وفى فترة ما بين الحربين العالميتين بسبب الارتفاع الكبير فى أسعار المحاصيل الزراعية المصدرة وخاصة القطن .

فى مواجهة الوضع الاقتصادى كان لزاما على حكومة الثورة أن تعمل على إرساء نظام اقتصادى جديد قبل أن تبدأ فى عملية التعمير المنظم والمخطط، والدخول فى برامج تنمية شاملة، وكانت أول إشارة للأخذ بمبدأ التخطيط القومى الشامل فى مصر فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ عندما أعلن جمال عبدالناصر فى المؤتمر التعاونى الذى عقد بجامعة القاهرة عن البدء فى إعداد الخطة الخمسية الشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

وتمهيدا للتخطيط الشامل شهدت الفترة من ١٩٥٢ : ١٩٥٩ عملية ترتيب أوضاع الاقتصاد المصرى وذلك باتباع إسلوب التخطيط الجزئى بهدف إيجاد نوع من التوازن فى قطاعات الهيكل الاقتصادى بدأت بالصناعة حيث تركزت مجهودات تنمية الصناعة على الاهتمام بتطوير الصناعات القائمة مثل الغزل والنسيج وحلج القطن وانشاء شركات الأسمدة والسكر وتأسيس الشركات الغذائية والكيماوية والحديد والصلب، وركزت الحكومة على الاهتمام بالصناعات الاستراتيجية .

فى يناير ١٩٥٧ أنشأت الحكومة المؤسسة الاقتصادية بهدف تنمية الانتاج القومى عن طريق القطاع العام والذى يمثل كل ما يمتلكه الشعب ملكية جماعية ويقوم بتمويله كما تقوم الحكومة بإدارته وتوجيهه والاشراف عليه، كما تم فى نفس العام إنشاء أول وزارة للتخطيط ووضعت أول ميزانية نقدية للبلاد فى أول يناير عام ١٩٥٧ وكانت ربع سنوية كأساس لبدء عملية تخطيط شامل كما أنشئ المجلس الأعلى للتخطيط القومى ويرأسه رئيس الجمهورية بهدف وضع وتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وإقرار خطة التنمية .

أعدت أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فى تاريخ مصر (٥٩-١٩٦٠/٦٤-١٩٦٥) تعقبها خطة مماثله لتكون خطة عشرية الهدف منها مضاعفة الدخل القومى ورفع مستوى الرخاء للشعب عن طريق الاسراع بمعدل التنمية ودفع عجلة الانتاج فى جميع الانشطة الاقتصادية فى صورة متوازنة ومترابطة، وجاء فى مقدمة الخطة "قررت حكومة الجمهورية العربية المتحدة إعداد خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى هدفها الأساسى هو مضاعفة الدخل القومى فى السنوات العشر القادمة وتوزيع هذا الدخل بين المواطنين توزيعا يحقق قيام المجتمع الاشتراكى التعاونى بالأساليب الديمقراطية (*) .

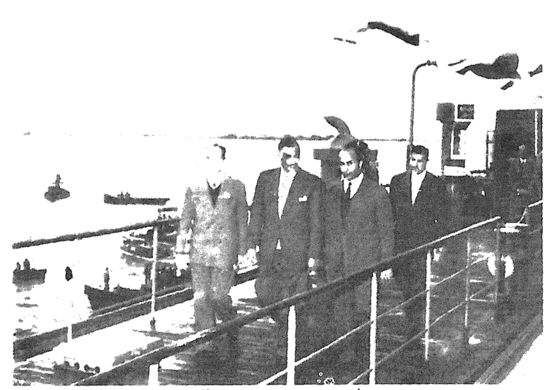
(*) ، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٥٩/١٩٦٠-٦٤/١٩٦٥) وزارة التخطيط.

وقد أسفرت نتائج الخطة عن نجاح باهر فقد زادت قيمة الإنتاج إلى ٣٤٧٤ مليون جنيه عام نهاية الخطة ١٩٦٥/٦٤ وكانت نحو ٢٥٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٩ فى بدايتها بنسبة زيادة ٣٦,٤٪ ، كما زاد الدخل القومى بنسبة ٥٩,٩٪ . كما زاد الناتج المحلى الاجمالى بمعدل ٧,٣٪ سنويا وبلغ المتوسط السنوى للاستثمار نحو ١٨,١٪ من الناتج المحلى الاجمالى، كما شهدت هذه الفتره إرتفاع مستوى المعيشة وتحسن الخدمات فى قطاعات التعليم والصحة والاسكان والنقل بالمقارنة بالفترة السابقة .

أهم المشروعات الكبرى لثورة يوليو

شهدت البلاد مشروعات قومية كبرى كان لها الأثر الفعال فى التنمية ونهضة البلاد أهمها :

* مشروعات الإصلاح الزراعى .
* برنامج الخمس سنوات الأول للصناعة .
* بدأت صناعة الحديد والصلب فى مصر لأول مرة بإنشاء مجمعات الحديد والصلب فى حلوان فى فبراير عام ١٩٥٤ .
* إعلان تأميم قناة السويس وتولى إدارتها بالخبرة المصرية .
* إفتتاح أول مصنع للمنتجات الكهربائية فى الشرق الأوسط عام ١٩٥٩ .



الرئيس جمال عبد الناصر يتفقد قناة السويس
بعد التأميم في ٢٨ يوليو ١٩٥٦



بداية مشروع السد العالي في ٩ يناير ١٩٦٠

* البدء فى إنشاء مشروع السد العالى فى ٩ /١٩٦٠/١ وكان الهدف المعلن من إنشائه توفير المياه لزيادة الرقعة الزراعية مليون فدان من الأرض البور وتحويل نحو ٧٠٠ ألف فدان من نظام رى الحياض إلى الرى الدائم. وإنتاج طاقة كهربائية تبلغ نحو مليون كيلووات مع ما يصاحب ذلك من تقدم في ميادين أخرى أهمها غزو الصحراء والاستصلاح الزراعى فى الأراضى البور فى مشروعات مديرية التحرير والصالحية والخطارة والوادى الجديد وتطوير القرية المصرية .
* بدأ إرسال التلفزيون المصرى عام ١٩٦٠ وافتتاح أكبر استاد رياضى فى الشرق الأوسط وأكبر كلية للطيران .
* فى عام ١٩٦٥ بدأ تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية كذلك شهدت تلك الفترة إنشاء المؤسسات التعليمية والعديد من المستشفيات ومؤسسات الشباب والأندية الثقافية .

جاءت ثورة يوليو فى شقها الاقتصادى مستلهمة التجربة الرائدة للدول الاشتراكية بإرادة قومية وتأييد شعبى كبير ودون تدخل أو ضغط من أصحاب المصالح وتأكيدا لسيادة المصريين فى إدارة شؤون اقتصادهم الوطنى .

ولاقت نتائج الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥ نجاحا كبيرا. كما أقر بذلك صندوق النقد الدولى حيث حققت نموا قدر بنحو ٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى وهو معدل عال على المستوى العالمى فى ذلك الوقت.

إن التوجه الاشتراكى لثورة ٢٣ يوليو لم يكن إنحيازا مذهبيا، وإنما أخذا بمنهج التجربه التنموية الناجحة التى سار عليها الاتحاد السوفيتى والصين فقد نجحت كل منهما فى الخروج من التخلف وتمكنتا من تحقيق تنمية اقتصادية وثقافية واجتماعية ناجحة وعادلة (*) .

استمرت ثورة يوليو فى تحقيق انجازاتها التنموية بنجاح وقد أثارت هذه النهضة التى شهدتها مصر فترة حكم جمال عبدالناصر مخاوف الدول الاستعمارية، كما حدث مع بداية نهضة مصر فى عهد محمد على حينما واجهت القوى الكبرى طموحه وهزمته فى موقعة نافارين البحرية عام ١٨٢٧، خاصة إن سياسة الثورة لم تقتصر على نجاحات داخلية تنموية فحسب وإنما امتدت إلى المحيط العربى والعالمى وأصبحت مصر مركزا للأمة العربية والعالم الثالث ومنارا لحركات التحرر وثورة الشعوب على الاستغلال والرغبة فى التطلع إلى الحرية والاشتراكية. ولذلك عملت الدول الاستعمارية التى ساءها بروز مصر كقوة كبرى فى المنطقة على دفع المنطقة إلى حرب يونيو ١٩٦٧ وما أسفرت عنه من نتائج سلبية على العالم العربى . وعلى أثر ذلك قدم عبدالناصر استقالته التى رفضها الشعب وكان هذا الرفض تعبيرا عن رفض الهزيمة العسكرية. استمر ناصر فى تحمله المسئولية وبدأ إعادة بناء الجيش

(*) كتاب الهلال ، يوليو ١٩٩٣ .

وقاد حرب الاستنزاف ضد إسرائيل منذ عام ١٩٦٨ وأعلن مبدأ "إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة" ورفع شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" ولم يمهله القدر أن يرى أرض سيناء تعود إلى مصرنا. وتوفى فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ فور إنتهاء مؤتمر القمة العربى بالقاهرة .

●●●

السياسة الخارجية لثورة يوليو

حدد جمال عبدالناصر فى كتابه فلسفة الثورة ثلاث دوائر ينبغى أن تتحرك فيها السياسة المصرية وهى الدائرة العربية، الدائرة الافريقية، الدائرة الإسلامية.

• الدائرة العربية :

كان تأثير ثورة ٢٣ يوليو على المنطقة العربية مماثلا لتأثيرها على مصر، فقد أكدت الثورة على البعد القومى العربى لمصر، وعملت على تطوير وترسيخ فكرة القومية العربية بحيث أصبحت هى السائدة بلا منازع.

وقد أكد جمال عبدالناصر هذه الفكرة فى كل مناسبة ووضح ذلك بقوله : "**إن عروبة مصر ليست مسألة سياسية ولا مسألة تكتيكية وإنما قدر ووجود وحياة أمة واحدة، صف واحد، نضال واحد، ومصير واحد**"(*) .

كما أكد عبدالناصر فى كتابه فلسفة الثورة بأنه "ما من شك فى أن الدائرة العربية هى أهم الدوائر وأوثقها إرتباطا بنا، فلقد إمتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معها نفس المحن وعشنا نفس الأزمات".

كما أكد ميثاق العمل الثورى الذى قدمه عبدالناصر وأقر عام ١٩٦٢ على مسئولية مصر فى صنع التقدم وتدعيمه وحمايته على مستوى الأمة

(*) جمال عبدالناصر فى الذكرى ١٣ لثورة يوليو فى ١٩٦٥/٧/٢٢ .

العربية كلها كما أكد فى الباب التاسع على ضرورة الوحدة العربية "إن الأمة العربية لم تعد فى حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته"(*).

وعندما قامت الثورة كان عدد الدول العربية المستقلة سبع دول فقط، وكانت بقية الأقطار العربية ترزح تحت نير الاستعمار الأجنبى، وقد كان لسياسة التحرر من الاستعمار، والقومية العربية التى نادى بها عبدالناصر دور أساسى فى إذكاء ودعم حركات التحرر الوطنى فى العالم العربى .

كان على ثورة يوليو أن تبدأ بحسم قضيتين أساسيتين هما قضية السودان وقضية الجلاء، فتم توقيع اتفاقية السودان بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان ووقعت فى فبراير ١٩٥٣ بالقاهرة وتضمنت إنهاء الحكم الثنائى المصرى - البريطانى للسودان، وحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره مع ضرورة الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدا، وفى أول يناير عام ١٩٥٦ أعلنت الجمعية التأسيسية استقلال السودان وكانت الحكومة المصرية أول من اعترف به .

عندما انتهت الحكومة المصرية من حل مشكلة السودان بدأت

(*) الميثاق - الباب التاسع «الوحدة العربية» ص ١٠٧ .

مفاوضات شاقة مع انجلترا لجلاء قواتها من منطقة القناة وتم توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩٥٤/١٠/١٩ وتمت أخر مرحلة منه وانسحاب آخر جندى انجليزى من مصر فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ .

وكان فى مقدمة القضايا المتعلقة بالتحرر الوطنى عربيا **قضية فلسطين** التى كان لها مكانة هامة فى فكر عبدالناصر الثورى وقد لعبت هذه القضية دورا هاما فى أن يكون الوعى القومى العربى لدى ناصر نابعا من فكر موضوعى واقتناع، وليس مقتصرا على الاستجابة العاطفية التى تحركها هذه القضية واعتبر عبدالناصر أن قضية فلسطين هى قضية مصرية وعربية، وكان لمصر دور بارز ومستمر فى عرض القضية الفلسطينية أمام المحافل الدولية وأيدت على الدوام حقوق الشعب الفلسطينى وحث المجتمع الدولى على القيام بدوره فى حل القضية الفلسطينية .

وقال جمال عبدالناصر فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٠ «**لابد أن تتحمل الأمم المتحدة مسئوليتها تجاه فلسطين وشعبها العربى، تلك أبسط حقوق ذلك الشعب الباسل الذى يواجه فى القرن العشرين محنة لم نسمع بمثلها فى أظلم عصور التاريخ**».

وقد كان لمصر السبق فى ضرورة إيجاد هيئة سياسية تمثل الشعب الفلسطينى حينما تقدم الوفد المصرى فى اجتماع مجلس الجامعة

العربية عام ١٩٥٩ باقتراح لبحث موضوع إعادة تنظيم الشعب الفلسطينى وكيانه وأعيد الاقتراح عدة مرات ثم صدر قرار إثر انعقاد مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة ١٩٦٤ بوضع توصية مجلس الجامعة بخصوص الكيان الفلسطينى موضع التنفيذ. وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ ظهرت منظمة "فتح" عام ١٩٦٨ وتكونت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد أعلن عبدالناصر تأييده المادى والسياسى لحركة المقاومة الفلسطينية وفى آخر مؤتمر قمة عربى حضره عبدالناصر فى القاهرة بسبب الحرب بين القوات الأردنية والفلسطينية فى سبتمبر ١٩٧٠ استطاع عبدالناصر اقناع الطرفين بوقف القتال وحقن الدماء العربية وكانت آخر ما قدمه عبدالناصر للشعب الفلسطينى .

وكان لوقوف مصر إلى جانب **ثورة الجزائر** منذ إعلانها الكفاح المسلح حتى حصولها على الاستقلال فى مقدمة العوامل التى مكنت الثورة من الانتصار. وقد بدأ الدور المصرى بتأمين الثورة الجزائرية ضد الاخطار الخارجية وضد المؤامرات الداخلية ثم كان دعم مصر للثوار ماديا وعسكريا والذى واكب دورا نشطا سياسيا واعلاميا على الصعيدين العربى والعالمى، وقد كانت القاهرة منذ أوائل الخمسينيات قد صارت المأوى لكل الثوريين الجزائريين وأعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فى سبتمبر ١٩٥٦. واستمرت مصر فى دعم الثورة بالمال والسلاح. وبعد أزمة السويس صار عام ١٩٥٧ عام الجزائر فى الأمم

المتحدة، ومع اعلان ديجول فى ديسمبر الموافقة على منح تقرير المصير للشعب الجزائرى عام ١٩٥٩ رحبت القاهرة بذلك وبعد مفاوضات تم فى النهاية اعلان استقلال الجزائر فى أول يوليو ١٩٦٢.

استمرت مصر فى **دعم الجزائر** بعد استقلالها للتغلب على مشكلة البناء الاقتصادى والاجتماعى وزارها عبدالناصر فى مايو ١٩٦٣ .

وقد ساندت ثورة يوليو حركات التحرير فى **تونس والمغرب** حتى حصلتا على الاستقلال عام ١٩٥٦. كما مدت يد العون للشعب الشقيق فى الصومال حتى حصل على استقلاله فى يوليو عام ١٩٦٠.

عندما قام **جيش العراق** فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ وأطاح بالنظام الملكى وأعلن الجمهورية كانت مصر فى مقدمة القوى المساندة للنظام الثورى الجديد وتدعمه ماديا ومعنويا، وعندما هددت القوى المعادية للنظام الثورى العراقى وهى أمريكا وبريطانيا وبدء تحركات عسكرية وحشود فى الأردن قطع عبدالناصر زيارته ليوغسلافيا وتوجه إلى موسكو واستطاع أن يقنع قادة الكرملين على القيام بمناورات عسكرية كبيرة على الحدود البلغارية التركية وحملت موسكو نتائج تدخل الغرب فى العراق، ثم أعلن عبدالناصر أن أى عدوان على العراق يعد عدوانا على مصر وتم توقيع اتفاقية تعاون كامل بين البلدين عام ١٩٥٨ .

جاء قيام **الثورة اليمنية** فى سبتمبر ١٩٦٢ تعبيرا عن رغبات الشعب اليمنى، واستقبلت مصر ثورة اليمن بترحيب بالغ، وعندما تم فى اليمن

إعلان الجمهورية أرسل عبدالناصر برقية لقادة اليمن يقول فيها إن شعب الجمهورية العربية المتحدة يؤيد ثورة اليمن ويعترف بها رسميا وبتطورات الأحداث فى اليمن ارسلت مصر قوات عسكرية لتأييد وتأمين الثورة، واستمر تأييد مصر ومعاونة الثورة فى اليمن حتى حصل الجنوب العربى على استقلاله واعلن فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ميلاد جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وهكذا كان الدور الذى قامت به مصر لم يقتصر على الثورة اليمنية التى ساندتها بل إمتد ليشمل حركة التحرر الوطنى فى جنوب اليمن المحتل وقد تم اتحاد شطرى اليمن فى مايو عام ١٩٩٠ .

وكان قيام **الثورة فى ليبيا** أول سبتمبر ١٩٦٩ والاعلان أن هدفها هو "حرية . اشتراكية . وحدة" يعنى إنها قريبة من الثورة المصرية وأفكار عبدالناصر، وكانت مصر أول دولة تعترف بالنظام الثورى فى ليبيا وكان واضحا أن عبدالناصر يعتبر نجاح هذه الثورة وتثبيت أقدام القائمين بها مسئولية شخصية بالنسبة له فهى قد أضافت إلى الحركة التى قامت فى السودان فى مايو ١٩٦٩ دعما للثورة العربية وقدمت مصر كل وسائل الدعم لثورة الفاتح من سبتمبر .

ولقد كان من أبرز ثمرات الاتجاه القومى العربى لثورة يوليو **قيام الوحدة المصرية السورية** باسم "الجمهورية العربية المتحدة" كأول دولة وحدة فى تاريخ العرب الحديث فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨، وقد تحالفت الدوائر الاستعمارية الصهيونية لإجهاض الوحدة والتى لم يقدر لها الاستمرار طويلا وتم الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١.



اعلان الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ فبراير ١٩٥٨

وجرت فى عام ١٩٦٣ محاولة أخرى للوحدة بتوقيع ميثاق الوحدة الثلاثية **مصر وسوريا والعراق**، وأعلان ميثاق طرابلس فى ديسمبر ١٩٦٩ بين **مصر والسودان وليبيا** وبرغم عدم فاعلية هذه الاتحادات فقد كانت بمثابة تدعيم للتوجه القومى العربى وإبقاء مبدأ الوحدة العربية حيا .

من اهم الادوار التى قام بها عبد الناصر فى **الاردن** الحفاظ عليه بعيدا عن الاحلاف وخاصة حلف بغداد والحفاظ على الكيان الاردنى على الارض الاردنية بتقديم المعونات البديلة عن المعونات الامريكية والانجليزية بعد طرد الجنرال جلوب باشا عام ١٩٥٦ . وكان الدور الواضح له فى الاردن

هو اخر الادوار التى قام بها بوطنية ومسئولية وشموخ ذلك الدور النهائى الذى حدث فى القاهرة عقب احداث الاردن الدامية بين المقاومة الفلسطينية والجيش الاردنى واعطى حياته كلها حتى اوقف قتل الاطفال والرجال والشيوخ والنساء فى الاردن .

من الفصول الهامة بين الحكم فى **السعودية** وبين الرئيس جمال عبد الناصر . مرحلة حرب اليمن، كان يريد لثورة اليمن الاستمرار . وللانسان العربى هناك ان يعيش حياة كريمة . وان ينتقل انسان اليمن من القرون الوسطى الى مشارف القرن العشرين بسلام ودون اراقة الدم العربى .

ومن أجل هذه الاهداف سافر الزعيم الراحل الى جدة حيث التقى هناك بالملك فيصل ودارت مباحثات السلام لوقف النار بين الجانبين ولحفظ الدم العربى هناك وكان موقفه ذاك اشبه تماما بآخر مواقفه الخالدة بالنسبة للمشكلة فى الاردن .

وعقدت اتفاقية السلام بين الوفد المصرى والوفد السعودى واستطاع عبد الناصر أن يوقف الدم الذى كان يسيل فى حرب اليمن .

واستطاع عبد الناصر ان يحفظ للانسان اليمنى ثورته وحريته وكرامته وحفظ للشعب السعودى عدم تورطه فى الاحلاف العسكرية الاستعمارية مهما كانت الاقنعة التى تتستر من خلفها ومما لاشك فيه ان دور عبد الناصر فى الجزيرة العربية كان من أهم الأدوار فى السياسة العربية وخلال تأدية الرئيس جمال عبد الناصر فروض الحج استقبلته

الجماهير العربية فى شبه الجزيرة استقبالا رائعا وقد ادى ذلك الى دهشة غريبة لدى المراسلين الاجانب الذين تواجدوا فى السعودية فى تلك الفترة خرجت الجماهير لاستقبال الزعيم البطل جمال عبد الناصر تهتف بحياته تسمع كلماته تنصت لكل ما يقوله تشهد عن قرب ثورته فكان له فى الارض المقدسة شعبية كبيرة لأن الرجل قد ساند الشعوب العربية كان ابن الجماهير ومعلمها حتى عندما وقع العدوان الاسرائيلى على مصر عام ١٩٦٧ قامت جماهير العمال الفقيرة التى تعمل فى حقوق البترول الأمريكية بالسعودية باحراق هذه الابار تضامنا مع عبد الناصر ضد الولايات المتحدة الامريكية المساندة لاسرائيل .

- **عبد الناصر والقومية العربية**

لم تكتف ثورة ٢٣ يوليو بان تقدم المثل الناجح امام الجماهير العربية لكنها نفذت الى ماهو ابعد من ذلك بكثير بالنسبة للقضية القومية .

فقبل ثورة يوليو كانت الفكرة القومية موجودة كما وجد من يدافع عنها ويوضحها ويدعو لوحدة الامة العربية على اساسها لكن فى ذلك الحين لم تكن الفكرة القومية قد تبلورت بعد . كانت عملا وقف عليه بعض المفكرين الذين كان فى مقدمتهم الاستاذ ساطع الحصرى حياتهم ووفق نوعية نشاط هؤلاء المفكرين فلقد بقيت القضية كلها فى دائرة الفكر . كان هؤلاء المفكرون يستحضرون الامجاد العربية القديمة ويشيرون الى الاصول المشتركة لشعوب المنطقة ويجاهدون

لاثبات عوامل الوحدة من ارض ولغة وغير ذلك ويجهدون انفسهم فى البحث عن الفترات التى كانت فيها المنطقة موحدة تحت حكم دولة مركزية واحدة .

اما ثورة يوليو فقد ادركت المسألة الرئيسية فى القضية : ادركت ان التمزق والتخلف والضياع العربى ليس الا نتيجة لسبب اساسى واحد هو السيطرة الاستعمارية . وان الوحدة العربية هى الهدف الذى ينبغى العمل لتحقيقه .

لقد حددت قيادة عبد الناصر الشرط الاول للازدهار القومى وهو الحرية . ثم لقد كان الفكر القومى قبل ثورة يوليو يركز على الوحدة بوصفها التعبير الدستورى عن الوجود القومى وادى ذلك الى تهافت بعض القيادات السياسية على تحقيق الوحدة بأية صورة باعتبار ان المهم هو التجميع . لكن هذه الافكار والقيادات كانت بذلك تهمل حقائق الحياة . كانت تهمل حقيقة ان بعض النظم العربية بتكويناتها الاجتماعية وعلاقاتها بالاستعمار هى نفسها عقبة فى وجه الوحدة لانها ترى فى وحدة القوى الشعبية وتزايد تماسكها خطرا على مصالحها .

وجاءت ثورة يوليو لتؤكد أن الثورة الحديثة المنوط بها احداث التغيير هى ثورة الجماهير الوطنية الشعبية فى الاساس . ففى ذلك العصر لامجال لثورة وطنية ضد الاستعمار لا تكون فى نفس الوقت ثورة ديمقراطية لصالح التقدم الاجتماعى الذى لا يحدث الا بتصفية النظم والطبقات الرجعية المتخلفة .

وهكذا حددت قيادة عبد الناصر الشرط الثانى للازدهار القومى وهو الاشتراكية .

ولم يقتصر دور ثورة يوليو على تصحيح الاتجاه فقط . ولكن قيادة جمال عبد الناصر قدمت تطبيقات عملية هامة سواء بالعمل السياسى العام الذى وضعه فى خدمة المنطقة كلها او بالنضال الفعلى من اجل الوحدة ومن ابرز الانجازات التى تحققت فى هذا الصدد :

* تجربة الوحدة المصرية السورية التى تمت فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ وانتكست بالانفصال فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ . لكنها تركت تراثا هاما للنضال الوحدوى العربى .

* تجربة عمل وحدة محدودة بين مصر وسوريا والعراق وهى التجربة التى تمثلت فى بيان ٢١ ابريل ١٩٦٣ وان كانت تلك التجربة قد ضاعت بسبب الانقلابات المتوالية فى سوريا والعراق .

* الوحدة التمهيدية بين مصر وليبيا والسودان .

• مواقف لعبد الناصر تجاه قضايا الوطن العربى

كانت مواقف عبد الناصر تجاه قضايا الوطن العربى تعكس ايمانه العميق بان شعب الجمهورية العربية المتحدة شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الامة العربية ولم يعد وجود الأمة العربية يحتاج إلى مزيد من البيان بعد أن أدركت جماهير الشعب العربى فى مختلف أقطاره إن " وحدة اللغة تصنع وحدة الفكر والعقل " وإن " وحدة التاريخ تصنع

وحدة الضمير والوجدان » وإن « وحدة الأمل تصنع وحدة المستقبل والمصير » .

بيد أن هذا الإدراك إذا كان عنصرا أساسيا فى سبيل تحقيق الوحدة العربية فإنه يتطلب أن تتجمع كافة القوى المؤمنة بذلك الهدف فى إطار عمل مشترك.

وكان الرئيس عبد الناصر من أشد المؤمنين بضرورة التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى وهذا هو المبدأ الذى أطلق عليه الرئيس جمال عبد الناصر تعبيره « ان سلامة الثورة العربية لا تتجزأ » .

«إن سلامة الثورة العربية لا تتجزأ وسلامة الاشتراكية ايضا لا تتجزأ ومهمة هذا الشعب فى هذه القلعة المناضلة من أجل الحرية ومن أجل الاشتراكة ومن أجل الاستقلال ومن أجل المبادىء والمثل العليا هى أن تحمل مسئولية سلامتها » .

وانطلاقا من مبادىء عبد الناصر فان سياسة الجمهورية العربية المتحدة قامت على أساس محاربة الاستعمار فى المنطقة العربية فى شتى صوره ومساندة حركات التحرر العربى لا ضد الاستعمار فحسب وانما ضد الرجعية أيضا . واستخلص الميثاق درسا عميقا هو « ان **الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه واصبح محتما على الشعوب ضربهما معا تأكيدا لانتصار الثورة**

السياسية فى بقية اجزاء الوطن العربى وتدعيما لانتصار الثورة السياسية فى بقية اجزاء الوطن العربى وتدعيما لحق الانسان العربى فى حياة اجتماعية افضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثورى » .

فالتعاون من اجل الوحدة العربية يتطلب تحالفا بين القوى التقدمية فى العالم العربى وايمانا ان الثورة الاجتماعية هى الطريق الوحيد السليم للوصول الى الغاية المنشودة اما القوى الرجعية التى تتعلق بالاوضاع القديمة التى خلقها الاستعمار فلا مكان لها فى الركب ويتعين نبذها .

هذه الافكار انعكست على المسلك الذى اتبعته قيادة عبد الناصر الثورية فى سياستها تجاه الوطن العربى .

ويتميز هذا المسلك بحق بانه خروج واضح عن وسائل الدبلوماسية المعتادة حيث نص الميثاق صراحةعلى ان « **الجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بانها جزء من الامة العربية لابد لها ان تنقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ولا ينبغى الوقوف لحظة امام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شؤون غيرها** » .

ظلت علاقة الكويت بعبد الناصر علاقة صداقة وود . كان عبد الناصر الزعيم يعلم طاقات الكويت وامكانياتها ووضعها الخاص وكانت الكويت

تعلم اهمية صداقة الزعيم الراحل فهو بالنسبة لها ذلك السد المنيع ضد الاطماع الكثيرة التى كانت كلها تتجه اليها ووقف عبد الناصر بجانب شعب الكويت وهو يحقق استقلاله وخروج القوات البريطانية من اراضيه .

ثم .. حدث امر هام .

لقد اعلن عبد الكريم قاسم انه سيقوم بضم الكويت بالقوة الى العراق وكان يقف خلف هذه المناورة السياسية بريطانيا نفسها كانت تريد ان تقول للسلطة فى الكويت انكم بدون الحماية البريطانية مطمع لغيركم وخاصة انكم شعب صغير .

وهنا تدخل الرئيس جمال عبد الناصر فى ازمة العراق والكويت واعلن ان هناك فرقا بين وحدة الامة العربية وبين ضم ارض عربية لأرض أخرى بالقوة ورغم انف شعبها واعلن عبد الناصر انه سيساند الكويت ضد هستيرية قاسم والمؤامرة البريطانية لاعادة القوات الانجليزية الى قواعدها مرة اخرى فى الكويت وعقد اجتماعات مع بعض القادة العرب وتقرر ارسال قوات لحماية الكويت من تهديد قاسم . وبناء على طلب الكويت ذاتها ارسلت مصر قواتها الى الكويت تحت علم الجامعة العربية قوات عبد الناصر التى ظلت « **تحمى ولاتهدد تصون ولا تبدد** » وظلت القوات المصرية فى الكويت حتى انتهت مؤامرة قاسم وكشفت للرأى العام العربى وعادت القوات المصرية بعد ان ادت مهمة صيانة استقلال الكويت .

وكان عبد الكريم قاسم يقف ضد دخول الكويت فى هيئة الامم المتحدة وكان هذا الامر بالنسبة لها غاية الاهمية واستطاع قاسم ان يجد من يسانده فى موقفه هذا. الا ان عبد الناصر وضع كل ثقله وصداقته مع زعماء العالم لكى تدخل الكويت عضوا فى الامم المتحدة ودخلت الكويت الامم المتحدة بجهد صادق من الزعيم الخالد عبد الناصر.

لقد كانت بعض الخبرات المصرية العالمية تحتاجها مصر وطلبتها الكويت ورغم الحاجة المصرية لهذه الخبرات الا انه كان دائما يقول : **"مادامت الكويت فى حاجة اليها فارسلوا الى الكويت ماتريد"** لقد كان بالنسبة للكويت وشعب الكويت زعيما بعيد النظر يعرف ما تستطيع الكويت القيام به وماتقدر عليه ولم يحمل هذه الدولة العربية فى كل حياته اكثر مما تحتمل.

• عبد الناصر والجامعة العربية

حدد الرئيس عبد الناصر سياسته تجاه جامعة الدول العربية بقوله :

" ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق الوان ضرورية من النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة لكنها فى نفس الوقت تحت اى تيار وفى مواجهة اى ادعاء لا يجب ان تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به " وبعبارة اخرى فان جامعة الدول العربية كما قال عبد الناصر **" اذا كانت غير قادرة على تحمل الشوط العربى الى غايته**

العظيمة البعيدة فانها تقدر على السير به خطوات » ومن ثم كانت سياسة الجمهورية العربية المتحدة تأييد الجامعة العربية بشرط عدم تحميلها اكثر من طاقتها العملية التى تحدها ظروف قيامها وطبيعته .

● **الدائرة الأفريقية :**

قال جمال عبدالناصر فى فلسفة الثورة "**إننا لن نستطيع بحال من الأحوال -حتى لو أردنا- أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق أفريقيا .. ولا نستطيع لسبب هام وبديهى .. إننا نعيش فى أفريقيا ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة**». ولتأكيده على الدور الطليعى لمصر فى القارة الافريقية قال : "**سوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه القاهرة معهدا ضخما لأفريقيا يسعى لكشف نواحى القارة أمام عيوننا ويخلق وعيا أفريقيا لنشارك مع كل العاملين على تقدم شعوب القارة الأفريقية ورفاهيتها**».

وعندما عقد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ لدول عدم الانحياز نادى عبدالناصر بالتحرر من الاستعمار واعتبار حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا أهم قضايا الثورة العالمية .

لعب جمال عبدالناصر دورا بارزا فى العمل على تقارب الدول الأفريقية وتقرر فى مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٣ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، وفى عام ١٩٦٤ بالقاهرة تم وضع الأسس التى تقوم عليها المنظمة الأفريقية.

وقف جمال عبدالناصر مع كل الدول التى كانت تناضل من أجل التحرير والخروج من قهر الاحتلال، وكان يشعر بمسئوليته الخاصة حيال الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، فضلا عن التزامه بالتحرك فى حدود سياسة عدم الانحياز فى أفريقيا باعتباره كان أحد أقطابها الأمر الذى يفرض عليه مساعدة هذه الدول، ولقد كان موقف الرئيس عبدالناصر له دوافعه الوطنية القومية والمحلية المرتبطة باستراتيجية وأهداف السياسة المصرية وهى مقاومة النشاط الاقتصادى الاسرائيلى فى أفريقيا وفتح مجال التعاون بين مصر وهذه الدول وتقديم الخبرة الفنية المصرية لها، كما دعم هذه الدول عسكريا بتقديم الخبرة والتدريب وساعدها فى كسر إحتكار السلاح الغربى .

كما ساندت مصر حركات التحرير الأفريقية سياسيا فى المؤتمرات الدولية والأمم المتحدة .

• الدائرة الإسلامية والآسيوية :

أبرمت مصر معاهدة صداقة مع الهند عام ١٩٥٥ كما عقد فى نفس العام مؤتمر باندونج بأندونسيا لدعم سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ثم عقد مؤتمر بريونى عام ١٩٥٦ والذى يعتبر البداية الفعلية لحركة عدم الانحياز.

وقد عقد المؤتمر الأول للدول غير المنحازة عام ١٩٦١ فى بلغراد والثانى فى القاهرة عام ١٩٦٤ والتى يعتبر جمال عبدالناصر أحد أقطابها البارزين واعتبرها القوة الثالثة فى العالم .

وقد كان لمصر نشاط إسلامى واسع فى أفريقيا، وأقام عبدالناصر الكثير من المساجد فى أفريقيا أو ساهم فى بنائها من خلال الجمعيات الإسلامية العديدة التى انتشرت فى انحاء القارة كما أنشأ المراكز الإسلامية التى تجمع المسجد مع المدرسة وتقدم العلاج المجانى .

- **عبد الناصر وسياسة عدم الانحياز:**

وبعد مرور ثلاث سنوات على عقد مؤتمر بلغراد تغيرت خريطة العالم . فاستقلت دول كثيرة . وثارت كثير من البلاد التى كانت خاضعة للغرب وتحررت من سيطرته وسلكت طريق عدم الانحياز .

فى تلك السنوات كانت مصر قد تمكنت من تعميق فكرة عدم الانحياز لدى كثير من دول العالم مما جعل لعبد الناصر دورا قياديا فى عالم عدم الانحياز وجعل من القاهرة قلعة نضالية لكل حركات التحرر .

وعندما اجتمع الرئيس عبد الناصر مع السيدة سيريمافو باندرانايكه رئيسة وزراء سيلان عام ١٩٦٤ فى القاهرة بادرا بالدعوة لعقد مؤتمر ثان لدول عدم الانحياز وقبل جوزيف بروز تيتو ان تكون يوغوسلافيا من الدول الداعية وعقد المؤتمر فى القاهرة فى ٥ اكتوبر ١٩٦٤ . واتسعت دائرة الدول المشتركة بحيث حضرته ٤٧ دولة كأعضاء و١١ دولة كمراقب .

وكانت قرارات مؤتمر القاهرة اكثر شمولا من قرارات بلجراد بسبب تغير الظروف . فلم يقف عند حد التأييد لتصفية الاستعمار بل قرر الإعتراف الكامل بالقيادات الوطنية للشعوب التى تناضل من أجل حريتها . وحث



كان الرئيس عبد الناصر علماً من اعلام وقادة سياسة عدم الانحياز

دول المؤتمر على تقديم المساعدات المادية والمعنوية والعسكرية للمناضلين من أجل الحرية والتنديد بالسياسات الاستعمارية الأمريكية والبريطانية .

وفى ذلك المؤتمر وقف عبد الناصر يشرح مفهوم عدم الانحياز على ضوء تغير الظروف الدولية فقال .. " **اننا نواجه موقفا تختلف ظروفه عما واجهناه من قبل فى اجتماعنا فى سبتمبر ١٩٦١ فى مدينة بلغراد والذين كانوا معنا فى بلجراد من الأصدقاء الجالسين هنا الان يذكرون ان مؤتمرنا الاول للدول غير المنحازة وجد نفسه فى مواجهه قضية تغطى على غيرها من القضايا فى ذلك الوقت واعنى بها قضية الحرب والسلام**" .

وأغلب الظن ان كثيرين من الذين كانوا معنا هناك ما زالوا يذكرون ذلك النداء المؤثر الذى وجهه الينا فى ذلك الوقت صديق من اخلص اصدقائنا وهو جواهر لال نهرو.

فى ذلك الوقت فى بلغراد وقف هذا الصديق الذى فقدنا جهوده الان معنا وان بقيت على الدوام صحبته الفكرية يوجه نداءه المؤثره عن قضية السلام والحرية.

وكانت الحرب الباردة فى ذلك الوقت اشد ما تكون عنفا وقسوة . وكان انقسام العالم الى كتلتين متصارعتين يواجهنا باحتمال ان تتحول الحرب الباردة ولو بخطأ فى الحساب - الى كارثة ذرية محققة .

ويحدد الرئيس عبد الناصر مفهوم وسياسة عدم الانحياز فيما يلى : -

المفهوم الاول : ان سياسة عدم الانحياز ليست تجارة فى الصراع بين الكتلتين تستهدف الحصول على اكبر قدر من المزايا من كل منها بدليل اننا وجهنا اكبر جهدنا لازالة الصراع والتنبيه الى مخاطره والعمل ايجابيا لتلافيه .

المفهوم الثانى : ان سياسة عدم الانحياز ليست سلبية تنأى بنفسها عن مشاكل عالمها بدليل اننا حاولنا ارتياد جميع مشاكل عصرنا وخرجنا من ذلك بحلول طرحناها فى وجه سياسة الكتل ولقد كان كل ما الزمنا انفسنا به هو ان نصدر فى كل موقف نتخذه عن نظرة امينة لا يقيدها التزام مسبق الا بالمبادىء التى ارتضتها الشعوب فى اغلى وثيقة توصلت اليها بتضحياتها وهى ميثاق الامم المتحدة ، ميثاق السلام القائم على العدل .

واذن نخرج من هذين المفهومين بعدة حقائق :

١ - ان سياسة عدم الانحياز ليست تجارة حرب باردة .

٢ - ان التغييرات فى اوضاع الكتل الدولية لا تؤثر فى سياسة عدم الانحياز وانما يبقى لهذه السياسة تعبيرها عن ضمير الانسانية الملتزم بميثاق الامم المتحدة سواء كانت هناك كتلتان او ثلاث او اربع .

٣ - ان موقف عدم الانحياز هو فى صورته النهاية تجمع من اجل السلام القائم على العدل .

• قضايا وحركات التحرر فى قارة آسيا

وعلى طريق عدم الانحياز الذى كان عبد الناصر علما من اعلامه الخالدة عقد مؤتمر عدم الانحياز الثالث فى لوزاكا عام ١٩٧٠ .

وكانت سياسة عدم الانحياز بكل مفاهيمها وابعادها مفتاحا لكل خطوات السياسة المصرية تجاه كافة قضايا التحرر فى آسيا فلقد ايدت مصر كفاح شعب فيتنام الجنوبية واعترفت بالحكومة الثورية لفيتنام الجنوبية وساندت قضية فيتنام الشمالية ضد عدوان الطائرات الامريكية عليها واعترفت بحكومة سيهانوك الشرعية فى كمبوديا عندما اسقطته المخابرات الامريكية واقامت حكومة لون نول العميلة فى بنوم بنه .

والحق ان عبد الناصر لعب دورا له اهميته البالغة فى خلق هذا التجمع من الدول فقد حطم اسوار العزلة التى حاول الغرب اقامتها بين افريقيا وآسيا وفرق محاولات ربط مصر باحلاف الغرب واوجد تجربة تتطلع اليها كل الجماهير فى آسيا وافريقيا فشل الغرب فى ايجاد بديل لها يشد انظار هذه الجماهير وساند بكل قوة قضايا الحرية وعدم الانحياز فى العالم الافريقى الاسيوى .

على ان السنوات الاخيرة فى حياة عبدالناصر شهدت هجوما استعماريا ضاريا فى انحاء عالم عدم الانحياز بهدف تفتيته شهدت انقلاب غانا وتوسيع حرب فيتنام وغزو كمبوديا والتآمر على حكومات



"لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"

"ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة"

جمال عبد الناصر

مصر وغانا والضغط الاقتصادى على الهند ثم تطور هذا الهجوم الى حد العدوان المسلح على البلاد العربية عام ١٩٦٧ .

وهكذا بلغ الهجوم الاستعمارى مداه بضرب مصر طليعة حركة عدم الانحياز مما اصبح يطرح قضية التنسيق بين دول عدم الانحياز وايجاد صيغة عملية لاتخاذ موقف مشترك فى مواجهة الخطر الذى يمثله هذا

الهجوم الاستعمارى الشامل عليها وفى هذا الصدد فان صمود مصر فى وجه هذا العدوان واصرارها على عدم الخضوع لشروط المعتدين وقيامها باعادة بناء قواتها المسلحة رغم النكسة العسكرية التى لحقتها كان تجربة اخرى تعطى عالم عدم الانحياز معنى آخر للصمود فى وجه قوة العدوان الى جانب المعانى الاخرى الكثيرة التى قدمها عبد الناصر لهذه الدول .



رحيل عبد الناصر

فى مساء الاثنين ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ انتقل الرئيس جمال عبد الناصر الي رحاب الله وذلك إثر نوبة قلبية مفاجئة أحس بأعراضها وهو فى مطار القاهرة الدولى يودع أمير الكويت الذى كان آخر من غادر القاهرة من الملوك والرؤساء العرب الذين شاركوا فى إجتماع القاهرة لبحث أزمة الصدام المسلح بين الاردن والفلسطينيين وقد قام نائب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت محمد أنور السادات بالقاء بيان إلى مصر والأمة العربية نعى فيه البطل والزعيم وهذا نصه .

" فقدت الجمهورية العربية المتحدة وفقدت الأمة العربية وفقدت الانسانية كلها رجلا من أغلى الرجال وأشجع الرجال وأخلص الرجال وهو الرئيس جمال عبد الناصر الذى جاد بانفاسه الاخيرة فى الساعة السادسة والربع من مساء اليوم ٢٧ رجب ١٣٩٠ الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ بينما هو واقف فى ساحة النضال يكافح من اجل وحدة الامة العربية ومن اجل يوم انتصارها .

لقد تعرض البطل - الذى سيبقى ذكراه خالدا إلى الأبد فى وجدان الأمة العربية والانسانية - لنوبة قلبية حادة بدت عليه أعراضها فى الثالثة والربع بعد الظهر وكان قد عاد الى بيته بعد إنتهائه من مراسم إجتماع مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذى إنتهى بالأمس فى القاهرة ، والذى كرس له القائد والبطل كل جهده وأعصابه ليحول دون مأساة مروعة دهمت الأمة العربية .

إن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الوزراء ، وقد عقدا جلسة مشتركة طارئة على أثر نفاذ قضاء الله وقدره ، لايجدان الكلمات التى يمكن بها تصوير الحزن العميق الذى ألم بالجمهورية العربية المتحدة وبالوطن العربى والانسانية ازاء ما أراد الله إمتحانها به فى وقت من أخطر الأوقات .

إن جمال عبدالناصر كان اكبر من الكلمات وهو أبقى من كل الكلمات ، ولايستطيع ان يقول عنه غير سجله فى خدمه شعبه وأمته والانسانية ، مجاهداً عن الحرية مناضلاً من أجل الحق والعدل مقاتلاً من أجل الشرف الى آخر لحظة من العمر .

ليس هناك كلمات تكفى عزاء فى جمال عبدالناصر .. إن الشئ الوحيد الذى يمكن ان يفى بحقه وبقدره هو أن تقف الأمة العربية كلها الآن وقفة صابرة ، صامدة ، شجاعة قادرة حتى تحقق النصر الذى عاش واستشهد من اجله ابن مصر العظيم وبطل هذه الأمة ورجلها وقائدها " يا أيتها النفس المطمئنة إرجعى الى ربك راضية مرضية فادخلى فى عبادى وادخلى جنتى ".

وفي خطاب الرئيس حسنى مبارك في الذكرى الثلاثين لثورة يوليو أكد على عظمة مصر عبد الناصر وعظمة عبد الناصر مصر قائلاً :

"وهكذا أصبح عبدالناصر رمزاً لكفاح الإنسان والصلابة الثورية فى كل مكان وبطلا تتغنى بسيرته المثالية وتعتز بأمجاده وإنجازاته الأسطورية ، وجدير بنا جميعاً ان نستوعب حقيقة ان عبقرية الزعيم كانت جزءاً من

عبقرية الشعب وعبقرية المكان وأن عبدالناصر الثائر المناضل كان نتاجاً طبيعياً ونبتا أصيلا للتجربة المصرية والعراقة المصرية والإبداع المصرى وما كان يمكن ان تحقق دعوته الثورية هذا النجاح الساحق لو لم يكن معبراً عن طاقة نضالية ذات جذور حضارية ضاربة فى أعماق التاريخ وقيم سامية رفيعة تضع الجهاد والعدل فوق كل صور النشاط الإنسانى وبعبارة اخرى فإن مصر هى التى صنعت عبدالناصر وأمجاده وهى التى تحمى تراثه وإنجازاته وتقدم للبشرية أقرانه فى كل عصر كان من الممكن ان يقال إن مصر أصبحت عظيمة بعبدالناصر فإن من الضرورى ان نقرر ان عبدالناصر كان عظيماً بمصر وكانت الثورة المصرية والمبادئ التى أرستها والمعارك التى خاضتها نتاجاً لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بكل ماشهدته من تحديات وشكوك ومخاوف وبكل ماولدته فى القلوب من قلق وأمل وترقب وكان نجاح الثورة على الصعيد الدولى راجعاً فى المقام الأول الى استيعابها هذه الحقيقة والنفاذ الى جوهر القضايا التى كانت تتفاعل فى اعماق الضمير الجماعى للشعوب وطرح الشعارات واختيار المفاهيم التى تتواكب مع روح العصر وتنسجم مع نبضه وإيقاعه وأحداثه» .

الرئيس حسنى مبارك

فى الذكرى الثلاثين لثورة ٢٣ يوليو

فى ١٩٨٢/٧/٢٦

الفصل الثالث

ثورة يوليو فى عهد

الرئيس محمد أنور السادات

مرحلة الشرعية الدستورية ودولة المؤسسات

وبناء السلام

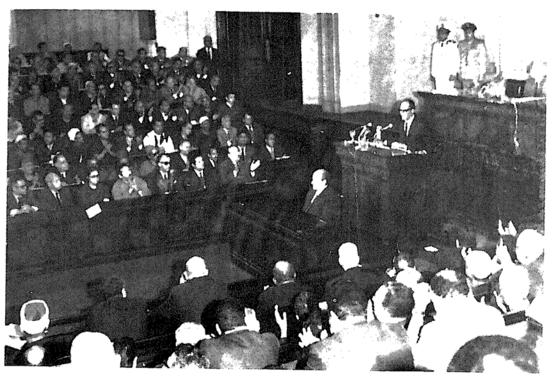
• استكمال المسيرة :

تسلم الرئيس الراحل/ أنور السادات رفيق نضال عبدالناصر وأحد الضباط الأحرار راية ثورة يوليو لاستكمال المسيرة فى ١٩٧٠/١٠/١٧ . وكان السادات قد خاض عمليات التنظيم والترتيب والمخاطرة والحساب فى تنظيم الضباط الأحرار للإعداد للثورة فى وجه جموح السلطة البائدة ودعايتها التى لم تنجح فى تضليل الشعب. كما خاض السادات بعد قيام الثورة المعارك التى قادها عبدالناصر. واستطاع الشعب وقيادته عبور التحديات .

وعندما تسلم السادات مسئولية الحكم كانت هناك ثمار نضال وتجربة عمرها ثمانية عشر عاما تم خلالها إرساء الأساس القوى الذى يمكن أن يبدأ عليه مرحلة انطلاق جديدة وكانت كل هذه المكاسب عرضة للضياع لو استمرت نكسة يونيو ١٩٦٧. حيث كان الاحتلال الإسرائيلى يوطد أركان تواجده على أرض سيناء بدعم الولايات المتحدة فى الوقت الذى كانت هناك فى الداخل مراكز للقوى فى مواقع عديدة تحاول فرض وصاياتها على الشعب وتعتبر نفسها فوق القانون .

وفى مواجهة تلك الأوضاع كان الطريق الذى سلكه الرئيس الراحل أنور السادات كما وضحه فى كلمة إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة يوليو ١٩٧٤/٧/٢٣ **"كان اعتقادى فى مواجهة هذه الغابة من الظروف المعقدة المتشابكة وفى الخروج من هذا التيه الشاسع كان اعتمادى على ثقتى بالله سبحانه وتعالى وبعدالة قضيتنا وبالوطنية المصرية المستعدة**

دائما للتحمل والعطاء وكانت أمامى كذلك الينابيع الأولى التى نبعت منها ثورة ٢٣ يوليو والتى خضنا من أجلها كل تلك المعارك وواجهنا ما فرضته علينا من تحديات، وببساطة كانت تلك المنطلقات الأولى للثورة التى جمعتنا حول رايتها».



الرئيس محمد أنور السادات في مجلس الشعب بعد توليه الرئاسة

• **سيادة القانون والشرعية الدستورية :**

كان أول عمل قام به السادات تأكيد سيادة القانون فى مايو عام ١٩٧١ وذلك بالقضاء على مراكز القوى وتصحيح مسار الثورة، وأنهى عهد

الإجراءات الاستثنائية التى إقتضتها مرحلة تأمين الثورة وتحقق فى الفترة السابقة وذلك اعتمادا على قدرة الشعب على حماية مكتسباته وإقامة دولة تسودها سيادة القانون. وتحولت الثورة من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية الدستورية وذلك عقب قيام الرئيس السادات بوضع الدستور الدائم عام ١٩٧١ وإقامة دولة المؤسسات وترسيخ مبدأ سيادة القانون. وتعزيز العدل الاجتماعى.

لقد كان الرئيس السادات حاسما حينما قال فى العاشر من يونيو ١٩٧١ **"إننا لانبدأ من فراغ وإنما نبدأ من ثورتنا المجيدة الأم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢"** موضحا الملامح العامة لهذا التصحيح الثورى من إعادة إنتخاب المؤسسات السياسية والنقابية وتقنين الثورة وتأكيد مبدأ سيادة القانون وتدعيم الوحدة الوطنية وإرساء قواعد الدستور والمطالبة بنصوص أخلاقية محددة فيه وبناء دولة عصرية أساسها العلم والإيمان .

* بإعادة إنتخاب المؤسسات السياسية والنقابية بإنتخابات تتوافر فيها العدالة والحرية حقق الرئيس السادات البناء السياسى السليم القويم .
* وبتقنين الثورة إستهدف السادات أساسا عدم السماح بإيجاد ثغرة ينفذ منها المنحرفون ليتلاعبوا بمصير الأفراد والمجتمع .
* وبسيادة القانون - ليس بهدف إخضاع المواطنين له - بل ليسود القانون الحاكم والمحكومين على السواء .

* وبالوحدة الوطنية صانعة ثورة ٢٣ يوليو يتحقق الصمود لكل حدث ولكل ضغط .. وكم من أحداث وضغوط تعرضت لها مصر فى كفاحها الحديث والقديم من الخارج ومن الداخل .

وكان دافع الرئيس السادات بوضع الدستور الدائم هو رغبته الملحة فى تدعيم الثورة ودوافعها واستمراريتها ونادى السادات بأخلاق القرية فى بساطتها وسماحتها ليسود الوئام والتسامح والوحدة الوطنية بين أفراد الشعب كما نادى بدولة عصرية تقوم على أسس العلم والإيمان .

فى ١٥ مايو ١٩٧١ قام السادات بعملية تصحيح أخطاء تراكمت بسبب دخول الثورة على مدى ١٨ سنة كاملة فى معارك مستمرة داخليا وخارجيا وكان أول تصحيح لـ ١٥ مايو أنه أعاد للشعب سيطرته الكاملة وإرادته وأعاد إليه أمنه وأمانه وحدد السادات مسئوليات عمله فى المرحلة التالية فيما يلى : -

* ضرورة تقنين الثورة .
* إصدار القوانين الجديدة التى تكفل حماية المجتمع الاشتراكى .
* وضع الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية .
* بناء الدولة الجديدة على العلم والإيمان .

وفى ١٣ مايو ١٩٧١ أصدر الرئيس السادات قرارات تؤكد الحريات العامة وحرية المواطن وهى : -

* وقف الرقابة على التليفونات .

* إلغاء كل أنواع الرقابة البوليسية إلا بإذن السلطات القضائية .

وقد كانت هذه القرارات أيضا بداية تطبيق فعلى لبيان ٣٠ مارس الذى ظل معطلا لأن مبادئه تتعارض مع أهداف وتصرفات ومبادىء مراكز القوى .

وعقب الانتهاء من تصفية مراكز القوى ذهب الرئيس السادات إلى ممثلى الشعب فى ٢٠ مايو ١٩٧١ وكلفه بوضع الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية وحدد أفكاره حول مشروع الدستور بأن يتضمن :

* تحقيق مجتمع الحرية والأمان وكل الضمانات والحرية للشعب .
* حماية وتدعيم كل المكاسب الاشتراكية .
* حد زمنى للوظائف الكبرى السياسية والتنفيذية .
* إشراك الشعب فى القضاء بنظام المحلفين .
* عدم حل مجلس الشعب إلا باستفتاء شعبى .
* كل القرارات تخضع لرقابة القضاء .
* عمل واحد للفرد الواحد .



تطوير مسيرة الديمقراطية

وفى أعقاب انتصار قواتنا المسلحة فى أكتوبر ١٩٧٣ بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر المعاصر تأثرت فيها كل نواحى الحياة فى مصر وأخذت المسيرة الديمقراطية -التى وضع أساس قيامها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر فى ظروف مختلفة وكما حددها فى ميثاق العمل الوطنى - بعدا جديدا بطرح ورقة أكتوبر وهى بمثابة رؤية حضارية لمستقبل مصر عام ٢٠٠٠. وبدأت عملية تطوير الاتحاد الاشتراكى. وصدر قرار فى يوليو ١٩٧٥ من المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى بإنشاء ثلاثة تنظيمات سياسية تعمل فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى تعبر عن الاتجاهات السياسية المختلفة أطلق عليها اسم المنابر وهى :

١- تنظيم مصر العربى الاشتراكى ويمثل منبر الوسط .

٢- تنظيم الأحرار الاشتراكيين ويمثل منبر اليمين .

٣- تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ويمثل منبر اليسار .

وخاضت هذه التنظيمات انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦ وفى نوفمبر ١٩٧٦ تم تحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية .

وعندما صدر الدستور الدائم عام ١٩٧١ أكد على إستقلال وتحرير الصحافة من أية سيطرة أو تحكم ينحرف بولائها وأدائها لرسالتها فى خدمة الشعب ورعاية أهدافه ومبادئه وقيمه ، وصدر القانون الخاص بسلطة الصحافة فى مصر رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠ ونص على أن "الصحافة

سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية فى خدمة المجتمع وحرية إصدار وملكية الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقاً للقانون" .

الانفتاح الاقتصادى

واكب عملية التطوير الديمقراطى عملية انفتاح اقتصادى وضعت بذوره عام ١٩٧٤ بإصدار قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، تلا ذلك إنشاء المناطق الحرة .

ويعد ذلك تطويراً للنهج الاقتصادى الذى وضعه الرئيس عبدالناصر وإستمراراً له وقد وضح هذا المعنى فى قانون إستثمار رأس المال العربى والأجنبى فقد نص على أن "**ليس الانفتاح الاقتصادى إيديولوچية جديدة تعبر عن تغيير مسار السياسة الاقتصادية عن الخط الذى سرنا على هديه فى السنوات الماضية بل هو إستمرارا لمسار يؤيد واقع التجربة الوطنية والممارسة الفعلية لادارة الاقتصاد القومى خلال سنوات عديدة**".

- **إستمرار مبدأ التخطيط القومى**

وبرغم الآثار السلبية على الاقتصاد المصرى بسبب نكسة يونيو ١٩٦٧ وبروز عوامل التضخم من ارتفاع للدخل النقدى بدرجة أكبر من زيادة السلع والخدمات وتوجيه اقتصاد البلاد نحو الانفاق العسكرى واعداد

الدولة للحرب، إلا أن مبدأ التخطيط القومى لم يتوقف حتى فى مثل هذه الظروف الصعبة التى مرت بها ثورة يوليو .

"ومنذ عدوان يونيو ١٩٦٧ إلى يوليو ١٩٧٣ كان إجمالى الانفاق العام بما فيه اتفاقيات التسليح ٤٢٥٤ مليون جنيه . وبلغ حجم الاستثمارات فى القطاع العام من عام ١٩٦٧ إلى ديسمبر ١٩٧٢ نحو ١٨٤٦ مليون جنيه وبمعدل ٩٠٠ مليون جنيه فى السنه موزعة كالتالى :

* الزراعة والرى ٢٩٠ مليون جنيه .
* استثمارات الكهرباء والسد العالى ١٧٧ مليون جنيه .
* الصناعة والبترول ٧٨٠ مليون جنيه .
* النقل والمواصلات ٢٠١ مليون جنيه .
* التجارة والتموين ٣٨ مليون جنيه .
* الإسكان والمرافق ١٠٦ ملايين جنيه .
* تعليم وبحوث وشباب ٥٥ مليون جنيه .
* خدمات صحية واجتماعية ٢٣ مليون جنيه .
* الثقافة والارشاد القومى ١٠ ملايين جنيه .
* سياحة ٩ ملايين جنيه .
* خدمات أخرى ١٤ مليون جنيه .
* استثمارات غير مخصصة ٩٧ مليون جنيه .

وتوضح هذه الأرقام أنه على الرغم من ضعف الاقتصاد لم يحدث إنهيار

للوضع الاقتصادى العام فى مصر .. بل كانت هناك تنمية مستمرة .. بناء قوات مسلحة مستمرة .. العمل القائم فى كل المجالات مع زيادة السكان خلال هذه الفترة نحو ٤ ملايين" .

وعقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ تركزت جهود الرئيس الراحل أنور السادات على تقوية بنية الاقتصاد المصرى واعداد الدولة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التى بدأها جمال عبدالناصر عام ١٩٦٠ وإعتبرت فترة ما بعد نصر أكتوبر فترة انتقالية بدأت فيها عملية التعمير واستكمال المشروعات التى قطعت شوطا كبيراً فى التنفيذ وتركزت كذلك على عمليات الاحلال والتجديد للمرافق والطاقات العاطلة وتثبيت قواعد الانطلاق إلى مراحل التنمية السريعة مع استرداد حقول بترول سيناء وإعادة فتح قناة السويس فى ٥ يونيو ١٩٧٥ أمام الملاحة العالمية والتوسع فى النشاط التجارى والمالى وإنتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى، وعادت المشروعات القومية إلى الظهور مرة أخرى بعد توقفها عقب نكسة يونيو واستمرت مسيرة التنمية التى بدأها جمال عبدالناصر فى الستينيات، فقد قام السادات بانشاء المناطق الحرة كمراكز جذب تجارية ومالية وصناعية ونتيجة لما يقام فيها من مشروعات ومصانع تجميع وشركات للنقل البرى والبحرى ومخازن البضائع وغيرها من الأنشطة، ورغم غلبة الطابع الاستهلاكى على الانفتاح الاقتصادى فى بدايته تحقق خلال فترة السبعينيات من مسيرة ثورة يوليو انجازات كبرى كبداية للتنمية من أهمها :

* تنفيذ خط أنابيب البترول بين خليج السويس والبحر المتوسط بمساهمة السعودية والكويت وقطر والإمارات بنسبة ٥٠٪ من رأس المال وتم الانتهاء منه عام ١٩٧٦.
* تنفيذ المشروعات الحيوية والاستراتيجية مثل توسيع وتعميق قناة السويس وإنشاء نفق الشهيد أحمد حمدى وتوصيل مياه النيل إلى سيناء .
* تكثيف عمليات البحث عن البترول وتنفيذ الاتفاقيات العديدة مع منظمات التمويل الدولية والاقليمية .

كما شهدت تلك الفترة خطط تنمية جزئية أهمها الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ بهدف إصلاح ميزان المدفوعات وزيادة الاستثمار ولم يقدر لها أن تتم ووضعت خطة أخرى ١٩٨٢/٧٨ بهدف تعميق سياسة الانفتاح واقتضت الظروف إعداد خطة جديدة.

وعقب حرب أكتوبر أدخل الرئيس السادات عدة اصلاحات اقتصادية هدفت إلى تحقيق تطور اقتصادى واجتماعى سريع بتشجيع المبادرات الفردية واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وأعطى للقطاع الخاص دور متزايد وتراجعت الدولة عن الكثير من إجراءات الحراسة التى اتخذتها فى منتصف الستينات ضد أرباب الصناعة وملاك الأراضى باعتبارها إجراءات غير دستورية. واستعاد الملاك السابقون ممتلكاتهم أو تم تعويضهم ووجهت الدعوة

للاستثمارات الأجنبية للعمل فى ظل القانون الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذى أعطى ضمانات واضحة ضد التأميم بالاضافة إلى حوافز كبيرة واستثناءات هامة من الأحكام الصارمة للحقبة الاشتراكية حيث أصبح ممكنا أن تنشأ شركات مملوكة وتدار بالكامل بمعرفة الأجانب وأصبحت شركات الاستثمار هذه معفاة من قيود التسعير بالنسبة لمنتجاتها (باستثناء بعض السلع) وكذلك تم استثناء هذه الشركات من الالتزام بكثير من أحكام قوانين العمل وبالذات تلك الخاصة بالمشاركة فى الإدارة.

- **استمرار مبدأ العدالة الاجتماعية :**

استهدفت ثورة ٢٣ يوليو تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية الذى وضع أسسه جمال عبدالناصر واستمر هذا الاتجاه فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات الذى أعطى قضية البعد الاجتماعى إهتماما كبيرا. وقد كان انشاء بنك ناصر الاجتماعى عام ١٩٧١ أحد أسباب العمل على تحقيق هذا المبدأ فى فلسفة الحكم منذ بداية الثورة وحتى الآن وهدف البنك العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين عن طريق تقديم القروض والمنح والمساعدات للأفراد الذين يستحقونها. وتتمثل المصادر المالية للبنك - حاليا - فيما يجنبه من أرباح عن أنشطته المصرفية واستثماراته والمتحصلات النقدية من الزكاة والهبات والوصايا .

كذلك اهتم الرئيس الراحل أنور السادات بالاسرة المصرية والمواطن المصرى فقام بعمل مشروع معاش السادات عام ١٩٨٠ للذين يبلغون سن الخامسة والستين ويعانون من حالة عجز كلى وللمستحقين من ورثة الذين توفوا قبل أول يوليو ١٩٨٠ ولم يستحقوا أى معاش باعتبارهم لم يكونوا ضمن الفئات المؤمن عليها طبقا لقوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية أو نظام الضمان الاجتماعى .

كذلك صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ليغطى أعضاء القوى العاملة الذين لا تشملهم قوانين المعاشات والضمان الاجتماعى ويتعين أن تكون أعمار المستفيدين من ١٨ إلى ٦٥ سنة ويعتمد القانون مبدئيا على التمويل غير المباشر بالاضافة إلى اشتراكات رمزية يدفعها المؤمن عليهم .



غرفة عمليات حرب ٦ أكتوبر .. إعداد وتخطيط علمي مدروس حقق النصر العظيم



قاد الرئيس السادات عملية الإعداد لمعركة أكتوبر في جد وصمت
مع قائد الضربة الجوية اللواء محمد حسنى مبارك

• حرب أكتوبر .. حرب من أجل السلام :

إزاء سياسة الغطرسة الاسرائيلية ورفضها لكل جهود السلام التى قامت بها الدول الاربع الكبرى فى المحادثات الرباعية ثم المباحثات الثنائية وإزاء تصعيد حرب الاستنزاف التى بدأها جمال عبدالناصر وارتفاع خسائر إسرائيل فى الأفراد والمعدات والطائرات، سارعت الولايات المتحدة بتقديم مبادرة فى ٥ يونيو ١٩٧٠ بهدف إيقاف الاستنزاف وإلتزام كل من مصر وإسرائيل بإيقاف النيران لفترة محددة كما وجه نداء إلى الأطراف المعنيه للدخول فى مفاوضات جديدة عن طريق السفير جونار يارنج من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وقد استجاب الرئيس الراحل جمال عبدالناصر لهذه المبادرة، وتم ايقاف النار فى ٨ أغسطس ١٩٧٠ إلا أن إسرائيل لم تف بالشق الثانى من المبادرة وهو العمل على انجاح مهمة يارنج وتنفيذ القرار ٢٤٢، وكان قبول جمال عبدالناصر لمبادرة روجزر أول إشارة للسلام تقوم بها مصر .

فى ٥ فبراير ١٩٧١ أعلن الرئيس السادات عن مبادرة للسلام وحدد معالمها فى أول مايو عام ١٩٧١ وتقضى بانسحاب جزئى للقوات الاسرائيلية - كمرحلة أولى من الانسحاب الكامل - بعدها تبدأ مصر فى تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية . وبعد هذه الخطوة يتم وضع جدول زمنى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وتعبر القوات المسلحة المصرية إلى الضفة الشرقية وتقبل مصر الترتيبات التى تحقق الفصل

بين القوات المتحاربة وخلال فترة زمنية محددة إذا لم ينفذ قرار مجلس الأمن يكون للقوات المسلحة المصرية الحق فى تحرير الأراضى العربية المحتلة بالقوة. وترفض مصر أى مناقشة حول نزع سلاح سيناء ولكنها على استعداد لقبول مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود وفقا لقرار مجلس الأمن. كما ترفض مصر أى وجود إسرائيلى فى شرم الشيخ.

وجاء رد إسرائيل برفض هذه المبادرة أيضا. فاستغلت مصر هذا الموقف وكثفت اتصالاتها السياسية والدبلوماسية لفضح الرغبات الاستعمارية لدى اسرائيل. واستمرت مصر فى بذل الجهود لتحقيق السلام العادل فى المنطقة والتنبيه إلى ضرورة اضطلاع المجتمع الدولى بمسئوليته تجاه السلام العالمى . ثم طالبت ببحث ذلك على ضوء تقرير يقدمه السكرتير العام للأمم المتحدة عن طريق ممثله الخاص السفير يارنج بهدف إتخاذ الاجراءات المناسبة لإقرار السلام طبقا للقرار ٢٤٢.

وفى يوليو ١٩٧٣ تم التصويت على مشروع هذا القرار الذى تقدمت به دول عدم الانحياز تحصل على موافقة ١٣ دولة من الدول الأعضاء فى مجلس الأمن وامتنعت الصين عن التصويت لرغبتها فى اصدار قرار يدين إسرائيل بوضوح ويجبرها على الانسحاب واستخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لتحطيم المشروع الذى أعرب عن أسف المجلس العميق لاستمرار احتلال إسرائيل للأراضى العربية بما يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واستمرار إسرائيل فى عرقلة مهمة السفير يارنج .

وخلصت السياسة المصرية التى أدارها ببراعة الرئيس الراحل أنور السادات أنه لا فائدة ترجى من إسرائيل التى عقدت العزم على مواصلة العدوان وفرض الأمر الواقع والتلويح بالذراع الطويلة وتوصل الرئيس السادات على التأكيد على ما توصل إليه رفيق حياته ورفيق نضال ثورة يوليو وزميل حركة الضباط الأحرار الزعيم الراحل جمال عبدالناصر الذى رفع شعار **"ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة"** .

وكان الرئيس جمال عبدالناصر قد بدأ الاعداد لذلك بإعداد القوات المسلحة بدأت بمرحلة الصمود من يونيو ١٩٦٧ إلى أغسطس ١٩٦٨ ثم مرحلة الدفاع النشط من سبتمبر ٦٨ إلى فبراير ١٩٦٩ ثم بدأ عبدالناصر حرب الاستنزاف من مارس ١٩٦٩ إلى أغسطس ١٩٧٠ ثم تلى ذلك وقف إطلاق النار عقب مبادرة روجزر فى أغسطس ١٩٧٠ .

وخلال هذه المراحل الثلاث خاضت القوات المسلحة معارك بطولية أولها معركة رأس العش فى يوليو ١٩٦٧ وخاضت القوات الجوية فى ١٤ يوليو ١٩٦٧ معارك جوية مع قوات العدو ثم كان إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ تعبيرا عن صمود القوات المصرية أمام غطرسة القوة الإسرائيلية ثم أعقب مرحلة الصمود مرحلة الدفاع النشط بالمدفعية الأمر الذى أجبر إسرائيل على إقامة تحصينات بارليف.

وإزاء كل ما سبق أتخذ القرار السياسى باستخدام القوة العسكرية الشاملة لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الاراضى التى احتلتها .

ولم يأت هذا القرار السياسى الجرئ نتيجة أفكار عشوائية أو ضغوط نفسية، بل جاء نتيجة معرفة واقعية بأن الوقت هو أفضل وقت مناسب وكانت واقعية هذا الهدف شديدة الارتباط بواقعية الرؤية الشاملة للظروف المحيطة به والعوامل التى تسمح بتحقيقه أو تعترض سبيله .

وفى الساعة الثانية وخمس دقائق من بعد ظهر السادس من أكتوبر بدأت مصر بشن الحرب بقيام أكثر من ٢٢٠ طائرة من القوات الجوية ما بين مقاتلة وقاذفة مقاتلة كانت إعلانا ببدء القتال ونجاح المفاجأة لقوات العدو على طول المواجهة .

وفى أقل من ست ساعات تمكنت القوات المسلحة من عبور قناة السويس وإقامة قواعد للانطلاق عبر سيناء ودمرت خط بارليف - استطاعت القوات المسلحة أن تحقق السبق فى عبور أكبر مانع مائى فى تاريخ الحروب وهو قناة السويس وأزالت أكبر ساتر ركامى عرفته الحروب وهو الذى قيل عنه قبل ذلك، أنه لن تجدى فى إزالته أعتى القنابل، ولكنه مع ذلك قد إنهار أمام استخدام قواتنا المسلحة المصرية للعلم الذى سانده الايمان، وكان الاداء القتالى على أروع صورة بعد التخطيط الدقيق والتدريب الشاق والتسليح الواعى والتمويل الذكى والتكامل الرائع. ولقد كان واحد من أهم أسباب نجاح حرب أكتوبر إنها استندت إلى قرار سياسى للرئيس السادات اتسم بالحكمة والشجاعة والحساب الدقيق لظروف دولية صعبة ومعقدة .. كان قرار الحرب قمة فى الشجاعة لأنه جاء فى ظروف دولية صعبة ومعقدة حيث توافقت إرادات

الدول الكبرى على وفاق يحول دون خطر المواجهة أو تصعيد أى من النزاعات الاقليمية إلى مستوى يهدد هذا الوفاق الجديد ومع ذلك جاء قرار الرئيس أنور السادات قمة فى الحكمة لأنه حدد الأهداف على نحو واقعى صحيح يخلو من شطط المغامرة ولأنه حشد كل الامكانات التى تضمن إنجاز هذا الهدف وسعى إلى تهيئة كل الظروف التى توفر لهذا الهدف القبول والمشروعية .

وقد كان تأثير حرب أكتوبر على مستقبل الشرق الأوسط حاسما حين وَضَّحَتْ للجميع أن هناك حدودا لاستخدام القوة وحين حفزت المجتمع الدولى على العمل من أجل إنجاز سلام شامل فى هذه المنطقة الحيوية من العالم التى يتعذر ضمان استقرارها فى ظل سياسات تهدد حقوق الآخرين وتحاول فرض الأمر الواقع .

حققت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لمصر نتائج ايجابية كثيرة، فقد كانت سببا فى وحدة عربية شاملة وموقف عربى موحد لم يحدث من قبل، كما عززت الوحدة الوطنية بصورة لم تشهدها مصر سابقا، وأعادت إلى قوات مصر المسلحة ثقتها بنفسها، ولشعب مصر ثقته فى قواته المسلحة، وقضت على أسطورة جيش إسرائيل الذى لا يقهر، وغيرت الاستراتيجية العسكرية وقبلت الموازين العسكرية فى الشرق الأوسط وفى العالم، وحركت أزمة الشرق الأوسط بدرجة لم تحدث فى أى وقت مضى . وبهذه الحرب أمكن تلافى أوجه القصور الرئيسية التى سادت الجولات العربية

السابقة، وهى : ايجاد الاطار الوطنى والعربى الملائم للعمل العسكرى لإحراز النصر وإلحاق الهزيمة بالعدو، واعتماد الأساليب العلمية فى التخطيط السياسى والاستراتيجى، وتناسق العمل بين القيادتين السياسية والعسكرية .

لقد دفعت تداعيات أكتوبر بما فيها الضغط الاقتصادى لحرب البترول، الولايات المتحدة إلى التحرك الفورى فى اتجاه السلام فى الشرق الأوسط وتبنيه كخيار استراتيجى بدأت تسعى اليه باتباع سياسة "الخطوة



اعاد الرئيس السادات افتتاح قناة السويس في ٥ يونيو ١٩٧٥
من أجل خير وسلام العالم

خطوة" واضطرتها لفتح ملف الشرق الأوسط - بل والدخول فى منافسة مع الاتحاد السوفيتى حول تحقيق هدف السلام . والواقع أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يقتصر تأثيرها على المجال الاقليمى أو إرسائها لمفاهيم جديدة حول خيار السلام فى العالم، بل كان لها أيضا تأثيرها المباشر على العلاقات الدولية عامة، وعلى العلاقات بين القوتين العظميين بشكل خاص . وليس كثيرا على حرب أكتوبر أن تقر حقيقة مهمة، وهى أنها شكلت نقطة تحول فى العلاقات الدولية، ولم يكن تأثيرها العالمى قاصرا على ما أفرزته من مفاهيم استراتيجية وما أضافته الى العلم العسكرى . ولكى تكتمل هذه الحقيقة نقول أن البداية الفعلية لأفول نجم الاتحاد السوفيتى، كان هنا فى منطقة الشرق الأوسط وبعد حرب التحرير فى أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث فقد الاتحاد السوفيتى نفوذه السياسى فى التأثير على تداعيات الحرب وفى مقدمتها مسيرة السلام .

تمخضت الجهود الدولية والعربية عن التوصل خلال فترة عشرين شهرا الى عقد أربع اتفاقيات عسكرية مهدت الطريق نحو بدء مرحلة السلام السياسى . وهذه الاتفاقيات هى : اتفاقية النقاط الست مع مصر (نوفمبر ١٩٧٣) - اتفاقية فض الاشتباك الأولى (يناير ١٩٧٤) - اتفاقية فض الاشتباك مع سوريا (سبتمبر ١٩٧٤) - اتفاقية فض الاشتباك الثانية مع مصر (سبتمبر ١٩٧٥) . لقد غيرت هذه الاتفاقيات من معالم الصراع



زيارة الرئيس السادات إلى القدس والصلاة في المسجد الأقصى
في نوفمبر عام ١٩٧٧ أول خطوة على طريق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط



العربى الإسرائيلى وخلقت واقعا جديدا ووجهت مسار الصراع عمليا نحو السلام العادل والتسوية الشاملة.

● **السادات ومبادرة السلام:**

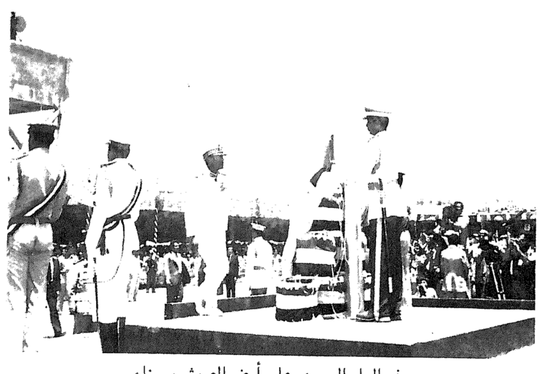
وكما أحدث "الاختراق العسكرى" الذى وقع فى أكتوبر ١٩٧٣ - أثره على مسار الصراع . كان لابد - امتدادا لهذا الأثر. إحداث "اختراق سياسى معنوى" بعد ذلك. وجاءت "مبادرة السلام" التى طرحها الرئيس السادات فى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ . ليتحقق هذا الاختراق وتقود مرحلة جديدة مختلفة تماما. هى مرحلة بناء السلام. التي أدت بعد جهود سياسية ودبلوماسية مطولة أمتدت لما يقرب من العام. الى توقيع اطارى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ .

● **معاهدة السلام:**

وكان من إنجازات السادات التاريخية توقيع معاهدة السلام ٢٦ مارس عام ١٩٧٩ وانسحاب إسرائيل الكامل فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وفى ١٥ مارس عام ١٩٨٩ فى عهد الرئيس مبارك اكتملت الحدود الدولية لمصر بعودة شريط طابا الحدودى ليتحقق مرة أخرى أهم أهداف ثورة يوليو وأحد أهم أسباب قيامها وهو القضاء على الاستعمار وتحقيق شعار إزالة آثار العدوان الذى رفعه الزعيم الراحل جمال عبدالناصر .



توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩



رفع العلم المصرى على أرض العريش بسيناء

رحيل السادات

توفى الرئيس أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١. وحمل الراية من بعده الرئيس مبارك الذى نعاه فى كلمة إلى الأمة عقب تسلمه السلطة رسمياً فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ قال فيها :

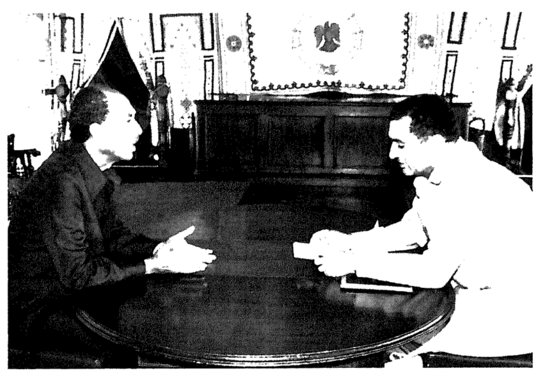
« ان العالم المتحضر بأسره قد أصابه أثقل الأحزان بفقد محمد أنور السادات الزعيم العملاق الذى وضعه التاريخ المعاصر فى أعلى مقام كواحد من أقوى زعماء العالم على مدى قرن من الزمان .. زعيم إستطاع أن يهز أعمدة التاريخ .. وأن يغير مجرى التاريخ من ظلمة الأحقاد إلى نور الحب .. من نقمة الحرب إلى نعمة السلام .. من بطش الإرهاب إلى إعلاء حقوق الانسان » .

أنور السادات : الأخلاق التى لا تتجزأ في حياة الزعيم الانسان .. وحياة الزعيم رجل الدولة .. الأخلاق فى العمل السياسى الداخلى .. الأخلاق فى تعامل مصر الخارجى .. لغة واحدة رأى واحد .. هو كلمة مصر .

أنور السادات : قرار مصر صاحبة سيادتها على ترابها قرار مصر حامية إرادتها بشعبها .. قرار مصر الذى لا يتراجع أو يلين مهما كانت القوى العظمى التى تواجه قرار مصر .

أنور السادات : القائد الباسل الجسور عندما يعطى المثل الأعلي لأمته فى حياته وفى مماته .

لقد أوصى فى حديث له بعد حرب أكتوبر أن يكتب على قبره « عاش



لقاء جمع الرئيس محمد أنور السادات ونائبه محمد حسنى مبارك

من أجل السلام ومات من أجل المبادىء » .. وعلينا أن نذكر دائما أن الانجازات الضخمة التى حققها البطل لبلاده لم تبدأ فراغ وماكانت حدثا عارضا منفصلا عن التاريخ النضالى للشعب المصرى .. بل إنها كانت تطورا طبيعيا لحركة ثورية تتابعت حلقاتها عبر القرون .. توجتها ثورة ٢٣ يوليو المجيدة التى فجرها وقادها ابن مصر العظيم جمال عبد الناصر .. فضرب بها الاستعمار والإمبريالية وقضى على الاقطاع والرجعية وحطم القيود التى كانت تكبل شعوب العالم الثالث المغلوبة على أمرها .

وعندما سلم راية الكفاح لرفيق نضاله وشريك جهاده الرئيس الراحل محمد أنور السادات إزدادت الثورة قوة وصلابة .. وإستطاعت أن تجدد شبابها وطاقاتها بثورة التصحيح فى الخامس عشر من شهر مايو التى حفظت للمواطن أمنه وحريته وكرامته .. فرسخت سيادة القانون .. وأطلقت حرية التعبير والرأى .. وفجرت الطاقات الخلاقة الكامنة فى ضمير الشعب .. وحررت الاقتصاد الوطنى من الاغلال التى كانت تكبله فى سبيل تحقيق الرخاء لملايين الكادحين الذين كان أنور السادات واحد منهم .. نشأ فى صفوفهم فأدرك آمالهم وطموحهم وعاش أفراحهم وأحزانهم .. وشاركهم معاناتهم .

ومن هنا كان اختيار العناية الالهية له لكى يقود امته في العبور العظيم في العاشر من رمضان .. وهو حدث ستظل صحف التاريخ تسجله بأحرف من نور .. فليس أعظم وأسمى من تحرير أرض مصر الغالية ٠٠موطن الوادى المقدس طوى ومعقل العقيدة الربانية ٠٠وعرين الشهداء والأبطال ومن هنا فإن العمل الوطنى فى المرحلة الدقيقة التى نجتازها بعد رحيل شهيدنا الغالى يجب أن تكون استمرارا ديناميكيا رشيدا للخط الذى أنتهجه الرئيس السادات .. لقد أضاء لنا السبيل بشجاعة وبسالة منقطعة النظر ورسم لنا طريق المستقبل على أرض مصر المجيدة .. بدمائه الطاهرة وروحه الذكية » .

الرئيس مبارك

١٩٨١/١٠/١٤

الفصل الرابع

ثورة يوليو فى عهد

الرئيس محمد حسنى مبارك

مرحلة الاستقرار وتحديث الدولة

والمشروعات القومية الكبرى

• تواصل مبادئ ثورة يوليو :

تحظى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بمكانة خاصة وذكرى غالية عند الرئيس مبارك، ويحرص منذ توليه الحكم عام ١٩٨١ على توجيه كلمة إلى الأمة بهذه المناسبة ويوضح الرئيس معنى ثورة يوليو بالنسبة له بقوله :

"إن ثورة يوليو تعنى بالنسبة لى العدل الاجتماعى وانحياز الحكم إلى مصالح الأغلبية الساحقة من شعبنا العامل والتزامه بالتنمية الشاملة والمستمرة من أجل أن يكون لمصر جيشها القوى الذى يحفظ سلامها وأمنها ومصالحها ويعزز دورها القومى كى تبقى لأمتها العربية سندا فى الحق تحرس العدل وتعلى الكرامة وتصون المبادئ هذه هى يوليو فى خطوطها العريضة التى رسخت فى الضمير المصرى مبادئ ثابتة وقيما راسخة وشروطا أساسية للحكم الوطنى"(١).

"إن ثورة يوليو هى ثورة المعارك الكبرى، كان أمام الثورة معارك عاتية فى الداخل لكى تمهد للحياة الجديدة وهذا أمر طبيعى، فالثورة هى تغيير جذرى فى بناء المجتمع ولا يمكن أن يجرى التغيير بدون تصدى له من أصحاب المصالح"(٢).

• تواصل أجيال ثورة يوليو :

عندما فقدت مصر الرئيس الراحل أنور السادات ، لم تتوقف مسيرة ثورة يوليو، بل مضت فى حركتها المتواصلة إلى الأمام، ورفع رايتها

(١) الرئيس مبارك فى الذكرى ٤١ بمناسبة ثورة يوليو فى ١٩٩٣/٧/٢٢ .
(٢) الرئيس مبارك فى الذكرى ٤١ بمناسبة ثورة يوليو فى ١٩٨٥/٧/٢٢ .

الرئيس محمد حسنى مبارك فى أكتوبر ١٩٨١ مؤكدا على تواصل المسيرة بإعلانه أن : "ثورة ٢٣ يوليو خيط متصل وحلقات متتابعة تسير فى اتجاه واحد وخط مستقيم دون أن تفقد المرونة أو تستسلم للجمود والتحجر حتى لا تتجاوزها الأحداث أو تصطدم مع الزمن فتذهب سُدًى وتعجز عن تحقيق أهدافها وأحلام صانعيها ولذلك فنحن نؤمن بأن العمل الوطنى الذى نقوم به اليوم هو امتداد مستنير للعمل الكبير الذى بدأ فى الساعات الأولى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كما أننا نؤمن بأنه لا خلاف بين جيل ٢٣ يوليو وجيل ١٥ مايو وجيل ٦ أكتوبر فهم جميعا أبناء لمصر أوفياء لتاريخها وحضارتها، أمناء على حقوقها ومقدساتها وهم جميعاً أبطال فى سجل الخالدين" (١)

"إن انجازات ثورة يوليو التى بدأت منذ عام ١٩٥٢ ولاتزال ماضية فى طريق واقع الحياة هى الدليل الذى لن يجحده أحد، على أن مبادئ ٢٣ يوليو قد ولدت لكى تبقى وتستمر وتتفاعل مع كل تطور ولكى تكون انعكاساً طبيعيا لمطالب الجماهير التى تتجدد وتتغير وذلك بتقدم الأيام، فلسنا نعيش فى جزيرة منعزلة ولم نكن أبدا منفصلين عن ركب التطور العالمى" (٢)

(١) الرئيس مبارك بمناسبة الذكرى ٣٠ لثورة يوليو فى ١٩٨٢/٧/٢٦ .
(٢) الرئيس مبارك فى ذكرى ثورة ٢٣ يوليو فى ١٩٨٤/٧/٢٢ .

استكمال المسيرة

فى الرابع عشر من أكتوبر ١٩٨١ حمل الرئيس مبارك أمانة المسئولية ليقود مصر فى ظروف بالغة الدقة والصعوبة .. ويوجه سفينتها وسط الأمواج والمتغيرات العالمية بحنكة القائد وخبرة الربان .. مستشعراً جسامة المسئولية وعظمها .. مستشرفاً آفاق المستقبل الرحبة لمصر الكنانة وشعبها العظيم .

وبصلابة المقاتل والقائد صانع النصر في حرب اكتوبر المجيدة .. وبأصالة المصرى وعبقريته حقق لمصر فى زمن قياسى من الإنجازات ما يسجل اسمه بأحرف من نور بين قادة مصر وزعمائها على مدى تاريخها العريق .

البداية كانت ترتيب البيت من الداخل .. فكانت أولى خطواته تحقيق المصالحة الوطنية وتأليف القلوب وحشدها لتدعيم الاستقرار والسلام والتنمية لايمانه العميق بأنه لا تنمية دون سلام واستقرار ولا استقرار دون ديمقراطية ولا ديمقراطية دون مشاركة من جميع أبناء الوطن على اختلاف اتجاهاتهم ، وتباين آرائهم .

ولأنه النبت الطيب لهذا الوطن العظيم .. فقد تواصل مع أهله .. وجاب مصر شبرا شبرا مشجعا علي العمل .. محفزا على الانتاج والارتقاء بمستواه .. باحثا عن ينبوعْ خير فى كل بقعة من أرضها الطاهرة ، واستقر عقله واستراح ضميره لخيار السلام كمنهج ومسيرة

وقرار لا رجعة فيه . فهو قائد خاض الحروب ويدرك مدى بشاعتها وقسوتها .. وأنها لا تنهى صراعا ولا تحل مشكلة أو تسوى قضية .

فأكمل مسيرة السلام - بعد معاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ بالمفاوضات والتحكيم حتى استردت مصر كامل ترابها الوطنى فى سيناء بإعادة طابا كاملة إلي حضن الوطن الأم عام ١٩٨٩ .

وبرغم تحديات السلام فمصر مصرة عليه .. اصرارها على مكافحة الارهاب الذى يفوق الحرب ضراوة وشراسة .. مما دعا الرئيس مبارك فى مؤتمر ستراسبورج فى ٢٨ يناير ١٩٨٦ - إلي التحذير من ايواء العناصر الارهابية فى بعض الدول ومواجهة الارهاب كمسئولية عالمية وفى اطار مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة . والعمل على اجتثاث جذوره وإزالة اسبابه الأساسية من خلال انهاء الاحتلال واقرار السلام العادل الشامل وإعادة الحق الفلسطينى المغتصب .. وبدون ذلك سيتم تكريس ظاهرة الارهاب ولن تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار .

وبعد النصر فى معركة الحرب والسلام .. خاض معركة التنمية - وهى تفوق المعارك العسكرية قسوة وشراسة - بفكر متحرر وعقل مستنير وقلب جسور.. وفى اطار خطط موقوته للمواجهة الشاملة لكل المشاكل والقضايا فى مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة .. وبحلول جذرية علمية وعملية وعصرية .. وليس من خلال المسكنات المؤقتة .. وكان الاختيار حكيما برغم صعوبته .. حيث لم تشهد مصر مواجهة



برفع العلم المصرى فوق طابا في ١٩ مارس ١٩٨٩
تم تحرير كامل التراب الوطني

شاملة للإرتقاء بالانتاج والخدمات في آن واحد إلا فى عهده وفى عصر فائق التقدم وعالم سريع التغير .. عصر العولمة وسقوط الحواجز والمسافات والانفجار المعرفى وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

مواجهة شاملة للارتقاء بمستوى الطرق والاسكان والتليفونات والكهرباء والبنى التحتية والمدارس والجامعات والمستشفيات وبناء المدن الجديدة .. ومترو الأنفاق .

- **الديمقراطية فى عهد الرئيس مبارك**

يرتكز حكم الرئيس مبارك على تحقيق الاستقرار والديمقراطية والتنمية تواصلا مع أهداف ثورة يوليو .. لذلك أعطى الرئيس مبارك أولوية لتطوير المسار الديمقراطى وإعلاء مبدأ حرية التعبير والرأى والكلمة وقد أوضح ذلك بقوله :

"لقد كان من أهم أهداف ثورة يوليو المجيدة إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ولم يكن من الممكن أن يتحقق هذا الهدف بين عشية وضحاها لأن البناء الديمقراطى ليس مجرد شعار يرفع أو عبارة تردد بمناسبة وبدون مناسبة وإنما هو صرح متكامل له مؤشراته ومتطلباته وأسلوب حياة يتعين أن يشيد على أساس متين وأن يقام بالعمل الحثيث والجهد الدائب والذى يضيف لبنة كل يوم إلى هذا الصرح وأن يشارك الجميع فى عملية البناء بما يتفق مع قدرة كل مواطن على العطاء وما يملكه من قدرات وأن تلتزم كافة القوى الفاعلة فى المجتمع بمفهوم الديمقراطية وقواعدها .

ولاجدال فى أن البلاد قد قطعت شوطا طويلا فى العقود الأخيرة على طريق ترسيخ الممارسة الديمقراطية فى شتى الميادين بعد أن توفرت الظروف الموضوعية لهذا التحول وتحققت متطلباته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى حد كبير فأصبح فى الإمكان أن تسير البلاد على هذا الطريق بخطى واسعة واثقة» .

ان مبدأ وهدف ثورة يوليو بإقامة حياة ديمقراطية سليمة قد تحقق واكتمل خلال عهد الرئيس مبارك الذى يؤكد على تواصل مسيرة ثورة يوليو فى مجال الديمقراطية فى تعليق له لمجلة الوطن العربى فى ١٩٨٤/٨/١٩ بقوله "التجربة الديمقراطية كانت قائمة فى الماضى وما أفعله هو تطويرها التطوير الاصلاحى الذى يعالج المشاكل الطارئة بما يؤدى الى حماية الصالح العام» .

ويشهد عهد الرئيس مبارك ممارسة ديمقراطية سليمة وقد بلغ عدد الأحزاب ١٦ حزباً تمارس عملها بحرية كاملة .

كذلك شهدت الساحة الاعلامية الممثلة فى الإذاعة والتلفزيون والصحافة حرية كاملة فى ممارسة رسالتها وأصبحت الصحافة المصرية تتمتع بخصوصية تتفرد بها واعتبارها السلطة الرابعة فى النظام السياسى .

وفى اطار حرص الرئيس مبارك على تأكيد تعهده بعدم العودة الى الوراء فيما يتعلق بمسيرة الديمقراطية الصحيحة فى مصر فإنه يعلن :

".. أنا أشد الناس إيمانا بالديمقراطية بمفهومها الموضوعى السليم البعيد عن الهوى والغرض .. ولذلك فإننى أعاهد الله والشعب على ألا تشهد البلاد ردة عن الطريق الديمقراطى أبداً » (١)

و".. الديمقراطية التى أهدف اليها .. ديمقراطية بضوابط .. ديمقراطية الفوضى لا تصلح لنا .. وعندما أتحدث عن الضوابط ، فإننى لا أخرج عن المألوف .. فأكثر الدول عراقة فى الديمقراطية تمارس ضوابط معينة حتى لاتنقلب الأمور ، وتتحول الديمقراطية الى فوضى .. أنا ضد الحجر على الحريا ، أو حتى الأفراد .. والضوابط التى اقصدها .. هى الضوابط التى تحفظ الأمن ولا تخل به» (٢)

- **ويعتبر الرئيس مبارك إن حرية الرأى هى المقدمة الأولى للديمقراطية :**

".. نحن لانضع القيود على رأى أو فكر .. وحرية الكلمة هى من أسطع علامات الديمقراطية التى نعيشها والتى يراد لها ان تنمو وأن تثمر ، وأن تمتد الى كل سلوكنا الفردى والجماعى فى كل المواقع .. ولن يأتى ذلك الا بالممارسة الواعية والالتزام الصادق بالمصلحة العامة ، ووضعها فوق كل اعتبار » .(٣)

(١) الرئيس مبارك فى عيد العمال ١٩٨٥/٥/١.
(٢) حديث الرئيس مبارك لصحيفة السياسة الكويتية ١٩٨١/١١/٦.
(٣) الرئيس مبارك فى عيد العمال ١٩٨٩/٥/١.

• حرية الصحافة والاعلام فى عهد الرئيس مبارك :

يؤكد الرئيس مبارك على ان حرية الصحافة تشكل عنصراً هاماً فى نشر المناخ الديمقراطى وذلك بالتعبير عن الرأى والرأى الآخر وإنما ذلك يشكل مشاركة سياسية من خلال قنوات شرعية :

" تعيش الصحافة اليوم ازهى عصور الحرية لاقيد على فكر ولا حجر على رأى .. واتسعت القنوات الشرعية لكى يعبر المواطن عما يجوب فى خاطره من أجل وطنه ولكى يشارك فى القرار .. هذه حقائق لايمكن إنكارها ويستحيل تجاهلها" .

كما ".. إن الصحافة الحرة تمثل ركنا أساسيا فى المجتمع الديمقراطى .. تحررت الصحافة المصرية من كل قيود الرقابة ، وتعاظم دورها فى ترشيد العمل الوطنى .. وتنوعت الاجتهادات والآراء على صفحاتها وأتيحت الفرصة لكل صاحب رأى وفكر .. وأصبح الرقيب على كتاب مصر هو ضميرهم الوطنى ، وإحساسهم بطبيعة التحديات التى تواجه الوطن وتقديرهم المسئول للخطأ والصواب ، دون تدخل او اعتراض من أحد " .(*)

ويواصل الرئيس مبارك تأكيده لحرية الصحافة والإعلام فى مصر . حيث يراها تجربة يحتذى بها فى العالم العربى ، بل وفى العالم الثالث

(*) الرئيس مبارك فى ذكرى ثورة يوليو ١٩٨٥/٧/٢٢.

كما يراها قدوة للدول والمجتمعات التى تقف على أول طريق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان فيقول :

".. إننا نعتز بتجربتنا الإعلامية الناجحة وخاصة فى مجال الصحافة كتجربة رائدة فى دول عالمنا النامى وفى عالمنا العربى بشكل خاص .. فها هى الساحة الصحفية أمامكم جميعا بما فيها من صحف قومية وحزبية ومحلية تمارس رسالتها الوطنية فى إطار الديمقراطية والحرية .. لم تتعطل فيها كلمة ولا صودرت صحيفة ولاقصف قلم ، وكان هذا الإنجاز المصرى تجسيداً حقيقياً للمبادئ التى نؤمن بها ، وتطبيقاً عملياً للثوابت التى ارتضيناها دستورا لحياتنا .. يتواصل مع تاريخ مصر العريق » (*)

ولأن مسيرة الديمقراطية بدأت مع بداية ثورة يوليو كهدف اساسى للثورة بإقامة حياة ديمقراطية سليمة فإن هذا الهدف ظل يسير تحقيقه تدريجياً طبقاً للظروف التى مرت بها الثورة ، ويؤكد الرئيس مبارك ان هذا الهدف قد تحقق فى عهده لانه من اشد المؤمنين بالديمقراطية ويقول فى ذلك :

" إن هذا العهد هو أول من يؤمن بالديمقراطية ويعتبرها من الحقوق الأساسية للمواطن وللمجتمع ككل، ومن الضمانات الفعالة لحماية مسيرة العمل الوطنى وأسلوب يعتمد عليه للتوصل إلى الحقيقة أو أن كل ما يفعله منزه عن الزلل والخطأ .

(*) خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال ١٩٩٣/٥/١.

والعلاج لمشاكل الديمقراطية هو مزيد من الديمقراطية فالديمقراطية فى جوهرها مسئولة ما هو حق للفرد والجماعة وهى تتطلب فى المقام الأول الممارسة الشعبية» (١)

التنمية المتواصلة

أصبحت عملية التنمية المتواصلة أهم السمات التى تميز بها عهد الرئيس مبارك بعد إعادة بناء البنية الأساسية بالكامل وتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى وتنفيذ أربع خطط خمسية متتالية لمدة عشرين عاما متصلة لأول مرة فى تاريخ مصر، ويؤكد الرئيس مبارك على بعد التنمية كركيزة أساسية بقوله : "إن التنمية المتواصلة هى حجر الزاوية فى استقلال القرار السياسى ولنتذكر دائما أن من لا يملك قوته لا يملك استقلال قراره كما أن تلك التنمية المتوازنة هى السبيل الأمثل لخلق فرص عمالة منتجة»(٢) .

وقد استطاعت مصر منذ بدء الخطة الخمسية ٨٢ - ١٩٨٧ وخلال عشرين عاما متصلة أن تحقق إنجازات عديدة فى كافة مجالات التنمية تمثل رصيدا ضخما لثروة مصر المادية والبشرية وتضع أساسا راسخا لانطلاق التحديث والتنمية وتحقق نهضة شاملة، يوضحها الجدول الآتى:

(١) الرئيس مبارك فى ذكرى ثورة يوليو . أمام المؤتمر العام للحزب الوطنى ٢٢ يوليو ١٩٩٨.
(٢) الرئيس مبارك فى ذكرى ثورة يوليو فى ٢٣ يوليو ١٩٩٧ .

الإنجازات خلال العقدين الماضيين

النشاط	المؤشـــر	الوحـدة	٨٢/٨١	٢٠٠١ /٢٠٠٢
(١) الانتاج السلعى:				
الزراعة	الأراضي المنزرعة	مليون فدان	٦,٢	٨,٢٥
	اطوال الترع	ألف كم	٢١	٣٤,٣
الصناعة	عدد المناطق الصناعية	عدد	٢٠	٨٣
(٢) البنية الأساسية:				
الطرق	أطوال	ألف كم	١٧,٧	٤٤,٥
النقل والمواصلات	سكك حديد	كم	٤٨٨٢	٩٤٣٥
	طيران	طائرة	١٧	٣٧
	سعة الموانئ البحرية	مليون طن	١٥,١	٥٨,٨
الإتصالات	عدد التليفونات	ألف خط	٥٤٣	٩٨٣٦
	عدد مشتركي الفاكسميلي	ألف مشترك	-	٣٨,٩
الكهرباء	الطاقة المتاحة	مليار ك.و.س	١٨	١١٣
	عدد التوابع والتجمعات الأقل من ١٠٠٠ نسمة إنارتها	تابع	٥٥٥٧	٣٠٦٧٥
	متوسط نصيب الفرد السنوى من الطاقة الكهربائية	ك.و.س	٤١٣	١٠٥٦
	متوسط نصيب الفرد السنوى من الطاقة الكهربائية فى	ك. و . س	١١٢	٣٨٨
المدن والمجتمعات الجديدة		عدد	١	١٩
الإسكان	عدد الوحدات السكنية المنفذة	مليون وحدة	١,١	٤,٣
(٣) البنية الاجتماعية: التعليم:				
	الإبتدائى	بالألف	٤٨٧٦,٤	٧٨٧٨
	الثانوى العام	بالألف	٦٠٧	١٤٣٠
	الثانوى الفنى	بالألف	٧٠١,٩	٢٣٠٦,٤
	العالى الجامعى وغير الجامعى	بالألف	٧٠٩,١	٢٠٢٦

(مابعده)

(تابع) الإنجازات خلال العقدين الماضيين

النشاط	المؤشر	الوحدة	٨٢/٨١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢
	الإنفاق على التعليم	مليار جنيه	١	١٩.٧
الصحة:	وفيات الأطفال الرضع	لكل ألف	٧١	٢٦.٤
	متوسط العمر المتوقع عند	ذكور	٥٦.٦	٦٥.٣
		إناث	٦٠.٦	٦٧.٤
	المستشفيات	عدد	١٦٩	٢٥٠
	أسرة المستشفيات	ألف سرير	٨٤.٢	١٣٨
	الأطباء	ألف طبيب	٥٢.٢	١٤٥
	الممرضات	ألف ممرض	٦٠.٢	١٧٦
	المنفق على الصحة	مليار جنيه	٠.٣	٦.٩
المياه والصرف الصحى:	مياه الشرب	مليون م٣/يوم	٤.٧	١٧.٦٣
	الصرف الصحى	مليون م٣/يوم	١.٤٥	١٠.٣
	المنفق على مياه الشرب	مليار جنيه	٠.٢	١.٨
	المنفق على الصرف الصحى	مليار جنيه	٠.١	٢.٨
(٤) هيكل الاقتصاد القومى: الناتج المحلى الإجمالى	٨٢/٨١ بأسعار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بالأسعار الجارية وتكلفة العوامل	مليار جنيه	١٢٦.٧	٣٦٣.١
متوسط نصيب الفرد	بالأسعار الجارية فى العام ذاته	جنيه	٥٣٤	٥٨٧٢.٥
معدل التضخم	.	٪	٢١.٩	٣.٥
عجز الموازنة العامة للدولة	من الناتج المحلى الإجمالى	٪	٢٠.٠ فأكثر	٣.٣
المديونية الخارجية	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلى الإجمالى (٩٣/٩٢)		٦٤.٣	٣٢
	الإحتياطيات من العملات الأجنبية	مليار دولار	٠.٧	١٤.٨
	شهور تغطية الواردات	شهر	٠.٨	١١.٣

المصدر : بيان وزير التخطيط أمام مجلسى الشعب والشورى عن الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) وعامها الأول. مايو ٢٠٠٢ . وزارة التخطيط .

• خطط التنمية :

لاشك ان الاقتصاد المصرى قد شهد فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك طفرات غير مسبوقة لم تحدث فى تاريخ مصر القديم والحديث .. وتكشف الحقائق والارقام حجم الانجازات التى تحققت فى عهده .. تبرز واقع اقتصادى جديد تؤكده جهات دولية على أعلى المستويات .. وانجازات ترصدها المؤسسات الكبرى مثل صندوق النقد الدولى الذى عاصر وعايش التجربة الاقتصادية ومسيرة التنمية فى مصر منذ ان بدأ اقتصاد مصر من الصفر فى عام ١٩٨١ وبالتحديد مع تولى الرئيس مبارك مسئولية الحكم ، وإدراكه ان اقتصاد مصر فى حاجة الى سياسة محددة وواضحة وحلول جادة تثبت على المدى الطويل وليس مجرد تسكين وحلول وقتية .. لقد حمل الرئيس مبارك على عاتقه طوال سنوات حكمه ، وبإصرار شديد ، عبء التنمية المستمرة .. وبالفعل شهد الاقتصاد المصرى لأول مرة فى تاريخه تنفيذ أربع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة متواصلة الحلقات تتحقق فى نهايتها عام ٢٠١٧/١٦ الانطلاقه الانتاجية بحيث تندفع التنمية بمعدلات عالية بما يؤدى الى تعظيم الطاقات الانتاجية وييسر تحقيقه الأهداف القومية بحيث تحتل مصر المكانة اللائقة بها على المستوى الاقليمى والدولى .. وبما يدعم إستمرار الارتفاع بمستويات معيشة المواطن ويوفر الامكانات المطورة لتعليمه وتدريبه ورعايته صحياً وبدنيا وثقافياً .. ليتوفر له القدرة على العطاء والإبتكار ويقوى انتماءه لوطنه ولمجتمعه .



مشروع توشكى يساهم فى خلق دلتا جديدة



ترعة السلام تخلق مجتمع عمراني وسكانى وصناعى جديد

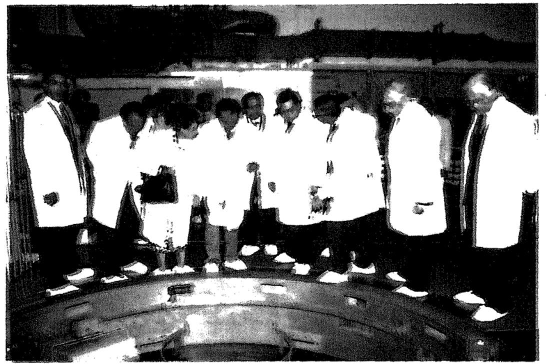
ومنذ بدأت مسيرة التنمية الاقتصادية تغيرت صورة مصر فى الداخل والخارج على نحو جذرى وشهدت البلاد نهضة شاملة استطاعت خلالها ان تحقق قفزات واثقه وناجحة فى جميع المجالات وان تجعل تجربتها التنموية فى الاصلاح الاقتصادى نموذجاً يحتذى لدى دول العالم الثالث .

وقد تجسدت الانجازات الاقتصادية لعهد الرئيس مبارك فى الأعمال الكبرى للبنية الاساسية والسيطرة على الديون الخارجية والسيطرة على سوق الصرف وتكوين احتياطى نقدى مناسب لتحسين الجدارة الإئتمانية للاقتصاد المصرى وتطوير جاذبية السوق المصرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مؤشرات أداء الاقتصاد القومى على نحو بهر المؤسسات الاقتصادية الدولية وأشادت العديد منها بكفاءة الاقتصاد المصرى منذ أن بدأ مسيرته .

وهذا غيض من فيض أشاد به الخبراء وشهدت به المنظمات الدولية المتخصصة ، بإنجازات تحققت على يديه ثمرة لعمل مضن وجهد دؤوب متواصل لصالح هذا الوطن ونفعاً لابنائه .. وليس بحثاً عن شهرة عارضة أو مجد شخصى أو غرض زائل ، وما كان ذلك كله ليتحقق إلا لقيادة ذات ارادة صلبة وعزماً قويا لا يلين .. سماتها الصدق والاخلاص والانحياز الكامل لأبناء مصر الأوفياء .. ومنهجها الرؤيا الثاقبة والحكمة الرشيدة ودستورها الطهارة والشفافية المطلقة والمصارحة التامة والتى بدونها ما تحقق الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى والذى شارك فى



متابعة ميدانية مستمرة



الرئيس مبارك والرئيس الارجنتيني في افتتاح المفاعل النووي الثاني

بنائه باصرار أبناء الشعب المصرى العريق الذين تحملوا عن رضا وقناعة تبعات النهضة الجديدة .. وتقبلوا مغارم التنمية وتكلفة الاصلاح وتصحيح المسيرة وعندما طرحت القيادة السياسية خيار المشروعات العملاقة التى ستغير الحياة على أرض الوطن لم تكن تبحث عن نفع آنى مباشر للمواطن .. وانما كانت وجهتها المستقبل المنظور مدركة حق الأجيال القادمة فى حياة أفضل ومعيشة أكرم.

- **مبارك وتشجيع الاستثمار :**

حرص الرئيس مبارك على أن تكون مصر دولة جاذبة للاستثمار فى منطقة الشرق الأوسط . وجعل مسألة الاستثمار على رأس اولويات العمل الاقتصادى فى اطار استراتيجية واضحة المعالم لبناء اقتصاد قوى يستطيع ان يتعامل بكفاءة وايجابية مع كل التحولات والتحديات التى يشهدها الاقتصاد العالمى .. وقد إنعكس اهتمام الرئيس على سياسة الحكومة التى اعتبرت ان تهيئة مناخ العمل الاستثمارى المستقر والآمن والمريح من اولويات اعمالها وتشكلت لجنة وزارية عليا دائمة محور عملها تهيئة المناخ الأفضل لجذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية لتشجيع التدفق الاستثمارى الى ارض مصر .

وعملت الحكومة على توفير البنية الأساسية الملائمة لاستقبال الاستثمارات الضخمة وتوفرت شبكات المواصلات والنقل والاتصالات والطرق والكهرباء والمياه فى وقت تم فيه تثبيت السياسات المالية

والجمركية والنقدية والضريبية مع توفير مظلة من التشريعات القانونية لحماية وحفز تدفق المشروعات الاستثمارية .. ومن الطبيعى فى ظل التيسيرات والتسهيلات التى تقدمها مصر للمستثمرين ان يحظى مناخ الاستثمار بإشادة مختلف المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية التى أكدت كفاءة أداء الاقتصاد المصرى .. وقد شهدت مصر منذ النصف الثانى من عقد التسعينيات طفرة حقيقية فى مجال الاستثمار حيث تصاعدت معدلاته فى كافة القطاعات الانتاجية والخدمية ، خاصة بعد ان أعلن ا لرئيس مبارك بأن مصر سوقاً مفتوحاً للاستثمار بلا حدود ، ومع اصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فى مايو ١٩٩٧ وتطويره لتشجيع المشروعات الاستثمارية بإزالة الكثير من المعوقات ، إتبعت الحكومة إسلوب اتخاذ الاجراءات الفورية على أرض الواقع من أجل انسياب المشروعات الاستثمارية .. وقد ظهرت نتائج هذه السياسة من خلال الإنطلاقه الكبيرة فى إقامة المشروعات المختلفة فى كافة مجالات الاستثمار .

والواقع ان مجموع السياسات الاقتصادية التى اتخذت شكل منظومة متكاملة من الاجراءات والتسهيلات والمزايا والضمانات للعمليات الاستثمارية بكافة أنواعها ومصادرها كانت وراء القفزات المتسارعة فى معدلات الاستثمار منذ عام ١٩٩٣ وحتى الان . كما كان لعمليات الاصلاح الاقتصادى وبرنامج الخصخصة دورهما المحورى فى تحفيز المستثمر

العربى والأجنبى والوطنى على الدخول المباشر والواسع فى الاستثمار وانعكاس مباشر لنجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى .

ولقد اصبح الاستثمار فى عهد مبارك هو محور التنمية فى مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية بل والبشرية أيضاً وهو الاسلوب الأمثل لتوظيف الطاقات والامكانات وهو النموذج الذى تستطيع به مصر خوض معركة التنمية بما يتواكب وتحديات القرن الجديد والتوجهات العالمية والتركيز على الاستثمار فى المجالات الجديدة مثل الصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل صناعة المعلومات والبتروكيماويات والأغذية والملابس الجاهزة وإنشاء ٧ مناطق حرة لها دور حيوى فى جذب المزيد من الاستثمارات .

• تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية :

أحد أهم اركان استمرارية منهج عمل ثورة يوليو فى مراحل تطورها قضية تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعى ، فقد بدأها الرئيس جمال عبدالناصر وطورها الرئيس أنور السادات وثبت دعائمها الرئيس حسنى مبارك الذى يعتبر هذه المسألة ركيزة أساسية من ركائز الحكم ، وجاءت عملية الاصلاح الاقتصادى فى جوهرها لتحقيق هذا المبدأ .

لقد ظهر مشروع الاسر المنتجة كمشروع قومى ذات توجه اجتماعى عام ١٩٦٤ فى عهد الرئيس عبدالناصر ثم مشروع بنك ناصر ومعاش

السادات وقانون الضمان الاجتماعى الذى صدر فى عهد الرئيس السادات عام ١٩٧٧ وتم تعديله عام ١٩٩٦ ليشمل فئات اكبر . جاء كذلك برنامج مبارك للتكافل الاجتماعى عام ١٩٩٦ الذى هدف الى تخفيف العبء على محدودى الدخل ومن ثم تبنت وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية هذا البرنامج لتحقيق معدلات اعلى للتنمية البشرية على اساس تعبئة الطاقات الانتاجية غير المستغلة والاستفادة منها فى مشروعات مولدة للدخل ويهدف كذلك الى تعبئة الخدمات التى تقدمها القطاعات المختلفة لمواجهة المشكلات المجتمعية من كافة جوانبها وفى الاساس يستهدف الأسر التى يقل دخلها عن مائة جنيه شهرياً وذوى الاحتياجات الخاصة ويدعم البرنامج المشروعات الانتاجية وأنشطة التدريب ويقدم معونات مالية وعينية ورعاية صحية .

وفى إطار عملية التنمية الاقتصادية وتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى أصدر الرئيس مبارك توجيهاته بأن تكون السياسة الاقتصادية ذات مضمون اجتماعى لمراعاة ظروف الطبقة الكادحة وان تكون هذه السياسة استمرار واضافة لما هو قائم دون انتقاص من ماتم انجازه والعمل على زيادة فرص العمل ، وضرورة التخفيف من الآثار الجانبية التى يمكن أن تنجم عن برنامج الاصلاح الاقتصادى بالنسبة لأفراد المجتمع ، وخاصة محدودى الدخل باعتبار أن هدف التنمية كما يحدد الرئيس مبارك هو المزيد من الموارد لكى تكون أداة لتحقيق العدل الاجتماعى فى

الخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين وفى إتاحة فرص العمل مع توفير الفرص الكاملة .

وفى هذا الاطار كانت فكرة إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية عام ١٩٩١ والذى يتمثل هدفه الأساسى فى خلق فرص عمل حقيقية وسريعه تتيح للمستهدفين من برامج الصندوق ومشروعاته . فرصة زيادة قدرتهم على الكسب وتحمل تطورات الأسعار والعمل على مساعدة المنتج الصغير بالتعاون مع وزارات القوى العاملة والزراعة والادارة المحلية والشئون الاجتماعية وذلك بإقامة مشروعات لتحسين البنية فى المجتمعات المحلية الى جانب تمويل برامج لإعادة التدريب والتأهيل وزيادة القدرة على تطوير العمالة مهنياً .

ويؤمن الرئيس مبارك ايماناً جازماً بأن العدالة الاجتماعية هى اساس شرعية الحكم وبأن اعباء الحياة يجب ان توزع على فئات المجتمع المختلفة بالعدل والانصاف بحيث يتحمل القادرون النصيب الأوفر . ويحرصوا على أداء حق الدولة والمجتمع عليهم بأمانة وتقدير لمسئوليتهم الاجتماعية . وكان من اهم دعائم سياسة مبارك فى عمليات الخصخصة وتوسيع دائرة الملكية الحرص الكامل على مصالح العمال وحقوقهم لأن التنمية لاتكون متوازنة الا اذا روعى فيها البعد الاجتماعى جنباً الى جنب مع البعد الاقتصادى وتلك هى الفلسفة التى تحكم منهج الرئيس مبارك فى عملية التنمية الشاملة .

وفى إطار حرصه على تحقيق العدالة الاجتماعية : يعطى الرئيس مبارك **قضية البطالة** اهمية بالغة وقد طلب من الحكومة ان تقتصر فى تدبير احتياجاتها على الإنتاج الوطنى حتى يذهب الجزء الأكبر من انفاقها العام الى القطاعات الوطنية فى الداخل بما من شأنه خلق قدر اكبر من الوظائف كل عام يتناسب مع الأعداد المتزايدة من شبابنا الذين اتموا تعليمهم فى الجامعات والمعاهد المتخصصة والذين يشكلون مستقبل مصر . وتبذل الحكومة كل جهدها من اجل تشغيل الخريجين وتأهيلهم للعمل فى القطاعات غير الحكومية بالاضافة الى دور القطاع الخاص فى استيعاب اعداد كبيرة من فرص العمل .

مشروعات المستقبل

ويحدد الرئيس مبارك المجالات التى تحتل مكانا بارزاً لمحاور العمل والتنمية فى المرحلة المقبلة وهى :

أولاً : المشروعات القومية الكبرى التى تغطى جانباً كبيراً من ارض مصر والتى يجب ان تكون لها نتائج ملموسة ليس فقط بالنسبة لحجم الانتاج ونوعيته وإدخال صور جديدة من التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والصناعة بل أيضاً على نشر العمران فى مختلف أنحاء البلاد وإدخال نمط جديد للحياة فى الصحراء واستثمار كنوزها ومواردها ويأتى على رأس هذه المشروعات العملاقة مشروع تنمية جنوب الوادى الذى ينتظر

ان يضيف اكثر من نصف مليون فدان الى الرقعة المزروعة ويتضمن انشاء تجمعات سكنية فى مناطق ظلت غير مأهولة قروناً طويلة وزيادة قدرتنا على التعامل مع الصحراء بمفاهيم حديثة فى الزراعة والرى والصناعة والتعدين والنقل والاتصالات واساليب المعمار والبناء وحماية البنية وتفتح آفاقاً جديدة امام الأجيال القادمة من أبناء مصر العظام الذين اقاموا حضارة شامخة فى هذا الوادى المبارك وظلوا لها كراماً حافظين مدة تتجاوز سبعة الآف سنة فاستحقوا من العالم اجمع كل تقدير وإحترام .

ثم يأتى مشروع تنمية شمال سيناء الذى يتيح لنا استزراع اربعمائة الف فدان بواسطة المياه الجارية فى ترعة السلام بعد عبورها قناة السويس ومن المتوقع ان يبدأ تشغيلها أواخر هذا العام ، ولتعمير هذا الجزء الحيوى من اقليمنا الوطنى ونشر العمران والحياة فى ربوعه أهمية بالغة .

ويندرج فى قائمة المشروعات كذلك مشروع استصلاح مائتين وعشرين الف فدان غرب قناة السويس ومشروع شرق العوينات الذى يعتمد على استخدام المياه الجوفية الكافية لرى مائتى الف فدان فى المرحلة الاولى ، والى جانب هذه المشروعات الضخمة بدأ تنفيذ مشروعات خاصة بإقامة مناطق صناعية كبرى فى شرق بورسعيد وفى

خليج السويس ، ووضعت خطة متكاملة لادخال الصناعة فى محافظات الصعيد على نطاق واسع بما يتناسب مع متطلبات هذا الاقليم واحتياجاته وامكاناته كما بدأ تنفيذ مشروع ضخم لإعادة بناء القرية المصرية ستكون له آثار واضحة على كل دروب الحياة فى الريف لأنه يتضمن أعمال البنية الأساسية التى تشمل إدخال مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء ورصف مداخل القرى والحفاظ على البنية الى جانب البنية الإجتماعية التى تشمل إقامة المدارس ومراكز الشباب والوحدات الصحية ومجمعات الخدمات والمكتبات العامة ليس فى القرى وحدها بل فى النجوع الصغيرة ، ويمتد المشروع كذلك الى اقامة البنية الاقتصادية عن طريق القروض الميسرة التى يمنحها صندوق التنمية المحلية لتمويل اى مشروع تنموى مهما تضاءل حجمه .

ثانياً : إعداد الانسان المصرى لمواجهة تحديات العصر الجديد والاهتمام بالتنمية البشرية وهى قضية لها اولوية خاصة وتتطلب جهودا متصلة فى مجالات التعليم والبحث العلمى والتدريب وإدخال التكنولوجيا الحديثة كإحدى مفردات الحياة اليومية للفرد والجماعة وتربية النشء فى كل انحاء مصر وتعميق الوعى الثقافى والنهوض بالدعوة الدينية والاستمرار فى الارتقاء بالمنظومة الاعلامية بحيث تسهم فى بلورة وجدان الفرد المصرى واثراء عقله فى مختلف مراحل حياته بصرف النظر عن وضعه التعليمى والاجتماعى .

ثالثاً : الاهتمام بالشباب رجال المستقبل واعدادهم لتولى مسئولية العمل الوطنى فى مختلف المجالات وذلك بتشجيعه على التفكير فى المستقبل ورسم صورة جديدة لمصر القادرة على الحفاظ على دورها الريادى فى القرن القادم وهو مايتطلب تمكين الشباب من زيادة وعيه بقضايا الوطن والتيارات الحديثة فى العالم على امتداده وتوسيع نطاق مشاركته فى الحياة العامة من خلال المؤسسات الشرعية القائمة وتلك التى يمكن ان تستحدث فى المستقبل وحثه على اتخاذ المبادرة فى مناقشة شئون الوطن وزيادة قدرته على التعامل مع الوسائل الحديثة فى الاتصال ونظم المعلومات والأساليب التكنولوجية المتقدمة والتمكن من مفرداتها والتزود بالقدرة على القيادة فى المجالات المختلفة لأن كل هذه العناصر سوف تكون من المتطلبات الأساسية فى اتساق العصر الجديد وبدونها يصبح التقدم لمواقع الصدارة أمر بالغ الصعوبة بعيد الإحتمال ولكى نهيئ الشباب ليتزود بهذه القدرات تسعى الدولة الى تيسير مواجهته لاحتياجاته المعيشية ، سواء بتشجيع اقامة المشروعات التى تولد فرص عمل كبيرة او بتنفيذ مشروعات إسكان الشباب التى توفر له سبعين الف مسكن فى السنوات القليلة القادمة بقروض ميسرة تسدد على مدى اربعين عاماً ، فضلاً عن أن الشباب لايتحمل أكثر من ٦٠٪ من تكلفة إقامة المسكن لأن الدولة توفر باقى التكلفة من حصيلة بيع الأراضى فى المدن الجديدة ، ويتحمل



الرئيس مبارك .. أبوة وحنان دافق

الحزب الوطنى المسئولية الأولى فى اعداد الشباب لمواجهة تلك المتطلبات فهو حزب المستقبل الذى يمثل السواد الأعظم من أبناء الشعب والمؤسسة الأولى التى تتبنى قضايا الشعب وتواجه معه مشاكله وتحدياته .

رابعاً : الاهتمام بالطفولة صانعة المستقبل وبدور المرأة فى تنمية المجتمع والنهوض بالوطن على اعتبار أنها نصف المجتمع وهى المدرسة الأولى لتربية النشء وغرس القيم الصحيحة فى وجدانه ثم أنها تشارك الرجل فى تحمل مسئولية العمل الوطنى وتنفيذ مشروع النهضة الكبرى بالاستزادة من العلم والتقدم للمشاركة فى الحياة العامة . لا باعتبارها ترفا او رفاهية بل لأنها واجب والتزام وطنى مفروض على كل مواطن قادر لافرق فى هذا بين الرجل والمرأة .(*)

●●●

(*) الرئيس مبارك فى المؤتمر العام السابع للحزب الوطنى ١٩٧٨/٧/٢٢.

السياسة الخارجية فى عهد مبارك

يتميز نهج إدارة السياسة الخارجية فى عهد مبارك بمجموعة من القيم. أهمها المصداقية فى التعامل والشفافية والوضوح فى الأهداف والغايات. وذلك بجانب منظومة المبادئ الراسخة التى لا تحيد عنها القيادة السياسية وفى هذا الاطار تلتزم السياسة الخارجية بمجموعة من الركائز هى :

اولا : التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر وللدول الشقيقة التى تدخل فى دوائر انتمائنا وارتباطاتنا الاساسية ولكل اقطار الأرض .. وصولا إلى مجتمع دولى يسوده التعاون والاخاء وتختفى منه الحروب وعوامل الدمار والخراب .

وترتبط بهذا مساندتنا النشيطة للجهود المبذولة للحد من سباق التسلح .. والقضاء على اسلحة الدمار الشامل التى تهدد البشرية فى حاضرها ومستقبلها وتنذر بتقويض كل ما اقامه المجتمع الانسانى فى قارات العالم من عمران وبناء .

ثانيا : توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية.

ثالثا: الالتزم بسياسة خارجية متزنة متعقلة ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح الاستراتيجية ولاتلتفت الى صغائر الأمور .

رابعا : تعزيز التضامن بين الدول التى تشكل دوائر اهتمامنا الاساسية .. وفى مقدمتها الدول العربية ودول القارة الافريقية وبلدان عدم الانحياز .. والاسهام فى القضاء على اسباب التوتر والخلاف بين هذه الدول» (١)

والمصلحة الوطنية هى العنصر الحاسم فى حركة السياسة الخارجية.. ويتحدث الرئيس مبارك موضحاً ذلك فيقول :

«.. إن تحديدنا لمبادئ سياستنا الخارجية .. والموقع الذى تحتله على خريطة الأهداف القومية .. يقوم على عدة مبادئ واضحة .. أولها أن هذه السياسة تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية ، لا بالمعنى الضيق بل ضمن رؤية شاملة لعالم يسوده السلام والمصالحة.. ويتحقق فيه الخير لجميع الشعوب فى مناطق العالم المختلفة .. عن طريق تبادل المصالح والمنافع وتسخير الامانات المادية والعلمية المتوفرة للانسان .. للوصول إلى حياة أفضل للجنس البشرى كله» (٢)

والتحرك الخارجى فى فكر الرئيس مبارك هو امتداد للسياسة الداخلية .. بمعنى أن اتصالات مصر الخارجية المكثفة هى لصالح الداخل ويحدد الرئيس مبارك ابعاد الزيارات الخارجية قائلا : **«.. إننا ننظر للتحرك فى المجال الخارجى كعنصر مكمل للعمل الداخلى .. ولذلك فإننا نحرص على توظيفه لخدمة قضايا التنمية والاستقرار والتقدم ..**

(١) خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى ١٩٨٧/١٠/١٢ .
(٢) خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال ١٩٩٩/٥/١ .

ونسعى لمد جسور التعاون والتفاعل الخلاق مع كافة الدول التى تثبت استعدادها لاحترام سيادتنا وحقوقنا ومصالحنا» (١)

ويرى الرئيس مبارك ان نجاح السياسة الخارجية يتوقف على قدرتها فى توظيف التحرك الخارجى لدعم التنمية الاقتصادية والحفاظ على المكتسبات الوطنية ، وفى هذا الخصوص يقول الرئيس:

«.. إذا كانت سياستنا الخارجية ناجحة فإن مقياس النجاح هو فى خدمة السياسة الخارجية للبناء الداخلى » (٢)

وتلعب مصر دورا بارزا لمواجهة الجوانب السلبية لظاهرة العولمة والاستفادة من جوانبها الايجابية بالتعاون معه الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وضرورة الحوار بين الدول والمؤسسات المانحة من جانب والدول النامية من جانب آخر وبمشاركة المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها البنك الدولى.

- **نزع أسلحة الدمار الشامل**

كانت مصر فى طليعة الدول الداعية إلى نزع السلاح، كما أنها اخذت المبادأة منذ عام ١٩٧٤ باقتراح إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الاسلحة النووية، واطلقت فى ابريل ١٩٩٠ مبادرة إخلاء الشرق الأوسط من كافة اسلحة الدمار الشامل .. وتتلخص مبادرة الرئيس مبارك السلمية فى النقاط التالية :

(١) خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى ١٢/١٠/١٩٨٧ .
(٢) خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال ١/٥/١٩٩٩ .

* إزالة كل اسلحة الدمار الشامل بلا استثناء من منطقة الشرق الاوسط خاصة الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية .
* ضرورة التزام كل دول المنطقة بهذه المبادئ دون استثناء .
* وضع نظام دقيق للتحقيق فى تنفيذ هذا الالتزام من جانب الجميع عن طريق التفتيش لتوفير الثقة المتبادلة .

ودعوة الرئيس مبارك إلى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط تنبع من قناعة بأن :

".. سباق التسلح النووى وباقى اسلحة الدمار الشامل من شأنه أن يعقد جهود السلام ويهدد الاستقرار فى المنطقة تهديداً خطيراً ويحرم شعوبها من غد اكثر رفاهية وازدهار " (*)

وقد جاء فى كلمة الرئيس مبارك امام اعضاء مجلس السوفييت الاعلى بموسكو خلال زيارته للاتحاد السوفيتى السابق:

".. نرى لزاماً علينا أن تتبنى دول منطقة الشرق الأوسط كلها دون استثناء استراتيجية واضحة للسلام تقوم على ركيزتين اساسيتين، اولاهما : تطهير المنطقة من اسلحة الدمار الشامل بجميع انواعها واشكالها النووية والكيماوية والبيولوجية ... ولذلك تقدمت مصر إلى المجتمع الدولى باقتراح محدد فى هذا الشأن لقى تأييد عدد كبير من الدول ذات الوزن ومنها بلادكم الصديقة، كما انه حظى بدعم عربى شامل

(*) بيان مصر امام القمة الثانية عشرة لدول عدم الانحياز (ديربان/ جنوب افريقيا ١ سبتمبر ١٩٩٨).

وبقى أن تتجاوب اسرائيل معه .... والركيزة الثانية للسلام هى بذل جهود مركزة حادة لتسوية القضايا الساخنة فى المنطقة ... وفى مقدمتها القضية الفلسطينية التى يترتب على بقائها دون حل تهديد خطير للأمن والاستقرار فى المنطقة .. ويكفى أن تشير الى أنها تسببت فى نشوب أربع حروب ضارية بين العرب واسرائيل » (١)

وترتبط دعوة الرئيس مبارك باخلاء منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل ارتباطا وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .. ذلك أنه إذا ما تم توجيه الأموال المهدرة على سباق التسلح النووى إلى مجال التقدم العلمى .. فإن ذلك يصب بالقطع فى مصلحة رفع مستوى معيشة الانسان فى كل مكان

واستضافت مصر مؤتمر التوقيع على معاهدة اعلان القارة الافريقية خالية من السلاح النووى فى ١١ ابريل ١٩٩٦، وأكد الرئيس مبارك على حقيقة :

".. أن الدمار الشامل والخراب الذى تسببه الاسلحة النووية لا يعرف حدوداً، ولا يفرق بين دولة واخرى، ولا يقف عند مشارف قارة بعينها أو منطقة دون غيرها" (٢)

ووصف الرئيس موقف القارة الافريقية فى هذا الشأن بالريادة وقال:

".. بعد هذه العقود الثلاثة التى عاصر فيها المجتمع البشرى كثيراً

(١) كلمة الرئيس مبارك أمام أعضاء لجان مجلس السوفييت الأعلى بموسكو ١٩٩٠/٥/١٦ .
(٢) كلمة الرئيس مبارك فى افتتاح مؤتمر القاهرة الخاص بإخلاء افريقيا من السلاح النووى ١٩٩٦/٤/١١ .

من الاحـداث الجسـام والتطورات الجـذرية العمـيـقة، وعـانى من اشـكال متجددة من الصـراع واستخدام القوة، تأخذ القـارة الافريقية خطوة رائدة اخرى، وتضرب المـثل لقارات العالم وتجمعـاته المختلفة، حـيث تحتفل بالتـوقيع على معـاهدة تمثل انجـازاً ملمـوساً علـى طريق منع الانتشـار النووى علـى المستويين الاقليمى والعالمى» (*)

ويرى الرئيس مبارك أن :

«.. مـفهـوم الردع النووى الذى سـاد فى حقـبـة ماضـيـة قد ثبت عـدم جـدواه، بعد أن اسـتطاعت الحضـارة الانسـانية ان تتـجاوز تلك المـرحلة التى كـانت الدول تتسـابق فـيهـا لتحـقيق أمنـهـا وعـزتها بامـتلاك أشـد الاسلحـة فـتكا وتدمـيراً ... واصـبـحت قـوة الأمم تقـاس بمـا تملكه من اسـاليب العلم والتـقـدم وقـدرتهـا عـلى المنافـسـة فى حلبـة الانتـاج والتعمير » (*)

• الدائرة العربية

بذل الرئيس مبارك جـهوداً مضنية بعد توليـه الحكم فى اكتوبر ١٩٨١ من اجل عودة مصـر لمكانتها العربية كدولة مـحورية .. ونقطة للتوازن .. وركـيزة للاسـتـقرار والسـلام فى المنطقـة . ولقد توجـت تلك المسـاعى بعودة مصـر إلى الجامعة العربيـة فى مايو ١٩٨٩ وعودة الجامعـة العربية إلى مصر .

(*) المصدر السابق .

ودعا الرئيس مبارك منذ توليه السلطة إلى استعادة التضامن العربى من منطلق ادراك التطورات التى يشهدها العالم مع مطلع القرن الحادى والعشرين.. وضراوة التحديات التى تواجهها الأمة فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها ... تلك التطورات والتحديات التى تتطلب اقصى قدر من التماسك والترابط وأعلى درجات التنسيق بين السياسات والخطوات.

والتضامن العربى فى فكر الرئيس مبارك :

".. ليس مجرد شعار يرفع، وعبارات براقة تردد، بل هو ممارسة متصلة، ومشاركة كاملة فى السراء والضراء، ومؤازرة صادقة فى مواجهة كافة التحديات، ومساندة مخلصة فى كل المواقف" (*)

والتضامن العربى فى فكر الرئيس مبارك يقوم على الأركان التالية:

أولا : التوصل إلى صياغة عربية -متفق عليها- للسلام كهدف من أهداف امتنا فى عالم اصبح يضع تحقيق السلام فى مقدمة اهدافه وأولوياته.. ويعتبر الحرب خطراً داهماً على الانسانية وعلى مستقبل الحياة على هذا الكوكب .

ثانياً : تحديد دور نشط نقوم به فى عملية الوفاق العربى .

ثالثاً : يتعين علينا أن نتفق على مضمون واقعى نلتزم به للدفاع المشترك للتوصل إلى تفاهم وتوافق فى الآراء حول المبدأ وتطبيقاته العملية فى الواقع العربى، وبصرف النظر عن أى خلافات فى الرأى أو تباين فى السياسة .

(*) كلمة الرئيس مبارك فى حفل العشاء الذى اقامه تكريماً للسلطان قابوس ١٩٨٢/٥/٨ .

رابعاً : علينا أن نلتزم إلتزاماً صارماً بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضنا البعض .

خامساً : ان تنوع الآراء وتعدد الاتجاهات هى من الضرورات التى لا مفر منها ولا غنى عنها .

سادساً : يتعين علينا أن نوجه قدراً اكبر من اهتمامنا لقضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى العلم فى الوطن العربى على امتداده .

سابعاً : يتعين أن يتسم تعاملنا مع العالم الخارجى بالثبات والاستقرار، وأن نتابع تحركاتنا مع مختلف الأطراف الدولية وخاصة الدول الصديقة التى تجمعنا بها مصالح مشتركة" (١)

والتضامن العربى هو السلاح الأمضى لمواجهة التحديات التى تواجهها الدول العربية .. فيقول الرئيس مبارك :

".. التحديات التى نواجهها جميعاً دون استثناء تتطلب منا يقظة بالغة وقدرة مضاعفة على الحفاظ على الرؤية الواضحة للهدف ... ولا يمكن أن يخفى على أحد منا أن السلاح الأول الذى يجب أن نوفره لأمتنا وشعوبنا فى مواجهتها لتلك التحديات هو التضامن الصادق ووحدة الصف النابعة من الايمان بتطابق الأهداف والغايات واستحالة قيام التناقض والتباين فى المصالح الحقيقية بين الاقطار العربية، وهو أمر

(١) خطاب الرئيس فى القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء فى ٢٣ مايو ١٩٨٩ .

يدعو كافة العرب إلى تسوية ما يقوم بينهم من خلافات بالطرق الودية والحوار الموضوعى الهادئ» (١)

والعلاقات العربية -العربية فى فكر الرئيس مبارك هى علاقات أزلية ومصيرية تحكمها مبادئ وأسس راسخة أهمها الاحترام المتبادل، ويجسد الرئيس مبارك تلك الرؤية فى عبارات بسيطة فيقول:

«.. علينا أن ننتقد السياسات ولكن لا نتبادل الاتهامات ... وأن نحترم بعضنا البعض ... ونحترم القيم والتقاليد العربية فى مخاطبة الشعوب والقادة .. وألا نتناول رموزنا بما يسئ ... وأن يكون تناولنا للرموز العربية بكل الموضوعية والاحترام» (٢)

ويضيف الرئيس :

ولهذا فإن الرئيس مبارك يشدد دائما على رفض استخدام القوة فى العلاقات العربية - العربية لأنها تتنافى مع التقاليد العربية الاصيلة وفى هذا الصدد يقول الرئيس :

«.. إن مبدأ اللجوء إلى القوة داخل الاسرة العربية هو مبدأ مرفوض بالنظر إلى الخطورة التى يمثلها للنظام العربى كله، فهو يلغى تماماً مفهوم التضامن العربى .. ويضرب فى مقتل فكرة وحدة المصلحة والمصير» (٣)

---

(١) خطاب الرئيس فى القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء فى ٢٣ مايو ١٩٨٩ .
(٢) كلمة الرئيس مبارك فى اليوم العالمى للتضامن مع الشعب الفلسطينى ١٩٨١/١١/٢١ .
(٣) خطاب الرئيس فى القمة العربية الطارئة بالقاهرة ١٩٩٠/٨/١٠ .

ويولى الرئيس مبارك قضية الأمن القومى العربى أهمية كبرى بالنظر إلى ارتباط هذا الأمن بالقوة العربية وبالوجود العربى ذاته .. وفى توضيح تلك الرؤية يقول الرئيس :

".. إن مفهومنا للأمن القومى لا ينطلق فقط من رؤيتنا للتهديدات التى نواجهها .. بل إنه يستمد فى المقام الأول من تقديرنا لقوتنا وعناصر مجدنا وعزتنا . والقوة فى هذا السياق لا تقتصر على القوة العسكرية وحدها بل إنها تشكل مختلف جوانب القوة الحضارية والسياسية والاقتصادية والثقافية .. لأنها تسهم كلها فى صهر الجبهة العربية الحصينة التى تردع الاثم والعدوان، وتجهض كل تفكير فى تهديد العرب وتقويض شعورهم بالأمن والاستقرار" (*)

ويرى الرئيس مبارك أن دور القوات المسلحة أساسى فى الحفاظ على السلام وتأمين حدود مصر وإمتدادها العربى والقارى ضد أى أعمال وفى هذا يقول : **" .. لاشك أن الدور الذى تقدمه القوات المسلحة فى مرحلة السلام لا يقل أهمية وخطورة عن دورها فى حالة الحرب لأن مصر تتحمل مسئولية كبرى تتجاوز حدودها الجغرافية بحكم موقعها الفريد ومركزها فى قلب الأمة العربية وفى طليعة الشعوب الأفريقية المناضلة فى سبيل الحرية وتمتد هذه المسئولية لتشمل الحفاظ على السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط ومساعدة الدول الصديقة فى التصدى لأى**

(*) قمة الرئيس مبارك أمام قمة بغداد الطارئة ١٩٩٠/٥/٢٨ .

عمليات تهدد أمنها وسلامتها .. وهنا يبرز دور قواتنا المسلحة التى تشكل الدرع الواقى لمصر والأمة العربية كلها، وقواتنا الرادعة فى مواجهة كافة الاخطار»(*).

ولم تتوقف جهود الرئيس مبارك من أجل بناء كيان عربى قادر على مواجهة التحديات الجسام التى تفرضها الألفية الثالثة على جميع الأصعدة الاقتصادية والثقافية والاعلامية .. فدعاإلى انشاء سوق عربية مشتركة على اعتبار ان هذا الموضوع لم يعد مسألة هامة فحسب بل هو ضرورة حيوية لا مناص منها فى عالم لا يعترف إلا بالكيانات الاقتصادية الكبرى .

ولقد اثمرت دعوة الرئيس مبارك خطوة لها تأثيرها الملموس فى تعميق جذور التعاون الاقتصادى العربى .. وهى توقيع اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة بخطوات تدريجية متتابعة على مدى عشرة اعوام تبدأ من يناير ١٩٩٨ بحيث يصبح الطريق ممهداً لقيام السوق العربية المشتركة فى مرحلة تالية.. ثم قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى ٦ ديسمبر ١٩٩٨ للبرنامج التنفيذى لاستئناف التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة ٠

(*) الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى ١٩٨٤/٦/٢.

• القضية الفلسطينية :

إن منطلقات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية تعود فى الحقيقة إلى عشرات السنين التى ناضلت خلالها مصر - ولاتزال - من أجل استعادة هذه الحقوق المغتصبة فى معركة تاريخية متصلة خاضها شعب مصر بأكمله حرباً وسلماً تصدى فيها للعدوان لكن ايمانه لم يتزعزع بقوة الحق الفلسطينى وعدالته .

ويؤكد الرئيس مبارك -دائما - ان القضية الفلسطينية تحتل مكان الصدارة بالنسبة لمصر شعبا وقيادة .

وينبع الموقف المصرى من القضية الفلسطينية من واجب قومى والتزام تاريخى دون فرض وصاية على الشعب الفلسطينى يقول الرئيس مبارك :

".. نحن نكرر اننا لا نسعى إلى فرض شئ على هذا الشعب، فلا نحن زعمنا اننا نتحدث باسمه، ولا نحن نرغب فى فرض الوصاية عليه، وانما نحن نتطوع باداء واجب قومى والتزام تاريخى نحوه، وسيكون هو فى النهاية صاحب القبول الفعلى والكلمة الاخيرة، لأن الأمر يتعلق بمستقبله ومصيره، وله وحده أن يختار الصيغة التى تخلصه من الحكم الاسرائيلى .. وتتيح له ان يشارك فى صنع السلام والرخاء" (*)

وطوال السنوات الماضية عمل الرئيس مبارك من اجل القضية

(*) خطاب الرئيس أمام مجلس الشعب والشورى ١٩٨١/١١/٨ .



الرئيس مبارك .. جهود دائمة من أجل السلام

الفلسطينية، وليس هناك قضية اخرى نالت من وقت الرئيس واهتمامه مثل القضية الفلسطينية ودفع عملية السلام فى الشرق الأوسط . ولقد حولت مصر قضية الشعب الفلسطينى من قضية لاجئين لتصبح قضية شعب ودولة . ويؤكد الرئيس مبارك موقف مصر وجهودها وما بذلته من تضحيات بأعز ابنائها واغلى شهدائها،

وركزت الدبلوماسية المصرية فى تحركاتها من اجل إبراز القضية الفلسطينية ودعمها باعتبارها قضيةأساسية .. تمثل المحاور الرئيسية للجهد السياسى المصرى .. وتشكل لب النزاع فى الشرق الأوسط .

واخذت مصر على عاتقها أن تسعى بكل الوسائل المتاحة إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع العربى - الاسرائيلى يرتكز على تسوية المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها على نحو يضمن لكل طرف حقوقه المشروعة .

ومن هذا المنطلق ساندت مصر بكل قوة موقف المفاوض الفلسطينى فى مؤتمر مدريد للسلام (اكتوبر ١٩٩١) حيث امدته بالخبرات والكفاءات الدبلوماسية والقانونية لمساعدته فى إدارة ملفات التفاوض .. وأكدت فى كل مناسبة ان السلام المنشود هو السلام العادل والشامل المبنى على اساس قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية .. والذى يضمن للشعب الفلسطينى كافة حقوقه على اساس القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ اللذين يؤكدان على حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى والانسحاب من الاراضى العربية المحتلة.

ولعبت مصر دوراً فاعلاً فى المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية واستضافت القاهرة اكثر من قمة بين الجانبين ففى ٤ مايو ١٩٩٤ بالقاهرة وقع اتفاق تنفيذ الحكم الذاتى لغزة واريحا ، وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ بطابا تم التوقيع على اتفاق تنفيذ الحكم الذاتى وإعادة الانتشار والانسحاب الاسرائيلى من ٦ مدن فلسطينية (اوسلو٢) .

وقدمت مصر كل الدعم لاتفاق الحكم الذاتى الذى تم التوصل إليه فى القاهرة مايو ١٩٩٤ .

كما ساندت إتفاق الحكم الذاتى الذى تم التوصل إليه فى واشنطن عام ١٩٩٥.

وعبرت مصر عن ارتياحها لتسلم السلطة الفلسطينية إدارة قطاع غزة واريحا وانتشار قوات الأمن الفلسطينية فى المنطقتين بعد إنسحاب القوات الاسرائيلية .. تنفيذاً لاتفاق إعلان المبادئ واتفاق القاهرة.

وطالبت مصر اسرائيل بوقف بناء المستوطنات باعتبارها خرقاً لقواعد القانون الدولى. كذلك طالبتها بالوفاء بالتزاماتها الخاصة بالاتفاقيات المبرمة مع السلطة الفلسطينية وفى مقدمة ذلك إخلاء سبيل السجناء الفلسطينيين .. والرفع الكلى للحصار الاقتصادى المفروض على المناطق الفلسطينية .. واستئناف مفاوضات الوضع الدائم بمصداقية تامة مع الجانب الفلسطينى .

وحول موعد إعلان الدولة الفلسطينية والمكاسب التى حققتها القيادة الفلسطينية .. وبالذات تأكيد حق هذا الشعب فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ارضه ومساندة قوى دولية لها مكانتها باعلان دعمها لهذا الحق واعترافها به دون تحفظ ... حول هذا كله يقول الرئيس مبارك :

".. يجب أن يسلم الجميع بأن الشعب الفلسطينى هو وحده صاحب الحق فى تحديد موعد واطار اتخاذ تلك الخطوة حسبما يراه محققاً لمصلحته"

• ازمة الخليج الثانية

لم تتوقف جهود الرئيس مبارك من اجل تصحيح الاوضاع السلبية التى ترتبت على ازمة الخليج الثانية سواء على مستوى العراق ذاته او المستوى العربى عموما . فعلى الصعيد العربى قام الرئيس بمساع حثيثة من اجل رأب الصدع وبناء الثقة وإعادة التضامن الى الاسرة العربية الواحدة .

وترفض مصر بكل حزم كافة الاجراءات والممارسات ضد العراق خارج قرارات مجلس الامن والشرعية الدولية وبجهد لا يعرف الكلل ، يسعى الرئيس مبارك من اجل رفع المعاناة عن الشعب العراقى .. يقول الرئيس :

« .. لا يوجد عربى واحد سعيد بنتائج الاحداث المفجعة التى دارت فى منطقة الخليج منذ شهر اغسطس ١٩٩٠ .. وان احتلال دولة عربية لاراضى دولة عربية اخرى .. كان خطأ سياسياً خطيراً .. وإننا لا نفرق بين أى من الشعوب العربية .. حيث اننا ننتمى الى اسرة عربية واحدة .. ولا يمكن بالتالى لاحد منا أن يسعد لمعاناة العراقيين .. ونحن ننتظر اليوم الذى تنتهى فيه محنتهم » (*)

ويؤكد الرئيس مبارك على وحدة العراق وسلامة اراضيه ذلك ان التقسيم من شأنه ان يخل بالتوازنات فى المنطقة .. يقول الرئيس :

(*) كلمة الرئيس مبارك فى مأدبة العشاء التى اقامها تكريما له الرئيس التنزانى السابق جوليوس نيريرى فى دار السلام ١٩٨٤/٢/٥ .



الرئيس مبارك رئيساً لدورتين متتاليتين لمنظمة الوحدة الافريقية

« اننا ضد تقسيم العراق وتمزيقه لأن ذلك سيولد مشاكل لا حدود لها والتوازن فى المنطقة سيختل بعنف وسيؤدى هذا بدوره الى اندلاع الصراعات والحروب .. وان الهدف الاساسى كان وسيظل الحفاظ على وحدة الشعب العراقى وسلامة اراضيه » (*)

وترى مصر انه يجب تشجيع العراق على تنفيذ التزاماته حتى ترفع العقوبات عنه فى نهاية المطاف .

(*) رسالة الرئيس مبارك فى احتفال مصر بيوم افريقيا ١٩٨٤/٥/٢٤ .

• الدائرة الافريقية

تعطى مصر اولوية فائقة للعمل فى المجال الافريقى باعتبار أنه أحد المجالات الرئيسية التى يدور حولها الأمن القومى المصرى بمعناه الواسع .. وتتبلور فيه المصلحة المصرية فى جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وتبنى مصر علاقاتها مع جميع الدول الافريقية على اساس انه :

".. لا يوجد أى تضارب فى المصالح بأى شكل من الاشكال بين العائلة الواحدة، وعلى هذا فإننا يجب أن نجد حلولاً للنزاعات القائمة قبل أن تتخذ ابعاداً جديدة وتسمم جو العلاقات"

ويرى الرئيس مبارك أن منظمة الوحدة الافريقية :

".. هى الحصن الذى يحمى شعوب القارة ويحتضن تضامنها ويعبر عن شخصيتها المتميزة على المسرح العالمى، فإنها ظلت بكل ما فى وسعها للحفاظ على هذه المنظمة وتحييد كل العوامل السلبية التى تقف فى طريقها"

وقد ترجم دور مصر المؤثر فى افريقيا فى عهد الرئيس مبارك فى انتخاب سيادته نائباً لرئيس منظمة الوحدة الافريقية فى يوليو ١٩٨٦، ثم رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية (يوليو ١٩٨٩-يوليو ١٩٩٠)، ولثقة الزعماء الافارقة فى ادارة الرئيس مبارك للعمل السياسى الدولى ولعلاقاته الطيبة مع الجميع تم اختياره مرة ثانية لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية للدورة التاسعة والعشرين عام ١٩٩٣ .

وحققت منظمة الوحدة فى ظل رئاسة الرئيس مبارك انجازات عديدة فى مقدمتها استقلال ناميبيا عام ١٩٩٠، واطلاق سراح الزعيم الافريقى نيلسون مانديلا فى اوائل عام ١٩٩٠ . كذلك قام الرئيس مبارك بدور بارز فى تسوية الكثير من المنازعات الافريقية من بينها النزاع بين موريتانيا والسنغال الذى اندلع فى سبتمبر ١٩٨٩..وامكن احتواؤه بعد وساطة مصرية توجت بانهاء النزاع وبتوقيع البلدين اتفاقية سلام واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين داكار ونواكشوط فى ٢٤ ابريل ١٩٩٢ . كما قام الرئيس مبارك بمهمة سلام فى الفترة من ٨٩-١٩٩٠ لاحتواء نزاعين حدويين بين مالى وبوركينا فاسو، وبين السنغال وغينيا بيساو .

وخلال عامى ٩١ و ١٩٩٢ قامت مصر بثلاث مهمات سلام فى افريقيا .. ففى موزمبيق قامت الدبلوماسية المصرية بقيادة الرئيس مبارك برعاية مفاوضات مباشرة بين حكومة موزمبيق وحركة "دينامو" المعارضة حتى تم توقيع اتفاق السلام فى اكتوبر عام ١٩٩٢ ، كما عملت من اجل حوار بين الفصائل المتناحرة فى ليبيريا (١٩٩١) حتى تم الاتفاق على إجراء انتخابات عامة تقرر المستقبل السياسى للبلد.

ودعا الرئيس مبارك فى عام ١٩٩٣ -خلال رئاسته لمنظمة الوحدة الافريقية- إلى عقد قمة افريقية مصغرة اقرت انشاء الآلية الافريقية لحل المنازعات بالطرق السلمية كآلية مستديمة تابعة للمنظمة للتعامل مع النزاعات من خلال مجلس مركزى .. من اجل العمل على حل النزاعات بالحوار والتفاوض وحقن الدماء على اساس الالتزام بمبادئ

ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .. واسهمت الدبلوماسية المصرية بنشاط وفاعلية فى العمل على تقوية هذه الآلية سياسياً ومالياً وانشأت وزارة الخارجية بناء على تكليف الرئيس مبارك برنامجاً لتدريب كوادر الدول الافريقية على مهمات حفظ السلام .

كما سعى الرئيس مبارك من خلال اتصاله بالاشقاء الافارقة إلى العمل على تطويق المواجهات العسكرية فى السودان واثيوبيا وانجولا وموزمبيق ورواندا وبورندى وغيرها .

واحتضنت مصر المؤتمر الخاص باخلاء افريقيا من السلاح النووى ١٩٩٦/٤/١١ والذى توج بالتوقيع على معاهدة القاهرة (بلندابا) لاعلان القارة الافريقية منطقة خالية من الاسلحة النووية، وهى خطوة هامة عكست حكمة القادة وارتفاع مستوى وعى الشعوب فى قارتنا وسعيها الرائد من اجل السلام والأمن والاستقرار . ووصف الرئيس مبارك تلك الخطوة بأنها مثل يحتذى للقارات الآخرى، وانجاز ملموس على طريق منع انتشار الانتشار النووى على المستويين الاقليمى والعالمى .

كذلك انضمت مصر فى ٢٩ يونيو ١٩٩٨ إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا - COMESA) وتعمل مصر فى اطار الكوميسا على تخفيض التعريفة الجمركية مع دول المجموعة بما يتناسب مع الاجراءات التى اتخذتها هذه الدول والتى وصلت إلى ٨٠٪ وتصل إلى ٩٠٪ اعتباراً من الأول من اكتوبر ١٩٩٩ لتصل إلى صفر فى عام

٢٠٠٠ لتكون منطقة تجارة حرة بين الاعضاء ، والدخول فى اتحاد جمركى بحلول عام ٢٠٠٤ وإزالة كافة العوائق غير الجمركية .

وقد شهد عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ أهم حدث سياسى على مستوى القارة الافريقية حيث أعلن عن قيام الاتحاد الإفريقى AFRICN UNION (AU) رسميا فى زامبيا خلال مؤتمر القمة الإفريقى الذى شاركت فيه مصر والذى عقد فى لوسكا فى الفترة من ٩ - ١١ يوليو ٢٠٠١ متوجا سلسلة من الجهود بدأت بقيام منظمة الوحدة الإفريقية فى عام ١٩٦٣ .

وكان حصاد عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية فى إفريقيا .. حصادا حافلا ، .. فلم تتخلف فيه مصر عن حضور أى محفل إفريقى سياسى أو اقتصادي، حيث كان لها حضور مؤثر وفعال، وداعم لمصالح الاشقاء الأفارقة.

• الدائرة الآسيوية

حرص الرئيس مبارك منذ توليه مسئولية الحكم على أن يكون لمصر تواجدها المكثف فى الدائرة الآسيوية .. باعتبارها من الدوائر الهامة فى سياسة مصر الخارجية ، وتكتسب الدائرة الآسيوية اهميتها من اعتبارات عدة فى مقدمتها التقارب الحضارى الكبير .. وتشابك المصالح معها فى شتى المجالات .. والفرص المتاحة لنا للاستفادة من التقدم الذى حققته فى ميادين عديدة فى العقود الأخيرة .

وبلغ التواجد المصرى على الساحة الآسيوية ذروته فى ابريل ١٩٩٩ حيث زار الرئيس مبارك الصين الشعبية وكوريا الجنوبية واليابان ، ويمكن رصد نتائج الجولة الآسيوية فى الجوانب التالية :

أولا : العمل المشترك على تحقيق قدر أكبر من التكافؤ والتوازن فى النظام العالمى الجديد ، والاتفاق على سياسة موحدة للتعامل مع بعض الظواهر التى افرزها هذا النظام ، ومنها بلورة مفاهيم جديدة لمبدأ سيادة الدول ، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، ومبدأ المساواة بينها .

ثانيا : توجيه مزيد من الاهتمام إلى المشاكل التى تواجه الدول النامية فى قارات العالم المختلفة ، وتعميق الشعور لديها بالتفاوض وتشابك المصالح ، وعلى سبيل المثال ، فإن الدول الآسيوية تبدى اهتماماً متزايداً بعملية السلام فى الشرق الأوسط ، مثلما نهتم نحن بتحقيق السلام والاستقرار فى المناطق الآسيوية ذات الحساسية الخاصة.

ثالثا : اعتماد استراتيجية واضحة لضمان العدالة وتكافؤ الفرص فى النظام الاقتصادى العالمى ، عن طريق إجراء حوار شامل وموضوعى بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب الآخذة بطريق النمو.

رابعا : توسيع وتعميق التعاون وتبادل الخبرة بين الدول النامية فى مجالات التحول التكنولوجى فى شتى ميادين الصناعة والزراعة

والخدمات ، زيادة الصادرات بمعدلات عالية والنفاذ إلى الأسواق الخارجية بالاضافة إلى المساعدة فى تأهيل العمال وتدريبهم ورفع مستوى انتاجيتهم ، وإقامة المشروعات المشتركة ، وزيادة الاستثمار المباشر بما يساعد الدول النامية على رفع متوسط الدخل الفردى وخاصة الفئات العمالية .

• حركة عدم الانحياز

تعتبر حركة عدم الانحياز واحدة من أهم دوائر التحرك المصرى سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، فمصر إحدى الدول المؤسسة للحركة ، وكان لها الريادة فى هذا المجال .. وفضل السبق فى الاتجاه نحو هذه السياسة .. فى عالم يزخر بالصراعات والحروب الاقليمية والمواقف المشتعلة .

وقدم الرئيس مبارك تصوراً متكاملاً لكيفية قيام الحركة بالدور الفعال والمنشود فى ظل المناخ الجديد للعلاقات الدولية ويقوم هذا التصور على النقاط الرئيسية التالية :

اولاً : إجراء اتصالات نشطة مع القوى الكبرى ، وطرح رؤيتنا للاطار الذى يضمه حماية مصالحنا الحيوية وحقوقنا المشروعة فى عصر الوفاق سواء فى مجال تسوية الخلافات الاقليمية ، او فيما يتعلق بإصلاح الخلل القائم فى هيكل الاقتصاد العالمى ، وتحقيق قدر اكبر من التوازن والتكافؤ بين مصالح الدول

المتقدمة الغنية ، والدول النامية التى تسعى جاهدة للخروج من دائرة الفقر والتخلف.

ثانيا : ان تكون وسيلتنا الى تحقيق هذا التفاهم مع الاطراف الاخرى هى الدخول معها فى حوار شامل وصريح باسلوب يجمع بين التمسك بالمبادىء والقواعد التى لا يجوز المساس بها ، والمرونة فى اختيار منهج واساليب التحرك والايمان بأننا جميعا نعيش مرحلة الاعتماد المتبادل التى يقل فيها التناقض بين مصالح القوى المختلفة .. وتتزايد الحاجة للتعاون والتضامن .

ثالثا : تحديد اولويات معينة لتحركنا ، حتى لا تتفرق جهودنا فى كل اتجاه او تفقد قدراً من قوتها الدافعة .

رابعاً : ان تنشيط حركة البلدان غير المنحازة وتقوية دورها فى الفترة القادمة لا يمكن ان يتحقق الا اذا تميزت العلاقات بين الدول الاعضاء بالتماسك والصلابة وسيطرت على معاملاتها روح الفريق والشعور المشترك بوحدة المصلحة والنضال .

خامسا : ان حركة عدم الانحياز مؤهلة للقيام بدور رئيسى فى مجال حماية حقوق الانسان لان هذه الحقوق كانت فى قلب اهتمامات الحركة عند قيامها ، وفى مقدمة الاهداف التى تسعى الى تحقيقها وتوسيع نطاقها بحيث لا تقتصر على حقوق الافراد بل تمتد - بنفس القدر - الى حقوق الشعوب ، لان رسالة الحركة

تستهدف فى جوهرها صيانة كرامة الانسان وحرياته الاساسية .

وطرحت مصر رؤية طموحة من اجل صياغة جديدة لغايات الحركة ووسائلها فى عالم متغير . حيث دعت الى تشكيل " حركة العالم الثالث " لتفتح آفاقاً جديدة للعمل ، وتخلق حركة جديدة فى العلاقات الدولية ..

• الدائرة الاسلامية

يؤكد الرئيس مبارك على أهمية ان ترتكز العلاقات بين الدول الاسلامية على مبادىء التعايش السلمى والتعاون والتشاور والثقة المتبادلة .. والسعى المشترك من أجل تحقيق أهداف ومبادىء منظمة المؤتمر الاسلامى لإقامة نظام اساسه السلم والعدالة والشرعية الدولية.. واحترام القيم الدينية والهويات الثقافية .. وذلك تأسيساً على الركائز التى أستقر عليها المؤتمر الاسلامى .. والتى ينبغى احترامها والالتزام بها وهى :

١ - أهمية حل المنازعات بين الدول الاسلامية بالطرق السلمية وفقا لميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى والأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى .

٢ - انه لا سبيل لبناء الثقة بين الدول الاسلامية دون تسوية سلمية للمنازعات القائمة حاليا بين بعض هذه الدول .

٣ - مراعاة مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية

للدول الأعضاء . ومنع استغلال أراضيها أو أجهزتها الحكومية من قبل أفراد أو مجموعات للعمل على الاساءة للدول الأخرى .

٤ - ضرورة مواصلة دعم التعاون والتنسيق وتعميق التشاور على جميع الاصعدة بما من شأنه ابعاد أسباب الفرقة وتعزيز التفاهم بين الدول الاسلامية .

٥ - التنسيق بين الدول الاسلامية .. وبينها وبين مختلف المجتمعات الأخرى لمكافحة ظاهرة الارهاب، والابتعاد عن أى شبهة يمكن ان تفسر بتأييد الأعمال الإجرامية والأهداف المشبوهة لجماعات القتل والتخريب التى تستغل اسم الاسلام والوقوف فى مواجهتها صفاً واحداً صامداً .

٦ - التنسيق والتشاور بين الدول الاسلامية فى مختلف المحافل والاجتماعات الدولية المعنية بحقوق الانسان .. ضماناً لاحترام القيم الدينية والتراث الخاص بكل مجتمع من المجتمعات .

ويولى الرئيس مبارك قضية " الأمن القومى الاسلامى " إهتماماً كبيراً وفى هذا الصدد يقول :

".. إن أول ما يجب أن نوجه إليه اهتمامنا ونعطيه اسبقية على ما عداه هو أمن الأمة الاسلامية بمعناه الاستراتيجى الشامل .. لأن الأمن هو الشرط الأساسى الذي لا غنى عنه للحفاظ على الوجود" (*)

(*) كلمة الرئيس مبارك في الاحتفال بالمولد النبوى الشريف ٢٤ / ٦ / ١٩٩٩ .

ويرتبط بمسألة أمن الدول الاسلامية ضرورة :

".. وضع ميثاق عدم اعتداء بين الدول الاسلامية فى اطار ميثاق الأمم المتحدة وطبقاً لاحكام القانون الدولى .. واهتداء بالمواثيق التى ابرمتها تجمعات إقليمية دولية للحد من خطر نشوب الحرب بين الدول المنتمية إليها" (*)

واستمراراً لدورها جندت مصر كافة طاقاتها لدعم مسلمى كوسوفو على كافة الأصعدة السياسية والدبلوماسية ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل قدمت الدعم المادى للاجئين الذين شردوا من ديارهم .

وفى ظل التنافس بين المجموعات الاقتصادية الدولية فإن الأمة الاسلامية لا تستطيع المشاركة فى المنافسة العالمية إلا إذا غيرت بعض توجهاتها وسلوكياتها فى التعامل مع النفس ومع الآخرين . وعلى وجه الخصوص فإن هذا التغيير يتناول امرين اساسيين :

اولهما : كسر حاجز العزلة الذى ظل سنين طويلة يفصل بين بعض دولنا والعالم من حولنا ، فالعزلة لم تعد ممكنة ولم تعد جائزة ولا نافعة لا صحابها ، ذلك ان التواصل الدائم مع الآخرين هو وحده الذى يمنحنا فرصة التعارف ، وفرصة المشاركة فى بناء النظام الدولى الجديد ، فضلاً عن فرصة معالجة المشاكل القائمة وإزالة سوء الفهم المسئول عن ضياع الثقة المتبادلة بين الشعوب وبين اصحاب الحضارات المختلفة .

(*) المصدر السابق .

ثانيهما : عدم الانحصار عقليا ونفسيا فى الماضى . فعلى اجيالنا الجديدة أن تدرك أن معاركنا الحقيقية تقع كلها فى الحاضر والمستقبل وان اصول عقيدتنا وثقافتنا وان كانت راسخة فى ارض ذلك الماضى فإن الانكفاء عليه والتغنى بامجادنا فيه لا يصلح حجة لنا فى تعاملنا الحاضر مع الآخرين ، ولا هو يحقق نهضة ولا يفتح ابواب المستقبل ، وانما الذى يحقق ذلك كله هو توجه الاجيال الجديدة من ابناء امتنا الى حيازة السلاحين الوحيدين القادرين على فتح تلك الابواب ، وهما :

أولا : سلاح العلم والابداع ، الذى صار سبيل الامم المتسابقة الى التفوق والريادة متقدما فى ذلك كله حتى على القوة العسكرية والكثافة البشرية.

ثانياً : هو سلاح العمل الدؤوب الذى لا يتقاعس عن ادائه او يقصر فى تجويده و اتقانه مواطن واحد. ولندرك جميعا انه لا مكان فى القرن المقبل للقاعدين والكسالى والمتشاغلين بالشعارات والكلام الكبير عن العمل الكثير ، وانه لا قيمة لانتاج صناعى او زراعى او خدمى لا يرتفع جودة واتقانا وتميزاً الى مستوى منافسيه فى اسواق عالمية صارت مفتوحة - بغير حدود - امام الجميع لا تروج فيها سلعة ولا خدمة إلا على اساس الجودة والتميز والاتقان." (*)

(*) تقرير عن الشئون الخارجية مقدم إلى المؤتمر السابع للحزب الوطنى ٢٠ - ٢٢ يوليو ١٩٩٨ صـ ٨٨

• الشراكة الاوروبية المتوسطية

طرح الرئيس مبارك فكرة قيام شراكة أوروبية -متوسطية تعود بالنفع على كل دول أوروبا والشرق الأوسط : وذلك فى خطابه أمام البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج (١٩٩١/١١/٢٠) .

وفى نوفمبر ١٩٩٥ اجتمع وزراء خارجية خمس عشرة دولة تؤلف الاتحاد الأوروبى مع نظرائهم الاثنى عشر من منطقة الحوض الجنوبى للمتوسط وتبنوا " إعلان برشلونة " الذى انشأ الشراكة الأوروبية - المتوسطية . وجاء فى الاعلان أن الشركاء المتوسطيين هم دول : المغرب ، والجزائر وتونس ومصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان وقبرص وتركيا ومالطا . وتهدف هذه الشراكة التى أطلق عليها " مسيرة برشلونة " الى ربط استقرار الاتحاد الأوروبى وازدهاره باستقرار الشركاء المتوسطيين وازدهارهم ، وقام مشروع الشراكة الاورو -متوسطية على ثلاث ركائز هى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠ ، وتكثيف التعاون الاقتصادى ، وزيادة المساعدات المالية .

وترى مصر ان التطلع إلى العام ٢٠١٠ كموعد مستهدف لاقامة منطقة تبادل حر اوروبية متوسطية بصورة تدريجية يتطلب جهداً كبيراً وعملا دؤوبا من الجانبين .. لتقليص الفجوة الكبيرة الاقتصادية والعلمية الموجودة بينهما إذا ما أريد الالتزام بهذا الموعد المستهدف.

وتؤكد مصر على تمسكها بجعل منطقة البحر المتوسط نموذجاً

للتعاون الجاد والمشاركة الفعلية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بصورة متوازنة .. وذلك من خلال التطبيق العادل والأمين لاعلان برشلونة بطريقة تأخذ فى الاعتبار مصالح الطرفين العربى والأوروبى .. تعزيزاً للسلم والاستقرار والازدهار المتكافىء لكافة الدول المطلة على البحر المتوسط .

●●●

الدروس المستفادة
من ثورة يوليو

يحدد الرئيس مبارك الدروس المستفادة من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى كلمته إلى الأمة بمناسبة مرور ٣٢ عاما على الثورة فى ١٩٨٤/٧/٢٢ وهى :

- "لقد علمتنا ثورة ٢٣ يوليو الكثير : علمتنا أن شعب مصر غنى بطلائعه التى تتقدم الصفوف بأعلام من نور عندما يشتد الظلام، كبير بشبابه الذى يفجر الأمل والرجاء عندما يسيطر اليأس على الناس ، عظيم بقدرة أبنائه على التضحية إذا ما نادى الوطن أن ضعوا رؤوسكم على أكفكم لكى ترفعوا رأس مصر من أجل حق الملايين فى أكرم حياة .
- علمتنا ثورة يوليو أن الشعارات الثورية لا حياة لها إلا إذا تحول الشعار إلى عمل وأصبحت المبادئ حقائق يعايشها الناس فى حياتهم اليومية لكى تتحول بهم ويتحركوا بها إلى حياة أفضل .
- علمتنا ثورة يوليو أن نتجه إلى المستقبل كما أن كل الإنجازات التى تحققت كانت قبل تحقيقها تطلعا قوميا إلى



بشائر الخير

المستقبل، ولو كانت ثورة يوليو قد اكتفت بالبكاء على أطلال الماضى والتنديد بالأخطاء لما استطاعت أن تستمر .. إن النظرة إلى الماضى لكى نعى الدرس ونأخذ العبرة ونضع حسابات الحاضر والمستقبل حتى نصنع الغد المشرق الجديد .

خاتمــــة

إن ٢٣ يوليو سيظل يوما مجيدا مشهودا فى تاريخ مصر الكنانة .. يوم إنبرى فيه خيرة أبناء مصر البررة وقد وضعوا أرواحهم على أكفهم فداء للوطن تحقيقا لأهداف النضال الوطنى عبر التاريخ.

وخرج شعب مصر بأكمله يعلن تأييده الجارف والفورى لحركة الجيش .. متلاحما معها باعتبارها ثورة بيضاء طليعة زحف شعب عريق أصيل فى مسيرة مقدسة .. هب لينفض غبار التخلف الذى فرض عليه .. رافضا كل صنوف القهر والتسلط والحرمان .. ساعيا بخطى حثيثة وقد إمتلك زمام أمره ليلحق بركب التقدم.

حددت الثورة أهدافا ستة وهى القضاء على الاستعمار والقضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال وإقامة عدالة اجتماعية وإقامة جيش وطنى قوى وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

إستمرت مسيرة الثورة منذ قيامها تعلى هذه القيم والمبادئ فى حركة متواصلة وعمل متصل وحلقات متتابعة تسير فى إتجاه واحد إلى الأمام دون أن تفقد المرونة أو تستسلم إلى مفاهيم عقائدية جامدة، ولأن مبادئها كانت نابعة من صميم وجدان شعب مصر ومعبرة عن آماله فقد تواصلت الثورة دون أن تسقط راياتها بوفاة زعيم أو قائد مسيرة .. حرصت ثورة يوليو على تعميق مبدأ العدالة الاجتماعية ودفع خطط التنمية الشاملة وتطوير وتعميق الديمقراطية السليمة وإن كانت قد تعطلت

مسيرة التنمية والديمقراطية لفترات قصيرة بسبب المعارك التى خاضتها مصر فى الخمسينيات والستينيات إلا أنها عاودت الانطلاق من جديد عقب نصر أكتوبر ١٩٧٣ الذى كان بمثابة الطوفان الذى جرف أمامه كل عوائق استكمال المسيرة .

ولأن مبادئ وأهداف ثورة ٢٣ يوليو كانت نبيلة وإنسانية .. فلم تنحصر داخل حدودها وإنما انطلقت لتشمل المنطقة العربية ودول العالم الثالث إعلاء لقيم الحرية والاستقلال، وقد كانت الثورة بمثابة شعلة أضاءت ما حولها فكانت مبادئها بمثابة الزناد الذى أطلق عمليات التحرر والاستقلال لجميع الدول العربية التى كانت تحت الاحتلال .

وعندما إشتد ساعد ثورة يوليو انتصرت فى معارك كثيرة فرضت عليها لوقف مسيرتها .. بدأً بكسر إحتكار السلاح مروراً بتمويل بناء السد العالى ومواجهة عدوان ١٩٥٦، وتنفيذ أول خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وإقامة المشروعات الكبرى ووضع أسس صناعة وطنية وتكوين جيش قوى .. شكل كل هذا النجاح للمشروع المصرى للنهضة الاقليمية والقومية تهديدا لقوى الاستعمار القديم والحديث مما دفع تلك القوى إلى التآمر لإجهاض المشروع المصرى -كما حدث فى مشروع نهضة مصر إبان حكم محمد على والذى إعتبرته القوى الاستعمارية وقتها خطرا على مصالحها فتحالفت فيما بينها لإجهاض هذا المشروع وتدمير الأسطول المصرى فى معركة نڤارين البحرية عام ١٨٢٧ وقد تكرر ذلك فى ٥ يونيو ١٩٦٧ فى عهد جمال عبدالناصر .

ولأن ثورة يوليو سلسلة متصلة الحلقات ومسيرة متتابعة الخطى فقد شهدت فى عصر الرئيس مبارك نهضة غيرت وجه مصر فى الداخل والخارج على نحو جذرى. فشهدت البلاد لأول مرة تنفيذ أربع خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتواصل حلقاتها بلا إنقطاع.

ومنذ أن حددت الثورة الدوائر الثلاث فى مجال السياسة الخارجية وهى الدائرة العربية والدائرة الافريقية والدائرة الإسلامية الآسيوية فإن مصر تشهد إنفتاحا على العالم بدأ بإذكاء شعلة التحرر فى العالم الثالث وتبنى مفهوم عدم الانحياز إبان الحرب الباردة وواصلت انفتاحها بالتفاعل الايجابي مع ظاهرة العولمة بكافة جوانبها .

وكما كانت مصر رائدة فى هذه الميادين وقت قيام الثورة فهى دائما ومازالت رائدة فى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب وإخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل والدعوة إلى مواجهة سلبيات العولمة وتبنى إرساء السلام القائم على العدل فى الشرق الأوسط.

« سوف تبقى ثورة يوليو إلى أخر الزمان من أعظم أحداث التاريخ المصرى، نحتفل بذكراها المجيدة كل عام .. نجدد إعتزازنا وفخارنا بثورة وطنية فريدة غيرت وجه الحياة فى مصر وأصبحت من أعظم ثورات التاريخ الإنسانى »

حسنى مبارك

فى ذكرى ثورة يوليو ١٩٩٣

ملحـــق

من وثائق ثورة يوليو

صورة البيان الأول للثورة

اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة
والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه
العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون
في هزيمتنا في فلسطين

وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل
الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل
أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها
وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا
في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم
وفي وطنيتهم ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر
بالابتهاج والترحيب

أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء
لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب
وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح
يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية
وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد
من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن
هذا ليس في صالح مصر وإن أي عمل من هذا
القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى
فاعله جزاء الخائن في الحال وسيقوم الجيش بواجبه
هذا متعاونا مع البوليس

وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم
وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم والله
ولي التوفيق

اللواء أ.ح محمد نجيب
القائد العام للقوات المسلحة

٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

وثيقة للتاريخ .. هؤلاء هم الضباط الأحرار

- رائد / محمود جمال الدين حماد
- رائد / صلاح محمد نصر
- رائد / محمد صلاح سعدة
- نقيب / عمر محمود علي
- نقيب / محمد جمال الدين القاضى
- م . أول / محمد نهاد منير
- م. أول / سعيد عبد العزيز حليم
- م . أول / محمد السيد عفيفى
- م. ثانى / محمد علي كامل
- م . ثانى / أحمد فؤاد عبد الحى
- م . ثانى / مصطفى ابو القاسم
- نقيب / محمود أحمد الأتربى
- مقدم / أحمد حمدى عبيد
- مقدم / آحمد آنور
- رائد / حسن أحمد دسوقى
- رائد / على محمد الصغير
- نقيب / حسين السيد عبد القادر
- نقيب / محمود عبد اللطيف الجيار
- نقيب / محمد عبد الوهاب عفيفى
- نقيب / محمد عبد الرحمن نصير
- نقيب / زغلول عبد الرحمن
- نقيب / عبد المجيد شديد رضوان .
- م.أول / محمود عباس عبد الهادي .
- م. أول / حسن ابراهيم شكرى
- م. أول / اسماعيل طه الشريف
- م.أول / عبد الخالق صبحى عبد الرحمن
- م.أول / محمود حسنى عبد القادر
- نقيب / فتح الله رفعت محمد
- نقيب / محسن عبد الخالق السيد
- نقيب / مصطفى كامل مراد
- نقيب حسن عبد الغفار زكى .
- نقيب / محمد صلاح الدين عبده
- رائد / محمود ربيع عبد الغنى
- نقيب / حسين جمال نظيم
- نقيب / محمد حمدى محمود
- م. أول / محمد كامل رشدان
- م. أول / جميل هلال عمر
- م. أول / بدر حميد بدر
- نقيب / على فوزى يونس
- نقيب / محمد مبارك رفاعى
- نقيب / أحمد كامل
- نقيب / مصطفى فهمي عبد المحسن
- رائد / مصطفي راغب السيد
- نقيب / مصطفي كمال لطفى
- نقيب / على فهمى شريف
- نقيب / أحمد عبد اللطيف شهيب
- نقيب / عبد الستار أمين عز الدين
- م. أول / أحمد شوقى محمود
- نقيب / عيسى عبد اللطيف سراج الدين
- نقيب / محمد عزت عبد الغنى
- نقيب / خالد فوزى
- رائد / عثمان حسين فوزى
- م.أول / محمد عثمان الكتبى
- م.أول / محمد فاروق توفيق
- م.أول / امال فتح الله المرصفي
- نقيب / أحمد سامى تركى
- نقيب / عبد الله فهمي حسين
- م.أول / توفيق عبده اسماعيل
- م.أول / أحمد ابراهيم حمودة
- م.أول / حسن رفعت الدمنهورى

- م.أول / محمد ابراهيم هميلة
- م.أول / محمد بهاء الدين الحينى
- نقيب / عبد الفتاح علي أحمد
- م.أول / ابراهيم عبد الغفور العرابي
- م.أول / أحمد علي المصرى
- م . أول محمود عبد اللطيف حجازى
- م.أول / أحمد علي العمري
- م.أول / محمود عبد اللطيف حجازى
- م.أول / ممدوح شوقى أحمد شوقى
- م.أول / فاروق عزت الأنصارى
- نقيب / وجيه محمد رشدى
- نقيب مهندس / أحمد جمال الدين نصار
- مقدم طيار / عمر الجمال
- مقدم / محمد شوكت
- رائد طيار / محمد صادق القرموطى
- رائد/ عبد الحليم عبد العال يوسف .
- رائد / محمد حمدى عاشور
- رائد / محمد أحمد البلتاجى .
- رائد / سعد حسن توفيق .
- رائد / حسين محمد أحمد حمودة
- نقيب / اسماعيل فريد .
- نقيب / عباس عبد الوهاب أمين رضوان
- رائد / ابراهيم توفيق الطحاوى
- رائد / محمد مجدى حسنين شرف الدين
- مقدم / عبد الفتاح حسن فؤاد .
- نقيب / وحيد الدين جودة رمضان .
- رائد / صلاح الدين محمود بدر
- رائد / محمد توفيق عبد الفتاح
- رائد / أحمد عبد الله طعيمة .
- نقيب / أحمد كمال عبد الفتاح
- رائد / عبد القادر محمود عبد الله مهنا
- رائد / محمد ابراهيم علي أحمد
- رائد / معروف أحمد الحضرى
- رائد / حسن محمد أحمد عبد النبي .
- رائد / سعد حسن حمزة .
- رائد / حسن ابراهيم حسنين
- رائد / كمال الدين صادق الموجى .
- نقيب / محمود محمد التهامى
- نقيب / عبد الرحمن حسنى
- نقيب / سعد السيد محمود شحاتة
- نقيب / مصطفي حسن حمزة
- نقيب / فؤاد حسن صالح
- نقيب / أحمد رؤوف أسعد
- م.أول / يوسف صلاح الدين محمد
- م.أول / محمد همام السيد غنيمة
- م.أول / محمد مختار ابراهيم رضوان عمر
- م.أول / فؤاد حسن حسين المهداوى .
- م.أول / جمال الدين فؤاد السيد الليثى .
- م.أول / كمال شكرى جندى .
- م.أول / السعيد أحمد محمد شتا .
- م.أول / سمير محمد غانم .
- م.أول / حسن بغدادي
- م.أول / علي محمد علي
- م.أول / محمد أحمد المغربي .
- م. أول / ابراهيم اسماعيل إبراهيم .
- م.أول / محمد عبده الشناوى .
- م.أول / عبد الرحمن حبيب محمد حبيب .
- م.أول يوسف زين العابدين خليفة .
- م.أول / واصف لطفى حنين
- ملازم ثانى / محمد علي أحمد متولي غنيم
- ملازم ثانى / عبد السلام عثمان أبو المجد
- ملازم ثانى / محمد محمد المكاوى
- ملازم ثانى / محيى الدين خليل رجب .
- ملازم ثانى / أحمد ممدوح اسماعيل .
- ملازم ثانى / عبد المنعم فؤاد عانوس .
- ملازم ثانى / فؤاد محمد عمر .



جريدة رسمية للحكومة المصرية — عدد غير اعتيادى

(العدد ١٤٧ مكرر) الصادر فى يوم الاثنين ١٥ صفر سنة ١٣٧٢ — ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ (السنة ١٢٤ هـ)

مرسوم بقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٢

بإضافة مادة جديدة الى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

الوصى المؤقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى ، والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

مادة ١ — يضاف الى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه مادة برقم ١٢ مكررا يكون نصها الآتى :

" مادة ١٢ مكررا — للجنة العليا تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها فى هذا الشأن تفسيرا تشريعيا ملزما وتنشر فى الجريدة الرسمية . "

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ١٥ صفر سنة ١٣٧٢ (٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

عن الوصى على العرش المؤقت

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية سليمان حافظ	وزير الحربية والبحرية محمد نجيب لواء (أ . ح)	رئيس مجلس الوزراء محمد نجيب لواء (أ . ح)
وزير الصحة العمومية نور الدين طراف	وزير الأشغال العمومية مراد فهمى	وزير الزراعة عبد العزيز عبد الله سالم
		وزير المالية والاقتصاد عبد الجليل إبراهيم العمرى
وزير المواصلات حسين أبو زيد	وزير المعارف العمومية إسماعيل محمود القبانى	وزير [illegible] (بالانتداب) أحمد حسنى
		وزير العدل أحمد حسنى
وزير الشئون الاجتماعية محمد فؤاد جلال	وزير الأوقاف أحمد حسن الباقورى	وزير الشئون البلدية والقروية عبد العزيز على
		وزير الخارجية (بالنيابة) محمد نجيب لواء (أ . ح)
وزير الدولة	وزير التموين	وزير التجارة والصناعة



أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة

ونزولاً على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه

صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذى القعدة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢)

إعلان دستورى

من مجلس قيادة الثورة

بإلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية

١٨ يونية ١٩٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم :

لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه فقد بادرت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزاوية الذى يستند إليه الاستعمار .

ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلغاء الأحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه .

وإن تاريخ أسرة محمد على فى مصر كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حق هذا الشعب وكان من أولى هذه الخيانات إغراق إسماعيل فى ملذاته وإغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب حتى كان ذلك سبباً تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوادى الأمين ، ثم جاء توفيق فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل محافظته على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمى الغريب الجالس على العرش الذى استنجد بأعداء البلاد على أهلها وبدا أصبح المستعمر والعرش فى شركة تتبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذلك فى نظير هذه المنفعة المتبادلة فاستذل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته .

وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر ، وطغى وتجبر وكفر ، فخط بنفسه نهايته ومصيره ، فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التى فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع . فنعلن اليوم باسم الشعب :

أولا : إلغاء النظام الملكى ، وحكم أسرة محمد على ، مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة .

ثانياً : إعلان الجمهورية ، ويتولى الرئيس اللواء أركان الحرب محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية ، مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت .

ثالثاً : يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد .

فيجب علينا أن نثق فى الله وفى أنفسنا ، وأن نحس بالعزة التى اختص الله بها عباده المؤمنين ، والله المستعان ، والله ولى التوفيق .

القاهرة فى ٧ من شوال سنة ١٣٧٢ هـ (١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ م) .

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
الذى ألقاه فى الازهر الشريف
٢ نوفمبر ١٩٥٦

فى هذه الايام التى نكافح فيها من أجل حريتنا . حرية شعب مصر . ومن أجل شرف الوطن . أحب أن أقول لكم ان مصر كانت دائما مقبرة للغزاة . وان جميع الامبراطوريات التى قامت على مر الزمن انتهت وتلاشت حينما اعتدت على مصر ولكن مصر باقية متماسكة متحدة متكاتفة . انتهى الغزاة . وانتهت الامبراطوريات . وبقيت مصر . وبقى شعب مصر .

واليوم أيها الاخوة ونحن نقاتل عدوان الظلم والاستعمار . الذى يريد ان ينتهك حريتنا وانسانيتنا وكرامتنا . ونحن نقاوم هذا العدوان . اطلب من الله ان يلهمنا الصبر والثقة والعزم والتصميم على القتال . ويقوى قلوبنا جميعا ونفوسنا حتى ندافع عن وطننا .

ولقد أعلنت باسمكم بالامس اننا سنقاتل . ولن نسلم . ولن نعيش عيشة ذليلة مهما أخذوا في غيهم . ومهما استمروا فى خطتهم العدوانية . وان الموقف اليوم أحسن مما كان منذ يومين .

لقد كانت المؤامرة ان يستدرج جيش مصر إلى شبه جزيرة سيناء وتترك مصر دون جيشها حتى يستطيعوا أن يفعلوا ما يريدون .

وفى يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر هجمت إسرائيل وأعلنت أنها تغزو الاراضى

المصرية . وأعلنت بريطانيا - الشريفة - التى تتبع أساليب الشرف . أنها لن تستغل الاشتباك بين مصر وإسرائيل لمصالحها أو لتنفيذ نواياها .

واتجهت قواتنا المسلحة إلى سيناء لترد جيش إسرائيل وتكيل له الصاع صاعين وفى خلال ٢٤ ساعة كانت قواتكم المسلحة تنزل الخسائر الفادحة بجيش إسرائيل . ولم تستطع إسرائيل أن تطنطن فى هذين اليومين . كما كانت تطنطن فى السابقة . ولقد قاتل كل فرد من افراد قواتكم المسلحة فى سيناء قتالا مريرا بعزم وتصميم .

هذا هو الموقف يوم الثلاثاء . قواتنا المسلحة كلها تواجه إسرائيل . وفى هذا اليوم قدمت بريطانيا انذارا لمصر بأن تقبل احتلال بريطانيا وفرنسا للاراضى المصرية . وانهما سينفذون ذلك بالقوة واذا لم تقبل مصر هذا الانذار خلال ١٢ ساعة .

وهذا لا تقبله العزة ولا الشرف ولا الكرامة فأهون علينا أن نموت دون أن نقبل طوعا احتلال فرنسا وبريطانيا جزءً من أراضينا . فشرف الوطن كتلة واحدة . وكل لا يتجزأ . ورفضنا الانذار رفضا باتا حاسما وتنبهنا إلى المؤامرة التى دبرتها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على أن تقوم إسرائيل بالهجوم فى سيناء . فتتصدى لها قواتنا المسلحة . فيخلو الجو لبريطانيا وفرنسا . فتنفرد بالمواطنين فى داخل البلاد .

وفى يومى ٣٠ و ٣١ قامت قواتنا الجوية بالسيطرة على أرض المعارك فى سيناء ومنطقة القنال واسقطنا ١٨ طائرة إسرائيلية . أى ما يعادل

ثلث السلاح الجوى الإسرائيلى . وكان افراد القوات الجوية المصرية يعملون ليل نهار باستمرار و لم نخسر فى هذه المعارك سوى طائرتين . واستشهد طياران فى هذا القتال . ولكن الله وفقنا .

وبعد الغارة الأولى البريطانية الفرنسية التى حدثت يوم الاربعاء صرنا نحارب فى جبهتين ، جبهة اليهود على الحدود ، وجبهة الاستعمار الفرنسى الانجليزى فى القنال وكان لابد لنا من ان نتخذ قرارا سريعا حاسما لاحباط خطة العدو . وكان الغرض من وجود القوات المسلحة المصرية فى سيناء هو ان تصل القوات البريطانية الفرنسية إلى القنال . فكان لابد من اتخاذ القرار الخطير وهو توحيد جبهتنا، فأصدرت الأوامر إلى القائد العام للقوات المسلحة بسحب جميع القوات المسلحة المصرية من سيناء إلي غرب قناة السويس حتى تكون بجانب الشعب لملاقاة قوات الاستعمار .

وقد تم انسحاب قواتنا المسلحة من منطقة سيناء ، وتركت قوات انتحارية ورجعت جميع قواتنا إلى القنال والدلتا ونحن فى انتظار الانجليز والفرنسيين فى الدلتا ويجب ان تعلموا جميعا ان قواتنا ليست معزولة وبذلك احبطت المؤامرة الماكرة التى قامت بها بريطانيا وفرنسا بالاتفاق مع إسرائيل لعزل القوات المسلحة المصرية عن الشعب وكانت الخطة هى ضرب المدن المصرية بالطائرات وتدمير الجيش فى سيناء ولكننا كشفنا الخطة وحشدت قواتنا المسلحة لصدها وقد وصلت

قواتنا السيدية إلى القنال تاركة القوات الانتحارية فى شبه جزيرة سيناء.

وأحب أن أقول لكم ان الجيش سليم وسينضم إلي الشعب والجيش الان قرب القنال ، وقد وحدنا جبهاتنا كلها فى جهة واحدة هى قناة السويس .

لقد سررت حينما رأيت أمس واليوم كتائب التحرير والحرس الوطنى والمتطوعين يتدفقون إلى مكاتب الحرس الوطنى ، وستحارب كتائب التحرير والحرس الوطنى جنبا إلى جنب مع الجيش من قرية إلى قرية .

لقد كافحت الشعوب فى الحرب العظمى وانتصرت ، فنحن اليوم نقرر مستقبل وطننا والموقف اليوم والحمد لله احسن مما كان ، فسنقاتل فى كل مكان ، ولن نسلم وسيكون شعار كل فرد منا في القوات المسلحة والشعب : سنقاتل ولن نسلم .

نحن اليوم مستعدون للقتال ، وأنا في حرب فلسطين ، كمثل من الامثلة كنت موجودا في الفالوجة لمدة خمسة أشهر ، وكانت الغارات متوالية ، وكان الهجوم مستمرا ولم أكن فى الخنادق ، وانما كنت فى الخلاء ومع ذلك لم امت لان العمر واحد ، ولا يستطيع احد ان يعرف ذلك سوى الله وأنا فى القاهرة ، سأقاتل معكم ضد أى غزو وسنقاتل إلى آخر نقطة دم . لن نسلم أبدا وسنبنى بلدا وتاريخا ومستقبلا ، هذا شعار كل مصرى .

واذا كانت بريطانيا تعتبر نفسها دولة عظمى وتعتبر فرنسا نفسها دولة عظمى أيضا فسنعتمد على الله وعلى أنفسنا وسنجاهد ونكافح ونقاتل وننتصر باذن الله .

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله .

●●●

قانــون
رقم ٢٨٥ فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦
بتأميم الشركة العالمية
لقناة السويس البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبو سنه ١٨٥٤ و ٥ يناير سنه ١٨٥٦ بشأن الامتياز الخاص بادارة مرفق المرور بقناة السويس وبتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنه ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة .

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنه ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنه ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

أصدر القانون الآتى

مادة ١ - تأمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وينقل إلى الدولة جميع مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حالياً على إدارتها ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .

ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة ٢ - يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة ، يصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية . وتبدأ السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيه من كل عام وتعتمد الميزانية والحساب الختامى بقرار من رئيس الجمهورية ، وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يونيه سنه ١٩٥٧ .

ويحق للهيئة أن تنتدب من بين أعضائها واحداً أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد إليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب عنها فى معاملاتها مع الغير .

مادة ٣ - تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الأموال

بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٤ - تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلى عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض .

مادة٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، و لوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

●●●

إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

« فى جلسة تاريخية عقدت فى قصر القبة فى القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ م اجتمع فخامة الرئيس شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، يمثل جمهوريتى سوريا ومصر السادة : صبرى العسلى ، عبد اللطيف البغدادى ، خالد العظم ، زكريا محيى الدين ، حامد الخوجة ، أنور السادات ، فاخر الكيالى ، مأمون الكزبرى ، حسين الشافعى ، أسعد هارون ، الفريق عبد الحكيم عامر ، صلاح الدين البيطار ، كمال الدين حسين ، خليل الكلاس ، نور الدين طراف ، صالح عقيل ، فتحى رضوان ، اللواء عفيف البزرى ، محمود فوزى ، كمال رمزى استينو ، على صبرى ، عبد الرحمن العظم ، محمود رياض .

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا فى الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربى ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين ، من أن شعب كل منهما ، جزء من الأمة العربية ، لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصرى ، ومجلس النواب السورى ، من الموافقة الإجماعية ، على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة أولى ، نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذاكروا ما توالى فى السنين الأخيرة ، من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحاً لتاريخ طويل ، ساد العرب فى مختلف أقطارهم ، ولحاضر مشترك بينهم ، ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادهم .

وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التى هى ثمرة القومية العربية هى طريق العرب إلى الحرية والسيادة ، وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام ، ولذلك فان واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة ، من نطاق الأمانى ، إلى حيز التنفيذ ، فى عزم ثابت وإصرار قوى ، ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية ، وأسباب نجاحها ، قد توافرت بعد أن جمع بينهما فى الحقبة الأخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحاً ، وأكد أنها حركة بناء وتحرير وعقيدة تعاون وسلام .

لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام ، وإيمانهم الكامل ، وثقتهم العميقة ، فى وجوب توحيد سورية ومصر ، فى دولة واحدة ، اسمها « الجمهورية العربية المتحدة » .

كما يعلنون اتفاقهم الإجماعى على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية ديمقراطياً رياسياً ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ، ويكونون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ويكون لهذه الجمهورية علم واحد ، يظل شعباً واحداً ، وجيشاً واحداً ، فى وحدة يتساوى فيها أبناؤها فى الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعاً لحمايتها بالأنفس والمهج والأرواح . ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها ، وسيتقدم كل من فخامة الرئيسين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى ، فى يوم الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، يبسطان فيه ما انتهى إليه هذا الإجتماع من قرارات ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية .

كما سيدعى الشعب فى مصر وسوريا إلى استفتاء خلال ثلاثين يوماً على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية(*) .

والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه ، يحسون بأعمق السعادة وأجمل ألوان الفخر ، إذ شاركوا فى الخطوة الإيجابية ، فى طريق وحدة العرب حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل ، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب ، ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الأذى والسوء ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها ، والله نسأل أن يكلأ هذه الخطوة ، وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة ، وبفضل عنايته السابغة ، وأن يكتب العرب فى ظل الوحدة ، العزة والسلام .

القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ . الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ م .

(*) تم الاستفتاء فى مصر وسوريا يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨ وأعلنت فى اليوم التالى وأسفر عن موافقة الناخبين فى مصر بالغالبية ١٢٨ر١٠٢ر٦ صوتا مقابل ٢٤٧ صوتا ، وفى سوريا بالغالبية ٨٥٩ر٣١٢ر١ صوتا مقابل ١٣٩ صوتا

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
فى اليوم التاريخى لاعلان
الجمهورية العربية المتحدة - القاهرة
١ فبراير ١٩٥٨

أيها المواطنون :

هذا اليوم الذى تلتقى فيه جمهورية مصر مع جمهورية سورية وتتوحد الجمهوريتان لتكونا الجمهورية العربية المتحدة ، هذا اليوم من أيام العمر التى تعتز بها جمهورية مصر ، وجمهورية سوريا ليتحدا ويكونا الجمهورية العربية المتحدة . هذا اليوم من أيام العمر التى نعتز بها على مر الزمن ونعتز بها على مر الايام .

ان الشعب العربى فى سورية والشعب العربى فى مصر يقرر ويعلن مشيئته لقيام دولة جديدة ، دولة عظمى ، دولة قوية تنبع إرادتها من شعبها وتنبع إرادتها من نفسها ، وتنبع ارادتها من ضميرها .

اليوم الشعب العربى فى سورية والشعب العربى فى مصر يقرر قيام هذه الدولة التى تثق فى قوتها وتثق فى حقها فى الحرية وتثق فى حقها فى الحياة ، هذه الدولة التى تعمل من أجل ارساء قواعد العدالة وارساء قواعد السلام .

ياأخوانى اننا نشعر جميعا اننا استطعنا أن نقيم دولة عظمى قوية

حقيقية لأول مرة فى هذا المكان بعد أن كان الأجنبى يقيم بيننا ويعلن عن نفسه أنه يمثل القوة الكبرى.. ويمثل القوة العظمى .

أيها المواطنون :

لقد كنا نتكلم عن القومية العربية وكانت القومية العربية شعارات وهتافات وكانت القومية العربية نداءات عاطفية ونداءات معنوية . كنا نتكلم عن القومية العربية وكنا نشعر بقوتها وكنا نشعر بقيمتها كنا نتكلم عن القومية العربية وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائما أن يفرقوا بيننا وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائما أن يقسموا الأمة العربية الى أمم صغرى يتحكمون فيها ويسيطرون عليها وكنا نشعر أن كل دولة منا تؤثر على مصير الدولة الأخرى وكنا نشعر أن لابد من أن نتضامن ولابد أن نتحد ولابد أن نتآزر ولابد أن نتآخى حتى ندفع عنا أطماع الطامعين وحتى نرفع عنا غيلة الزمن وحتى لاتتكرر مأساة فلسطين وحتى نستطيع أن نحافظ على الوطن العربى .

واليوم أيها الأخوة المواطنون بعد أن كانت القومية العربية هتافا وشعاراً أصبحت حقيقة واقعة .

اليوم أتحد الشعب العربى فى سورية مع الشعب العربى فى مصر ، وكونت الجمهورية العربية المتحدة . هذه الجمهورية المتحدة ستكون سنداً للعرب جميعا ، ستكون قوة للعرب جميعا ، ستعادى من يعاديها وتسالم من يسالمها وتتبع سياسة تنبع من نفسها سياسة تنبع من ضميرها :

اليوم أيها الاخوة المواطنون ، اليوم يوم خالد فى تاريخنا ومرحلة حاسمة فى تاريخنا ، اليوم نشعر أن القومية العربية تتحقق حقا اليوم ننظر الى المستقبل ونشعر أنه سيكون بعون الله مليئا بالعزة والكرامة .. ننظر الى المستقبل وننظر الى الماضى ونقرر فى أعماق نفوسنا أن الماضى لن يعود .

لن يسيطر علينا أجنبى ولن يستبد بنا مستبد ولكنا سنتجه للامام لنبنى ونشيد لرفع مستوانا ولنزيد من قواتنا حتى لايتكرر ما فات ، ننظر الى المستقبل ونتجه اليه ونراه مستقبلا عزيزا كريما ، وننظر الى القومية العربية التى نادينا بها والتى حلمنا بها ، والتى كانت لنا من الأمانى وسنعمل جميعا بعون الله على تثبيت أهداف القومية العربية وعلى تثبيت أسسها ، سنعمل أيها الاخوة المواطنون ولنطلب من الله الهداية والتوفيق .

●●●

المصادر

أولا - المصادر العربية :

(١) خطب الرئيس حسنى مبارك والرئيس أنور السادات والرئيس جمال عبدالناصر .

(٢) جمال عبدالناصر - فلسفة الثورة .

(٣) جمال عبدالناصر - الميثاق .

(٤) موسوعة جمال عبدالناصر - الدار العربية للموسوعات، القاهرة، جزء أول، ١٩٧٢ .

(٥) سيد حامد النساج، مصر وظاهرة الثورة، دار النهضة الحديثة، القاهرة ١٩٦٩.

(٦) محمد أبو الفضل، تأملات فى ثورة يوليو ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٧) د. بطرس غالى وآخرون، الديمقراطية فى مصر، ربع قرن بعد ثورة يوليو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . يوليو ١٩٧٧ .

(٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أربعون عاما على ثورة يوليو . دراسة تاريخية . تحرير د. رؤوف عباس . يوليو ١٩٩٢ .

(٩) فؤاد شاكر، حصاد القرن العشرين، رجال صاغوا القرن . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الأعمال الخاصة ٢٠٠١ .

(١٠) مصطفى محمود الحكيم، عبدالناصر قضايا ومواقف، منشورات جريدة صوت الأمة، بيروت.

(١١) كتاب الهلال - يوليو ١٩٩٣ - دار الهلال - القاهرة .

ثانياً - المصادر الأجنبية :

(1) Claude Estier, L'Egypte En Revolution, Rene Jullard. Paris. 1972.

(2) Leonard S. Henworthy, Leaders of Natians, Doublday. Company, Yarden City, Newyork. 1959.

(3) Vatikiotis, p.j. The Modern History of Egypt 4th edn (London.) 1991.

●●●

الفهرس

إعـــداد

أنـور عيـاد

الإدارة العامة للتحرير



الإدارة العـامة للنشرات

العـاجلة والمـالتي ميديا

إدارة الليزر

الإخـراج الفنى للصور

أيمن الشريف - أشرف مدني

الإخراج الفنى والماكيت

أشرف نصار - خالد هاشم

إدارة التصوير الفوتوغرافي

فكرية الخولى

الاشراف الطباعي

مصطفى بهجت

الاشراف العام

حسن سليمان

موقع الهيئة العامة للاستعلامات على شبكة الانترنت

Website:http//WWW.SIS.gov.eg



٢٠٠٢

مطابع الهيئة العامة للاستعلامات



٢٠٠٢

مطابع الهيئة العامة للاستعلامات